جامعة عمار ثليجي

كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

العنوان

سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر

(1852-1870م)

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في: تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

إعداد الطلبة :

- شقنان حرزالله
- مختاري يوسف
- باهي أحمد

لجنة المناقشة :

دكتور: مريقي أبى بكر	رئيسا
دكتور: عيسى بوقرين	مشرفا ومقررا
دكتور: علاق محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الاهداء:

الحمد لله أحمده و أشكره على هدايته إلى طريق العلم و وفقني له ثم الصلاة و السلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

أهدي عملي هذا إلى من علمني حب الحياة و التحدي و الصبر من أجل تحقيق كل ما أطمح إليه

ابي الغالي الحاج مسعود أطال الله في عمره.

ثم إلى نبع الحنان **أمي الغالية الحاجة خديجة** حفظها الله.

و إلى كل اخوتي و أخواتي حفظهم الله و رعاهم.

و إلى كل **عائلة شقنان**.

و إلى كل أصدقائي.

و الى كل من وسعهم قلبي و **إلى كل طلبة قانون الاعمال**.

حرزالله

سليمة

إهداء

إلى ابي الغالي أهدي ثمرة جهدي

راجيا من المولى عز وجل أن يحفظه (الحاج بشير)

إلى أمي الغالية (الحاجة فاطمة) أدامها الله تاجا فوق رؤوسنا .

الى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

الى كل الاخوة و الاخوات

الى اخي الصغير ايوب مدلل العائلة.

الى احفاد ابي حفظهم الله ورعاهم

الى عائلة محتاري

والى كل أفراد العائلة صغيرهم وكبيرهم.

يوسف.

الاهداء:

الحمد لله أحمده و أشكره على هدايته إلى طريق العلو و وفقني له ثم الصلاة و السلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

أهدي عملي هذا إلى من علمني حب الحياة و التحدي و الصبر من أجل تحقيق كل ما أطمح إليه

ابي الغالي حفاه الله لي و أطال في عمره .

ثم إلى نبع الحنا **أمي الغالية** حفظها الله.

و إلى كل اخوتي و أخواتي

الى روح أخي محمد باهي رحمه الله

والى كل عائلة باهي الصغير ة الكبير منهم

و إلى كل أصدقائي ومن ساعدني في هذا العمل من بعيد و قريب: عمار، حمادي، بلال، رضا، و حسين بيران.

و الى كل من وسعهم قلبي و إلى كل طلبة التاريخ.

أحمد

مقدمـــــــة

مقدمــة:

تاريخ الجزائر حافل بالمفاخر والأمجاد عبر العصور وفي مختلف المجالات، ولا شك أن الفترة الاستعمارية الممتدة 1830 -1962 أكدت ذلك من خلال المقاومات المختلفة للسياسة الكلونيالية، والملاحظ أن السياسة الاستعمارية كثيرا ما تشابهت وإن اختلفت مراحلها، فإذا كانت سياسة ديغول منها خلال الثورة عرفت بالترغيب والترهيب، فإن سياسة نابليون الثالث تقترب في النصف الثاني من القرن 19 كثيرا من سياسة ديغول في اللعب على الحبلين مع الجزائريين فهو يشجع الحكم العسكري ومشاريع الاستيطان والادماج من جهة ثم يعود للتصريح بأنه ملك العرب مثلما هو ملك الفرنسيين ويدعوا إلى "مملكة عربية".

نحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر وابراز مختلف الاجراءات التي اعتمدتها بهدف ترسيخ الجزائر فرنسية والتمكن من القضاء على كل أشكال المقاومة.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أخرى نجملها فيما يلي:

أولا: استقصاء الحقيقة فيما يتعلق بتاريخ أمتنا خاصة في ظل نقص الدراسات الوطنية الخاصة بمرحلة القرن 19 بما فيه هذا الموضوع صعوبة الاطلاع على الأرشيف الوطني خاصة وأنه موجود بفرنسا.

تحليل مجريات المقاومة العسكرية والسياسية خلال القرن 19 معرفة التطورات والتغيرات الهامة التي عرفتها الجزائر بعد قدوم نابليون الثالث للحكم.

أسباب شخصية ترتبط بـــ:

- حب الجزائر والرغبة في معرفة كل تفاصيل كفاح شعبها
- ابراز بعض المقاومات التي كانت ضد سياسة نابليون في مختلف أرجاء الوطن - تسليط الضوء على

كفاح الشعب الجزائري ضد فكرتا الاستيطان والإدماج

- رغبتنا في التعرف أكثر على شخصية نابليون الثالث وحقيقة صداقته مع الأمير عبد القادر

- عقد الخمسينات يعتبر في نظرنا استمرار لعقد الأربعينيات بكل عنفه عهد العدوان ورد العدوان، عهد الهيمنة الاستعمارية ورفض وللقيام بدراستنا الشاملة للموضوع

قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ماهية الساسة التي انتهجها نابليون الثالث إتجاه الجزائر من 1852إلى 1870؟

الأسئلة الفرعية:

- من هو نابليون الثالث؟ وكيف كانت فترة شبابه؟ كيف تحول من رئيس الجمهورية إلى امبراطور لفرنسا؟

- ما هي حقيقة علاقته مع الأمير عبد القادر ؟

- ما هي أهم مواقفه نحو المقاومة الجزائرية؟ وكيف تعامل مع مختلف الأزمات التي عاشتها الجزائر أثناء فترة حكمه؟

- ما هي السياسة التي اتبعها لتوطين الأوربيين في الجزائر ثم دمجهم؟

- ما هي أهم مشاريعه ؟

- فيما تمثل موقف الجزائريين من سياسته؟

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه كل مبتدأ في انجاز البحث نذكر منها :

- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع مترجمـة باللغة العربية

- فقر مكتبة الجامعة للمادة التاريخية الخاصة بموضوع بحثنا.
- ضيق الوقت الممنوح لنا.
- صعوبة جلب المادة خاصة مع بعد المكتبات الكبرى.

خطة الدراسة:

وقد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على وصف وتحليل المادة وفقا للتطورات التي شهدتها الفترة المحددة للموضوع كما اعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر والمراجع البالغة الأهمية من أجل تقديم الأفضل والإجابة عن كل الاشكاليات المطروحة ومن المصادر نذكر :

صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة ومن المراجع نذكر شارل هنري تشرشل كتابه حياة الأمير عبد القادر الذي تناول فيه جانب من حياة الأمير عبد القادر وعلاقاته مع نابليون الثالث وكذلك إيفون توران في كتابه المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، الحركة الوطنية بجزيئها الأول والثاني للدكتور أبو القاسم سعد الله الذي تتناول دراسة تاريخية لحركة رد الفعل الجزائري الذي برز خلال الاحتلال الفرنسي.

وقد عمدنا إلى استعمال مجموعة من الملاحق شملت على صور ورسائل كذلك قصائد تدعم موضوع دراستنا.

وللإجابة على كل التساؤلات، وبالنظر إلى ما جمعناه قسمنا البحث إلى أربعة فصول

الفصل التمهيدي : أوضاع فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة

الفصل الأول: وصفنا فيه النصف الثاني من القرن 19 في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أوضاع الجزائر ومفاهيم أولية حول المملكة العربية وتطبيقها

الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى مشاريعه الاصلاحية مثل المملكة العربية والسيناتوس كونسلت

والادماج.

الفصل الرابع: ردود الأفعال المختلفةعلى سياسة نابليون الثالث رد فعل كل من الفرنسيين و الستوطنين و رد فعل الجزائريين

وأخيرا خاتمة التي هي عبارة عن حوصلة أو مجموعة من النتائج المتوصل إليها جراء بحثنا في هذا الموضوع لقد فعلنا ما بوسعنا لكي ندرس هذا الموضوع بطريقة معقولة من أجل اثراء معرفتنا العلمية التاريخية، معتمدين بالدرجة الأولى على توجيهات الدكتور بوقرين عيسى التي نتقدم بالشكر الجزيل على كل ما قدم لنا من نصائح وتوجيهات.

ختاما يبقى مجال البحث مفتوح أمام الأجيال القادمة فإن أخطئنا أو هفونا نرجو أن يصيبوا هم وأن يأتوا بما لم نأتي به نحن ونرجو أن يوفق غيرنا فيما ما لم نوفق نحن إليه.

الفصل التمهيدي

أوضاع فرنسا في ظل الجمهورية الثانية

1- ظروف قيام الجمهورية الثانية

2- سياسة الجمهورية الثانية

3- ثورة 1848 وإنعكاستها

لقد أدت التطورات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي شاهدتها أوروبا عموما وفرنسا خصوصا في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى نشوء مفاهيم سياسية وقوى اجتماعية متناقضة مع البنيات القديمة لأنظمة الحكم القائمة، وكان لابد لهذه القوى الجديدة من أن ترفع صوتها عاليا مطالبة بإدخال تعديلات أساسية على النظام السياسي والاجتماعي السائد في فرنسا، وقد انفجرت هذه المطالب التي كانت تعبر عن طموحات البرجوازية الليبرالية والوطنية بسلسلة من الثورات، وفي ظل هذه الأوضاع تأرجح الوضع الفرنسي بين المد والجزر لتشهد ميلاد ثورة جديدة تتمثل في ثورة يوليو1830م والتي أسفرت عن ولادة الجمهورية الثانية، تحت رئاسة لويس فيليب غير أن هذا الأخير لم يستمر في الحكم وقامت ضده ثورة 1848م التي أطاحت به، وقد اجتاحت هذه الثورة الشعبية أوروبا ككل، وأطلق عليها مؤرخو الثورات اسم العام الرائع على الرغم من غياب تنظيم مشترك أو أهداف واحدة ولكنها تتمتع بخلفية مشتركة فقد قامت هذه الثورات بقيادة البرجوازية الصاعدة، وهذه الأحداث سوف نتناولها في هذا الفصل، حيث سنتطرق إلى ظروف قيام الجمهورية الثانية والتي أوصلت لويس فيلب للحكم، لننتقل إلى سياسته الداخلية والخارجية، والتي كانت سببا للاندلا ع ثورة 1848 م.

I. ظروف قيام الجمهورية الثانية:

لم يكد عام 1830 م ينتصف حتى هبت فيه ثورة، تخطت أثرها على حدود فرنسا إلى بقية العالم الأوربي ولا أدل على نجاح هذه الثورة من أن تكون أول بشائرها انتقال الحكم من يد الأرستقراطية إلى أبناء الطبقة الوسطى[1]، وكان صدى ثورة 1830 م في فرنسا كبير جدا على الصعيد الأوربي، ومؤثر بشكل واضح على مواقف القوى العظمى الدبلوماسية لأنها كانت انتفاضة حقيقية على النظام الإقليمي الذي أقره في مؤتمر فينا 1815 م وتم فرضه بالقوة على بقية الدول التي خضعت للتغيرات السياسية والجغرافية في عهد نابليون بونابرت.[2] ومن الأسباب التي مهدت إلى قيام الجمهورية ما حدث في ثورة 1830 م[3]، والتي كانت نتيجة لانتشار الحركات القومية والدستورية، فكان الدستور الذي أص دره لويس الثامن عشر[4] عام4 يونيو1814 م[5]، وحكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور من عام 1814 م حتى قيام الثورة 1830 م، وكان مأخذه ونقائصه من أسباب تلك الثورة الرئيسية، وقد تألف من مقدمة وستة وسبعين بند، وجاء في المقدمة أن كل السلالة تركزت في شخص الملك، وأيضا نلاحظ أن الدستور الذي أعطى فيه حرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين إلا بمقتضى إجراء قانوني، وترك الأمة في مجموعها عن غير ضمان لحريتها لأن

---

[1] زينب عصمت راشيد :**تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر**، ج 1، دار الفكر العربي، (د. س . ن)، ص 268

[2] **نابليون بونابرت** : (1769 – 1861 م) عسكري عبقري وامبراطور فرنسي، من مواليد أجاكسيوني في جزيرة كورسيكا التالية، ومن عائلة ذات نسب أرستقراطي متواضع، نفي إلى جزيرة هيلانة النائية في المحيط الأطلسي وبها توفي، أنظر عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 2000، ص 538 .

[3] خضر خضر : **تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى 1789 – 1914**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998، ص 125 .

[4] **لويس الثامن عشر** ملك فرنسا وحفيد لويس الخامس عشر، وبن ولي العهد كان في البداية كونت دوبروفنس ونال لقب السيد مع مجئ أخيه لويس السادس عشر إلى السلطة، وعندما اندلعت ثورة 1789 م عقد تسوية مع ماركيز فافراس في عام 1790 وفي 20 يونيو حول الهرب إلى فارين، اعتقاله الثوريين في حين تمكن لويس الثامن عشر بعد عام من الحملة أصبح مريضا، أنظر: عبد الوهاب الكيلالي، المرجع السابق، ج 5، ص 530 .

[5] عبد العظيم رمضان: **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**، ج 2، الهيئة البصرية العامة للكتاب، مصر، 1997 م، ص 55 .

ضمان حريات الأمة إما يكون يدعم المسؤولية الوزارية، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء تربط بقاؤها بثقة المجلس الذي تنتخبه الأمة[1].

ومن أسباب الثورة 1830 م أيضا السياسة التطرفية التي سار عليها شارل العاشر[2]، على خلافة السياسة المعتدلة التي سبقته في عهد لويس الثامن عشر، بحيث عرف شارل العشر باسم دارتوا المعروف بأنه كان أشد أنصار الملكية تطرفا ضد الحكم الدستوري في أول الأمر حتى يستطيع أن يثبت نفسه في الحكم ومن هنا أعطى الفرصة لإعادة الملكية البروبونية [3]، المطلقة إلى ما كانت عليه قبل 1789 م وكان شارل شديد التأييد للكنيسة الكاثوليكية ويرى أنها القوى التي يجب أن يستند إليها الملكية البوربونية العائدة إلى جانب قوة النبلاء[4]، إذ أرادت الملكية البوربونية أن تستعيد سابق سلطاتها في الحكم والإدارة، وقد أقدم شارل على القيام بمجموعة من المظاهر التي تدل على ذلك ومن بينها: شدة التعصب للأفكار والأوضاع التي كانت قبل الثورة الفرنسية بل كان بعض تلك الأفكار ترجع للعصور الوسطى، وكان يعتقد أن قدرات الشعب الفرنسي العسكرية قد قضى عليها، وأن تعاونه مع رجال الدين كفيل بأن يمكنه من فرض سلطته وان وضع قيادات مخلصة على رأس الجيش كفيل بأن يقضي على أية ثورة ضده ولم يتفطن إلى أن المجتمع في أيامه كان قد تغير تغيرا عن مجتمع ما قبل عام 1789، ومن الأسباب التي أدت إلى الثورة الفرنسية[5] الأزمة

---

[1] عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815 – 1919 م)**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000، ص68 .

[2] **شارل العاشر** : بن لويس 15 وأصغر أخوات لويس السادس عشر، غدر فرنسا، جون 1789 م وأصبح قائد للمهاجرين الفرنسيين، وزار عدت دول أوربية ليعرض عليها قضية بلاده وفي عام 1795 حول مساعدات الملكيين في ثورتهم في لافاندية ضل في إنجلترا حتى فيفري 1814م عندما عد إلى فرنسا، تزعم حزب الملكيين المتطرفين أثناء ملكية أخيه لويس الثامن عشر، وإذا كانت الآمال قد تعلقت بشخصيته فإنه على اثر المراسيم والإجراءات التي اتبعت في تتوجه " ريمس "Reims وتبين تعلقه الشديد بالملكية القديمة، أنظر : زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 266

[3] **البروبونية** : أشهر العائلات الملكية في فرنسا، اكتسبت العائلة اسمها من المقاطعة الفرنسية التي يسكنوها (منذ ألف عام)، وينحدر ملوك عائلة بوربون من الملك هنري الرابع الذي اعتلى العرش الفرنسي عام 1589 ولعل من أشهر ملوكها هو لويس الرابع عشرة الذي حكم فرنسا من 1643 حتى 1715 وفي عهده قوية فرنسا وأصبحت دولة كبرى، وعلى رغم من الانقطاع الذي فصل بسبب الثورة الفرنسية فقد عد ملوك بوربون إلى الحكم بعد هزيمة نابليون، أنظر عبد الوهاب الكيلالي، المرجع السابق، ج 1، ص 593 .

[4] عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين : **تاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، 1999، نصر، ص69.

[5] عمر عبد العزيز : المرجع السابق، ص69.

الاقتصادية التي كانت قد بدأت تضرب البلاد ابتداء من 1827، فمواسم القمح والبطاطا السيئة أدت إلى ارتفاع أسعار الخبز والى خلق حالة من التوتر الاجتماعي بدأت تسود البلاد في عام 1829م ومما زاد الأمر تعقيدا هوركود تصريف الإنتاج الصناعي وازدياد العاطلين عن العمل، نتيجة لاضطرار العديد من المصانع إلى إغلاق أبوابها، وقد تابعة هذه الأمور كلها على عاتق حكومة بولنياك Polignac [1] التي كانت تواجه معارضة مضطردة من قبل مجلس النواب [2]، وفي الجلسة الأولى قد عقدها النواب في شهر آذار (مارس) سنة 1830 م طلب المجلس بالمشاركة في الحكم والمسؤولية ونزع الثقة عن الحكومة، وهذا ما أدى إلى غضب الملك وأمر بحل البرلمان، إلا أن الانتخابات التي جرت بعد ذلك أعطت الأحزاب نصرا قويا وزاد عدد نوابهم خمسين نائبا في هذه الفترة بالذات جرت عملية غزو بلاد الجزائر مما وضع حجر الأساس في بناء إمبراطورية [3]فرنسا في بلاد المغرب العربي، وعمر خزينة شارل العاشر التي كانت تشكوا فراغا مزمنا بكميات ضخمة بلغت حوالي خمسين مليون فرنك ذهبي سبيت عنوة من أموال الشعب العربي، وبنجاح العملية الاستعمارية زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهورة يتحدى بها قوة المعارضة المتزايدة فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الانتخابات بحيث أصبح أكثر الناخبين من فئة ملاكي الأرض وكان ذلك في 25 تموز (يوليو) سنة 1830 م[4].

ولقد كانت القوى المعارضة لشارل العاشر قادرة على تحويل الوضع وقادرة على أن تحرز نصرا في معركة مكشوفة ضد جيش منظم ولكنها أصبحت تواجه قوة ثورية متحصنة وراء المتاريس وأصبحت كل معركة

---

[1] **بولنياك** : سفير فرنسا في لندن والمعروف بعدائه الشديد للنظم المتحررة وعينه رئيس الوزراء حكم هذا الرجل البلاد عن مواقفها بصورة جريئة للغاية، أنظر : عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، تاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة، بيروت، 2009 م، ص 181.

[2] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص 282.

[3] **إمبراطورية** : دولة تظهر في تطورها بشكل كتلة رئيسية حكيمة تضم وتخضع لسيطرتها عقب فتح مظفر، قبائل وشعوب، معناها العام سيطرت شعب أو نفوذه عال شعوب أخرى، أنظر عبد الوهاب الكيلالي، المرجع السابق، ج 1، ص 285.

[4] فائق طهبوب و محمد سعيد حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية، القاهرة، 2007،ص .182.

صغيرة أو كبيرة تنتشر[1] بين الناس وكأنها مثال رائع من البطولة وكان من المتعذر تماما على شارل العاشر وقوته أن يفرض الاستسلام على الثوار[2]، والذين كانوا من المثقفين يسندهم شعب باريس ولذلك لم يجد الملك بديلا من أن يفر من باريس خاصة بعد أن تيقن أن القوة الشعبية قد اكتسبت ثقة بنفسها لا يمكن أن يقضي عليها بالحديد والنار ويرجع نمو الحماس الكبير إلى زعماء الثورة كانوا يضمون عناصر جمهورية وكذلك عناصر بونابرتية [3]، وكل الفكرة الجمهورية والمجد النابليوني كفيل بأن يلهب الحماس الفرنسي خاصة أن الهدف الذي يسعون إليه مبدأ أساسيا من مبادئ الثورة الفرنسية ومما ساعد الثوار على النجاح أنها لقيت تشجيعا من كبار رجال الدولة من أمثال تاليران[4]، والآقاييت [5] وكافينياك [6]، فقد تضافرت كل القوة على القضاء على ملكية شارل العاشر، وتم للثوار ما أرادوه[7]، في 27 تموز (يوليو) تم التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العالمية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح وفعلا نزل العمال والطلاب إلى الشوارع وأقاموا المتاريس كما أغلقت المصانع أبوابها وجرى توزيع الأسلحة على الناس من قبل الصناعيين، وفي اليوم التالي أحتل الثوار قصر الملك في باريس (التويلري) وسيطروا على العاصمة كلها، وفي ظل هذه الظروف كان الملك يصطاد آنذاك في ضحايا سان كلو، وخلال ثلاثة أيام من الصدامات بين الجماهير الثائرة وقوة الجيش التي تفككت بسرعة، استطاعت المعارضة بقيادة تاليران ودفاييت السيطرة على باريس التي غادرها شارل

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص 182.

[2]. خضر خضر : مرجع سابق، ص 126 .

[3] بونابرتية : وهو النظام الحكومة الذي اتبعه نابليون الثالث، ويرمز إلى الحكومة المركزية الشديدة التي تعتمد على إجراء الاستفتاء من فترة إلى أخرى للحصول على التفويض باستمرار السياسة التي يتبعها الحكم، وتطلق هذه التسمية على كل الأنظمة التسلطية القائمة على الاستفتاء الشعبي، أنظر: عبد الوهاب الكيلالي، المرجع السابق، ص 625

[4] تاليران : (1757 – 1838) سياسي ورجل دولة فرنسي، أصيب بعاهة في قدمه وهو صغير، أصبح قسيسا و لكنه انحرف، تقلد من العديد من المناصب ومن بينها سفيرا لفرنسا بلندن (1830 – 1834)، وهو نموذج تاريخي للذكاء والانتهازية، أذر عبد الوهاب الكلالي، المرجع السابق، ج 1، ص 681 .

[5] لافاييت : سياسي وعسكري فرنسي، إذ طلع بدور بارز في ثلاثة أحدث تاريخية " حرب الاستقلالية (1757 – 1834) الأمريكية، ثورة 1789 م وثورة فرنسية، أنظر عبد الوهاب الكلالي، المرجع السابق، ج 5، ص 289 .

[6] كافيناك : قائد فرنسي استعماري، أنظر عبد الوهاب الكلالي، المرجع السابق، ج 5، ص 49.

[7] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعيتاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى المرجع السابق، ص 223 .

العاشر وعائلته باتجاه إنجلترا . إذا فبنجاح الثورة الفرنسية أدى إلى انتشار أفكارها الليبرالية الثورية في كل القارة الأوربية وأدت إلى حدوث ثورات في أنحاء أوروبا عام 1830 م ونجح الليبراليون في الوصول إلى الحكم في فرنسا وخلعت أسرة البوربون.

2- سياسة الجمهورية الثانية : لقد كانت ثورة يوليو عام 1830 م ناجحة من حيث أنها أدت إلى فرار شارل العاشر [1]، وبلوغ لويس فيليب العرش [2]، وتمكنت البرجوازية الفرنسية من إنقاذ الموقف من السقوط في أيدي الطبقات الجماهيرية والعودة إلى الجمهورية[3] بترشيح لويس فيليب البور بوني من فرع أوليان ليكون ملكا دستوريا[4]، (أنظر لملحق الصور)، وقد كان موقفه الدولي له أثره الكبير في تحديد نوع الحكومة، وكانا لا بد من الوصول إلى الحكومة التي يمكن أن ترضي آمل الثوار ولا تثير غضب الدول الكبرى وبإعلان الجمهورية يعني عودة التحالف الأوروبي الأرستقراطية ضد فرنسا، وكل عقلاء القوم يرون أن لا حاجة لفرنسا بتجربة أخرى قاسية كتلك التي أعقبت الجمهورية الأولى وكانت لذلك الملكية الدستورية هي هدف عقلا القوم وفي نفس الوقت كانت ملكية بوربونية خالصة كفيلة بأن تثير أشد مشاعر العداء من جانب القوة الجمهورية والنابليونية، خاصة وأن أنصار عودة نابليون كانوا قد أصبحوا قوة لها وزنها[5]، إلا أن الموقف الدولي الذي كان يحول دون إعلان الجمهورية هو نفسه الذي كان يحول دون ارتقاء أحد أفراد أسرة نابليون للعرش وتوصل عقلاء القوم إلى حل وسط إلى ما يلي:

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، المرجع السابق، ص 325 .

[2] لويس فيليب : (1773 - 1850) ملك فرنسا، كان الابن الأكبر للويس فيليب جوزيف دورليان الملقب بفيليب المساواة Egalite Philope نظرة إلى انفتاحه على الأفكار الجديدة التي روجت لها فلسفة الأنوار، وأنخرط في النشاط الثوري، ملتحقا على غرار والده، بنادي اليعاقبة، فمنح مركزا قيادية في جيش الشمال، أنظر: عبد الوهاب الكلالي، المرجع سابق، ج 5، ص 538 .

[3] الجمهورية: نظام من أنظمة الحكم الديمقراطية يقوم على مبدأ حكم الشعب للشعب ويتميز النظام الجمهوري بأن الرئيس الدولة (رئيس الجمهورية) ينتخب في فترات دورية، أنظر: عبد الوهاب الكلالي، مرجع سابق، ج 2، ص 89 .

[4] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص 53 .

[5] .عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، المرجع السابق، ص 325 .

1. ملكية دستورية.
2. مؤيد للثورة الفرنسية وله تاريخ ثوري .
3. ملكها معادي للبوربونية المستبدة.
4. محبوب من جماهير الشعب وخاصة شعب باريس الذي تحمل عبء الثورة الأخيرة.
5. ترضى عنه الدول الكبرى ولا تناصبه العداء.[1]

وكانت هذه الصفات تتوفر إلى حد كبير في لويس فيليب فأبوه كان نبيلا من سلالة أورليان المنافسة لسلالة البوربون على عرش فرنسا، ووقف أبوه فيليب (مساواة) [2] إلى جانب الثورة الفرنسية، وكذلك ابنه فيليب وكان لويس فيليب ميالا إلى العلمية والتواضع عليه سمات البرجوازية الديمقراطية حوله الكثير من الأنصار في صفوف الشعب وهو أقدر على كسب الدول الكبرى من غيره[3] ففي 07 أغسطس عام 1830م أستدعى مجلس النواب chambre des Députés لويس فيليب دوق اورليانه ليعلن إليه ترحيبه به ملكا على فرنسا على أن يتعهد بالمحافظة على الميثاق في صورته النهائية وعلى أن تتم مراسيم توليه بمشهد من المجلسين والنواب[4] وهوما جاء به الدستور الجديد الذي اختلفت منه المقدمة التي تشمل عليها دستور 1814 م، وأيدت نظرية حق الملك المقدس في الحكم ثم صدر قانون بقواعد الانتخابات الجديدة، ووسع بمقتضاه حق الانتخابات حتى يشمل الذين يدفعون مائتي فرنك ضرائب عقارية بدلا من ثلاثمائة فرنك، وكانت تعتمد ملكية يوليو على طبقات أصحاب الملك أي الطبقة المتوسطة الغنية (البرجوازية) وهكذا وجد أولئك الذين اشتركوا في ثورة وخصوصا العمال الذين حرموا السلطة السياسية [5]، وفي هذه

[1] عبد الفتاح : المرجع السابق، ص 285 .

[2] فيليب (المساواة) : لويس فيليب جوزيف دورليان، الملقب بفيليب المساواة، انخرط في النشاط الثورة الفرنسية الكبرى 1785 م، أنظر عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ج 5، ص 537 .

[3] اورليان : وهي نسبة للدوقية (اورليان) المتواجد في جنوب باريس، وقد جرى التقليد على إعطاء لقب " دوق دورليان " للابن الثاني ملك فرنسا، أنظر عبد الوهاب الكلالي : مرجع نفسه، ج 1، ص 391

[4] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 272 .

[5] عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص 76.

الأثناء كان لويس فيليب يتابع عن كثب متحيزا فرصته التاريخية لاعتلاء العرش، وقد أعلن في 03 تموز يوليووكي" للملك ثم ملك على الفرنسيين في 07 آب أغسطس ومع أنه أقسم باحترام الميثاق، وأطلق على نفسه أسم المواطن، إلا أنه مارس الحكم بصورة شخصية مبعدة السياسيين ذوي النزاعات الاستقلالية معتمدة على أناسا وضعوا أنفسهم في خدمته [1].

بهذا أعلن ولادة عصر جديد قدمت فرنسا كنموذج للعالم ولطبيعة التغيرات المطلوب إجراءها[2]، وأول خطوة أقدم عليها لويس فيليب بعد توليه الحكم، أقام حكومة الصرفي جاك لافييت، زعيم حزب "الحركة" الذي أضطلع بدور حاسم في تفجير الثورة لأن لافيت أبد حرصه على ممارسة صلاحياته كاملة كرئيس حكومة، كما تخلى في وقت لاحق عن تيير Thiers ليعهد برئاسة الحكومة إلى غينرو، لأن الأول عارض سياسته الرامية إلى مهادنة بريطانية [3]، وفي المجلات الداخلية عانت ملكية لويس فيليب بإشباع رغبات المثقفين في إطلاق حناجرهم بالخطب الرنانة في البرلمان دون أن تتحول هذه الخطاب البرلمانية إلى أحداث ثورية، أما في المجلات الاقتصادية فقد ساعد لويس فيليب في تطوير أساليب الإنتاج والنقل على تنمية اقتصاديات البلاد الصناعية ومن أجل الخدمات، وعهد لويس فيليب بتنفيذه للتعليم العام في كل أنحاء فرنسا، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة هامة تأخر تنفيذها بسبب الأزمات العديدة التي تعرضت لها فرنسا خلال عهد الثورة الفرنسية والحرب النبوليونية وفترة محاولات النهوض أيام شارل العاشر[4].

وقد انتهج لويس فيليب سياسة داخلية خدمة مصالح البرجوازية التجارية فهذه البرجوازية هي التي استفادت من النهضة الصناعية ومن سياسة الاعتماد المصرفي ومن تطوير طرق المواصلات وحرصا منه على المحافظة على السلام الذي كان شرطا أساسيا للاستمرار، ولقد تعددت العوامل التي سببت ضعف ملكية

---

[1] عبد الوهاب الكلي : المرجع السابق، ج5، ص 538 .

[2] فرنسوا جورج دريفوس ورد أن ماركس وريمون بودفان : موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا، ج 3، تر: حسين حيدر، منشورات بيروت، باريس، (د، س، ن)، ص 102.

[3] عبد الوهاب الكلي : المرجع السابق، ج5، ص 538.

[4] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، المرجع السابق، ص،327 .

اورليان وأدت إلى زوالها، وتتمثل في اعتماد لويس فيليب في حكمه على حق الملك المقدس في الحكم، وعند اعتلاء لويس فيليب الحكم تساءل الكثيرون هل السيادة قد صارت متركزة في الشعب [1]، أم أن ملكية يوليوليست في حقيقة الأمر إلا جمهورية، في حين أن الجمهورية كنظام للحكم قد رفضت تماما وقد أفصح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه عندما قال: "إنه يملك بفضل من الله وبناء إدارة الأمة" وهذا كان الأساس القانوني الذي أستند إليه ملكية يوليو الغير الثابتة[2].

فنجد أن ما قدمته ملكية يوليو من خدمات، إلا أنها لم تشكل صورة قوية لفرنسا لا في الداخل ولا في الخارج، فلقد وصفها أحد المؤرخين بقوله أنها لم تكن ملكية كاملة ولا ديمقراطية كاملة، ولا إمبراطورية[3]، كانت مزيجا واضح يرهق الفرنسي في تحديد معالمه وبالتالي كانت ردود فعله من الكراهية والاحتقار تتزايد بسرعة في أواخر أيامها حتى تبلورت عناصر النقمة على هيئة قوة واضحة[4]، ولم تكن لملكية يوليو سيطرة موطدة في داخل البلاد وهيمنة تامة على شؤونها ومرجع ذلك أن الذي حصل في عام 1830 م في مصير فرنسا كان مجلس النواب وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر، لكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب لم يكن اجتماعه قانونيا ويضاف إلى ذلك أن الذين اشتركوا فيه للبحث عن هذه المسألة كانوا 252 عضوا فقط من 430 وإن الذين أعطوا أصواتهم في صالح لويس فيليب كانوا 219 أي أنه كان مشكوكا في مركز هذه الملكية من الناحية القانونية منذ البداية، ونتج عن ذلك أن ملكية يوليو صرفت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ووجهت معظم نشاطها ببسط سيطرتها على الشعب الفرنسي ودعم جهودها لا سيما وأنها لم تكن ذات أصول بعيدة أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرضه احترامها على الشعب[5]

[1] عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ص 538

[2] عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص 78.

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص .78 .

[4] عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ص 538 .

[5] عبد الفاتح : المرجع السابق، ص 286 .

وكان بقاء ملكية يوليو محفوفة بالمخاطر من كل جانب، ومن أشد هذه المخاطر وجود الأعضاء الخارجين الذين أنكروا عليها حق البقاء نفسه، ثم وجد الانقسام في صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذي اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التي وجب على ملكية يوليو اتبعها في الداخل والخارج[1]، وفي هذا الصدد تعرض لويس فيليب لعدة محاولات اغتيال، كما تعرض عهده لجملة من الثورات والانتفاضة المحلية والداخلية[2] وفي هذه الأثناء فإننا نجد الملك منذ أن استقام له الأمر قد شكل وزارات تجريبية من الحزبين، ولكن هذه الوزارات وبسبب طبيعة تكوينها نفسه عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة مما ترتب عليه من استمرار هياج الخواطر في باريس ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء شارل العاشر ونتج عن ذلك أن ركدت الأعمال وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالي مائة وخمسين ألف باريسي للبحث عن عمل في جهات أخرى وبذلك تزعزعت الثقة في الحكومة وشعرت الطبقة البرجوازية بالاطمئنان على مصالحها فانحازت إلى جامعة المحافظين وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة، وفي 13 مارس 1831 م عهد الملك إلى كرمير بريبه بتأليف الوزارة من حزب الجموديين المحافظين وهو الحزب الذي ظل يتمتع بالسلطة ووضع تغيرات طفيفة حتى نهاية عهد هذه الملكية[3].

وقد أعتمد لويس فيليب على سياسة خارجية معتدلة جدا، وبصفة خاصة تجنب الصدام مع بريطانيا على اعتبار أن الصدام معها هو أكبر الأخطار التي تهدد سلامة فرنسا، فالنسبة لثورة بلجيكيا توصل إلى وضع حد لها بالمفاوضات والدبلوماسية بين حكومتي فرنسا وبريطانيا على أساسا استقلال بلجيكيا بضمان الدول الكبرى، ومن نتائج ما يحدث في فرنسا هو إعلان بلجيكيا استقلالها عن هولندا وثارت بولندا على روسيا، كما شهدت ألمانيا وايطالية بعض الاضطرابات فوجب على لويس فيليب أن يختار الموقف الذي يلائمه من هذه الثورات، فكان حديث العهد بالحكم وكان مصير أسرته يتوقف على سلوكه السياسي

[1] عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ص 538 .

[2] عمر عبد العزيز : المرجع السابق، ص 78.

[3] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 297

يومئذ، فوقف في إرضاء الدول وحفظ عليه موقفه فاتسعت هوة الخلافة بينه وبين الشعب [1]، عجلت الظروف على تسريعها، فالشعب يرى أنه على مالكه أن يساند الشعوب الثائرة ويدفعه إلى ذلك ما خلقته تسوية 1815م من جراح عميقة في الكرامة الفرنسية [2]، خلال الثورة البلجيكية ومطالبتها بالانفصال على هولندا، وعرض أحد أبناء لويس فيليب تاج بلجيكا ولكنه رفض، حيث أن ذلك يعني حربا بين فرنسا وبريطانيا، وكان استناد العرش إلى اليوبولد الأول، يتماشى مع سياسة التفوق البريطاني في المنطقة حيث إن وجد هذا الملك على عرش بلجيكا وضمان حياد البلجيكي وكان يجعل من هذه الدولة الجديدة قوة جديرة بأن تحد من نشاط فرنسا في اتجاه الشمال وكذلك أبي لويس فيليب أن يورط نفسه في الثورات التي اندلعت في إيطاليا ضد الحكم الرجعي [3]ولما سمحت الفرصة الثانية عام 1840م عندما قامت أوروبا في وجه محمد علي [4] مدعية أن نشاطه قد أصبح مبعث خطر على الباب العالي وتحمس الشعب الفرنسي لمناصرة محمد علي رئيسا للوزارة، ولكنه لم يلبث أن تبنى في سلوك تيير [5]واستعداده ما يمكن أن يثير عليه حربا لا طاقة له باحتمالها واتضح له كذلك أن الدول الأوروبية مصرة على موقفها، وأنها طلبت أن يتنازل عن أطماعه في أملاك الدولة العثمانية، فاشتد عطف الشعب على محمد علي عطفا يكاد أن يتطور إلى ثورة، فبادر لويس فيليب بعزل تيير وتعيين جيزو، والذي ظل في منصبه حتى وقوع الثورة في فبراير عام 1848م، تلك كانت آثار السياسة الخارجية إذن فسياسة لويس فيليب قد أرضت الدول الكبرى[6]. أما فيما يخص مستعمرة الجزائر

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، المرجع السابق، ص 326 .

[2] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 299 .

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص226 .

[4] **محمد علي** توالي مصر من 1805 إلى 1848 م، ظهرت في عهده مصر الحديثة، و هو مؤسس الأسرة العلوية المالكية التي حكمت مصر من 1805 إلى 1953 م كان أبو إبراهيم أغا رئيس حرس الطرق و توفي و هو صبي، أنظر : عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص 26 .

[5] تيير : كاتب و سياسي ورجل دولة فرنسي، عارض شارل العاشر و أصبح وزير الداخلية عام 1832 أصبح رئيس الوزراء في جويلية 1840، وأثناء الثورة 1848 عرض عليه الملك رئاسة وزراء لإرضاء الثوار و لكنهم ثاروا عليهم، عارض الأفكار الاشتراكية، أنظر عبد الوهاب الكلاني:مرجع سابق، ج6، ص 83.

[6] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي، المرجع السابق، ص 327 .

والتي احتلتها فرنسا 1830م، ومن أسباب احتلال فرنسا للجزائر إلهاء حكومة شارل العاشر الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية، بقضية خارجية وتحقيق نصر سياسي.

على المعارضة الليبرالية وابعاد الضباط المشكوك في ولائهم [1] وفي عهد النظام الملكي، أي ملكية لويس فيليب فقد اعتبروا الضباط الفرنسيون هذه البلاد محتلة ولجئوا إلى إتباع سياسة النهب والسلب والتوسع [2] ولكنهم واجهوا صعوبات جمة بسبب المقاومة الشعبية ومنذ البداية اتبع الفرنسيون سياسة الاحتلال الكاملة والإدارة المباشرة واخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة، ويعتبر كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر، لينتهج بعد ذلك بارتزين birthstone [3] سياسة الترغيب والترهيب مع الأهالي، ووضع أسس الاستيطان وقام بتسليم الأراضي للمعمرين، أما الجنرال الدوق دي روفيقو dug de rovigo [4] الذي تولى زمام الأمور في الجزائر أواخر ديسمبر 1831 وتتمثل سياسته الإجرامية في الاستيلاء على المؤسسات الدينية وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة كثوليكية، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها المشهور في 22 جويلية 1834 م الذي أعلنت من خلاله أن الجزائر أرض فرنسية، وقد قسمها إلى ثلاثة ولايات تحت المراقبة المباشر للحاكم العام [5]، وعندما عين كولوزيل clouzel [6] حاكم عاما لعامين 1853 و1836 م نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسم وصمم على تحويل سهل متيجة العمرانية إلى وطن حقيقي

[1] بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 – 1989، ج 1، دار المعرفة باب الوادي، الجزائر 2006 م،ص 49.

[2] يحيي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830 – 1954، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 70

[3] بارتيزان : شارك أثناء احتلال فرنسا للجزائر، حيث أسندت له مهمته قيادة فيلق، و لكن اصدر في حقه انه تنقصه الكفاءة اللازمة لمعالجة المسائل الإدارية، وهذا ما أدى به إلى عداء بارتيزان للاستعمار انظر شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة وبدايات الإستعمار 1827 – 1871،، ج 1، ط 1 تر:جمال فاطمي، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 152 .

[4] دي روفيقو : كان مساعد البارتيزن خلال تحويل مسجد إلى كاتدرائية، إتهمه في النهاية بلعب دور مزدوج وقام بنفيه، واستقر في باريس التي واصل منها القيام بأعماله، أنظر :شارل اندري جوليان : المرجع نفسه، ص 133.

[5] حمدان بن عثمان خوجة : المرآة، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص 204.

[6] كلوزيل : جندي الثورة والإمبراطورية الذي تقلد رتبة جنرال وهو في سن 26 سنة وحولت صفات القائد فيه الأنظار إليه، خصوصا في إسبانية التي أنقاض الجيش فيها خلال معركة أرابلس، أنظر شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 177.

للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا وأوروبا أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق العدلية[1]، وبمجيء الجنرال بيجو Bug aud [2] عام 1840 م انتهج سياسة التوسع اتجاه كل مليانة مستغانم، معسكر، وهرن، تلمسان، شلف، حيث وقعت عدت اشتباكات بينه وبين رائد المقاومة في الغرب الأمير عبد القادر[3] وباستعماله شعار (الأرض المحروقة في العمليات العسكرية نجح في إضعاف المقاومة الجزائرية التي كانت يقودها الأمير عبد القادر، عمل بيجو كذلك على حجز النساء والأطفال إما كرهائن وأما للبيع وخنق قبائل كاملة في الكهوف في حادثة غارة الظهرة عام 1845 التي تعتبر مضرب الأمثال في الدناءة والوحشية، وفي شهر فيفري 1844 م صدر قرار بإنشاء المكاتب العربية[4] لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي، بالإضافة إلى العديد من القوانين الأخرى، وقسمت الجزائر إلى ثلاثة مناطق من الناحية الإدارية.[5]

هذا إذا فيما يخص سياسة لويس فيلب الداخلية والخارجية، إلا أن نهاية حكمه هي أيضا تميزت بظهور ثورة 1848م.

3- ثورة 1848 وانعكاساتها :

لقد كانت هنالك فترة سلام طويلة ما بين (1830-1848 م)، وقد أصابت الشعب بنوع من الملل، لا لأنه شعب يحب التهور في المغامرات الخارجية، وإنما الفرنسيين كانوا يشاهدون الشعب الانجليزي

[1] ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية (1830-1900)، ج1، ط1، دار البصائر، بيروت،2007، ص 20.

[2] بيجو : عين في البداية قائد للفيلق العميل في وهران، وكلف بإجراء المفاوضات مع الأمير ليصبح حكما للجزائر (1840 - 1848 م)، أنظر أندري جوليان : المرجع السابق، ص 367 .

[3] الأمير عبد القادر : عبد القادر بن محي الدين الحسني الجزائري المشهور بلقبه المنطوق بالفرنسية، توفي في دمشق بتاريخ 26 مارس 1883 م وكانت ولادته 1807 أو 1808 م،أنظر برونو اتيين : عبد القادر الجزائري،تر ميشيل خوري،ط1،دار عطية للنشر، لبنان، 1997،ص15.

[4] المكاتب العربية : عرفها دوماس أنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة القبائل بصفة دائما، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل للاستيطان، أنظر عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 177.

[5] أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص 22.

وهو يقوم بفتوحات كبيرة في آسيا بينما هم محرومون من مثل هذا النشاط [1]، إلا أن فترة السلام لم تدم طويلا، فتميز عام 1848 م بقيام الثورة في فرنسا وانتقالها للدول الأوروبية الأخرى[2]، فحيث كان لويس فيليب يرى في السلم والهدوء ضمانا للاستقرار ولبقائه في الحكم، وكانت تطلعات الشعب وآفاقه واسعة للغاية ويتجلى ذلك في الاحتفالات الرائعة التي صاحبت نقل جثمان نابليون الأول من سنت هيلانة [3] إلى مقره في الأنفاليد فقد بدا واضحا كم كان الشعب يتطلع إلى بطل كنابليون يعيد لفرنسا مكانتها وضاعت قيمة السلام الطويل الذي حققه لويس فيليب أمام شخصية البطل القومي المسيحي أمام الجماهير [4]، ولا شك أن الجيل الجديد في فرنسا جيل لويس فيليب كان عندما يقرأ تاريخ بلاده وعظمت نابليون وقدراته الفذة في ميادين التشريع والتعليم والحرب كان ينسى المآسي المروعة التي عانتها أوروبا وفرنسا خلال سنوات الثورة ونابليون فتطلع ذلك الجيل إلى إمبراطورية فرنسية جديدة [5]، وفيما يخص أسباب الثورة التي قامت في فرنسا 1848 م والتي تنازل أثرها لويس فيليب عن العرش وتأسست أثرها الجمهورية[6] وقد تجمعت خلال حكم لويس فيليب (1830-1848 م)،والواقع إن التاريخ لا ينكر المزايا الكثيرة التي استقرت خلال ذلك العهد وقامت على أساس النظم المختلفة التي أخذتها البلاد، واستقرت دعائم النظم الاجتماعية والسياسية فلم يعد يخشى عليها من خطر إنما هي وضعت في أيدي الرجعية من أمثال "قييل" Villella[7] وبولونيك Polig، وإذا كان حق الانتخابات قد قصر في دائرة ضيقة لا يتجاوز أفرادها 250000 نائب، وفي عهد

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق ص 328 .

[2] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 295.

[3] عبد الفتاح: مرجع سابق : ص 287 .

[4] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص 328 .

[5] زينب عصمت راشد : مرجع سابق، ص 298 .

[6] محمد غريب جودة : موسوعة المعلومات الأساسية موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة،(د، س، ن)، ص 205.

[7] قيل : زعيم الحزب المتطرف تقلد عدة مناصب من بينها رئيس الوزراء سيطر على شؤون فرنسا 1821 م، كان يعتمد على القوة الكنسية والموارد المالية، أنظر زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 265.

لويس فيليب كان جيزGuizote [1] زعيما لحزب المحافظين وتيير Thiers رئيسا لحزب الأحرار، وكانا كلاهما قد استقبل حكم الملكية البرجوازية الخاصة فجيز كان يستند في سياسته إلى ما يعرف بالتعاقد الودي Entent cordiale مع انجلترا، وهو تعاقد بين الدولتين الديمقراطية في غرب أوروبا ضد الدول الثلاث الأوروبية الرجعية في شرق أوروبا وكان تيير من أنصار سلوك سياسة الهجوم ومعارضي سياسة التعاقد الودي، ولا يعني أن نغفل عن حقيقة هامة وهي أن سقوط ملكية لويس فيليب لم يكن نتيجة الخلاف بين السياستين، وإنما نتيجة عن سلوك لويس فيليب في السياسة الخارجية وعن يقظة الديمقراطية التي أخذت تزداد نموا في النفوس [2]، وفي هذه الأثناء زادت قوة الصحافة فكانت هائلة، فإقبال الناس عليها كان عظيما وقدرتها على الإثارة كانت أعظم ونظرا لأن متاعب وعثرات ملكية لويس فيليب كانت متعددة فإنها حشدت أقلام الصحفيين للنيل منه، خاصة قضية توسيع نطاق حق الانتخاب، جاء في وقت كانت فيه الاتجاهات الاشتراكية متصاعدة [3]، وكانت الحكومة في هذه الأثناء منشغلة بالنزاع بين الزعيمين المذكورين، وعدم انتباهها إلى تلك القوى التي أخذت تعمل في سكون خارج البرلمان للقضاء عليها، ومن الأسباب اندلاع الثورة أيضا اعتماد الملك لويس فيليب فرنسا، بمساعدة جمعيات من الأرستقراطية والأغنياء، وكان اقل من واحد في كل مائة لهم حق التصويت [4].

كما كان ممكنا منع الناس بالأمر من نشر آرائهم، وكان الأكثرون من الفرنسيين فلاحين ولا يكلفون خاطرهم زيادة الاهتمام بالسياسة، والتي ما تركت لهم حرية الكسب في مزارعهم غير أن المصانع الجديدة زحمة المدن وباريس بصفة خاصة بالآلات والعمال غير المهرة، وكانت كثرتهم فقيرة متعطلة، وكان نوع جديد من مجتمع المدن أو المجتمع المتحضر في طريقه إلى التشكل من أناس حرموا ملاذ الريف. وفي فبراير سنة

[1] جيزو (غيزو): سياسي فرنسي بارز، شغال عدة مراكز حكومية وكان الرجل الذي كلفته الحكومة بالاهتمام بالمسألة الشرقية" كوزير للخارجية الفرنسية في أكتوبر 1840 م، أنظر عبد الوهاب الكلالي: المرجع السابق، ص400.

[2] زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص 301.

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص 329.

[4] زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 301.

1848م، أصطدم جمع من غوغاء[1] باريس بالشرطة، وكثر الشغب على الطريقة الباريسية وانظم للمشاغبين الحرس الوطني[2] ، ويمكن اعتبار بدايات الأولى للثورة 1848م عندما كون لويس فيليب الحكومة المؤقتة من الامارتين وآجورولان وباجس وقد اختار أعضاء هذه الحكومة المؤقتة من مكاتب صحيفتين هما La national الاشتراكية Lerforme الراديكالية، ولكن كانت اتجاهات كل من هؤلاء تختلف عن الآخر وسيكون لهذه الخلافات أثرها في عدم وصول أي منهم للرئاسة رغم اتجاهاتهم الجمهورية، وكان من أهم الأعمال التي يجب على الحكومة المؤقتة أن تقوم بها وهو وضع دستور للبلاد فتم انتخاب جمعية تأسيسية على أساس الاقتراع (مايو1848 م)[3]

وكان الناجحون في هذه الانتخابات غير معروفي الميول، وكلفوا بوضع دستور للبلاد وبدأت الجمعية تضع الدستور في جو شديد الالتهاب، فقد كانت هناك دعوات بأن تقوم فرنسا بإنقاذ الشعوب الأوروبية من استبداد ملوكهم، ودعوات لتطبيق إصلاحات[4] ولما اخفق أو ديلون بار وزعيم الأحرار في تحقيق ما كان ينادي به من إصلاحات انتهز فرصة العطلة الصيفية للبرلمان في عام 1848 م في كافة أنحاء فرنسا بموجب إصلاح البرلمان على أساس توسيع دائرة الانتخابات، كما دعا إلى ضرورة عزل جيزو رئيس الوزراء وأيد هذا النداء يومئذ لامارتين[5] " la Martin".[6]

[1] غوغاء : تجمع وتجمهر عابر من الناس يشترك في، نشاط جماعي تحت انفعال عاطفي فوضوي وغير منظم ينجح إلى التطرف والعنف والهيجان، وقد يقوم بالسلب والإرهاب أو قد يكون وجوده نتيجة كارثية، أنظر : عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ج 4، ص 380.

[2] ل . ج . شيني : تاريخ العالم الغربي، تر مجد الدين صفا ناطق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 م، ص 347 – 348.

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق، ص 339 .

[4] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع نفسه، ص 339.

[5] لامارتين : (1790 – 1869) سياسي وشاعر وروائي فرنسي، أشتغل بالسياسة، وشغل مناصب سياسية كثيرة أصاب نجاحا كبيرا عندما نشر أول ديوان "خواطر شعرية" 1820 م ويتضمن أربع وعشرين قصيدة أشهرها "البحيرة" أنظر عبد الوهاب الكلالي : المرجع السابق، ج 5، ص 354

[6] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص 203 .

وفي هذه الأثناء كانت الكنيسة من أقوى المؤيدين للملكية، ولكنها كرهت لويس فيليب لميله لليسار والعلمانية[1] وبجانب الكنيسة كان لويس بلان[2] يدعو بأن تقوم الحكومة الفرنسية بإنشاء مصانع تعاونية Socieaux Ateliers[3] ومن أهم المبادئ التي نادى بها لويس بلان Louis Plane حق العمل، وفي المصانع التعاونية تتساوى فيها أجور العمال وقد بدأ لويس بلان في نشر أفكاره هذه في مجموعة من المجلات العملية منها :

1- La Revue démocratique .

2 - La revue du Progress social.

3 - La bon sens.

وفي ظل هذه الظروف سار تنفيذ المشروع في اتجاه يتعارض تماما مع أهدف التي نادى بها لويس بلان، فقد فتحت المصانع على مصراعيها استقبال العمال الذين وفدوا بكثرة إلى العاصمة، ففيما كانوا في مارس 1848 حوالي 21 ألف عامل أرتفع في ابريل إلى حوالي 100 ألف عامل وإذا بتوماس يعلن عجزه عن إيجاد عمل لكل هؤلاء، الأمر الذي أدى إلى صرف مرتب ضئيل يومي للعمال الذين لم يجدوا عملا يقومون به، وأجريت الجمعية التأسيسية تحقيقا في فشل المصانع القومية بروح مليئة بالحقد على الاشتراكيين الذين كانوا يعملون سرا وعلانية على إسقاط هذه الجمعية التأسيسية، وتلك الحكومة المؤقتة، وتحول الصراع بسرعة إلى صدام مسلح بين السلطة الحاكمة وقوة العمال الثائرة خاصة بعد أعلنت الحكومة المؤقتة إغلاق المصانع

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي مرجع سابق، ص 339 .

[2] لويس بلان : (1811 – 1886 م)، وهو كاتب وغزير الإنتاج في الشؤون السياسية والاقتصادية، ومن أهم المبادئ التي نادي بها بلان " حق العمل" فالعمل عنده حق من حقوق الإنسان بل هو أقوى الحقوق، وكان يهدف إلى تغيير نظام المجتمع الفرنسي بالتدريج، أنظر عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص 88 .

[3] عبد الفتاح : المرجع السابق، ص 291 .

القومية (21- 03 -1848 م) وبالتحاق العمال بالجيش أو بالصناعات أخرى، إلا أن الجيش الفرنسي قضى على الحركة العمالية.[1]

ومن نتائج ثورة 1848 م، خروج الجمعية التأسيسية منتصرة، ولكن إذا كان من اليسير القضاء على الثورة العمالية في وقت ما، فإن الحركة العمالية كانت كاملة متصاعدة مع نمو التطور الصناعي، الأمر الذي جعل الحكومة باستمرار تعتني بأحوال العمال وعلاج مشاكلهم، وأن مشاكل العمال نتيجة للتطورات الصناعية كانت بصفة عامة تتعقد بسرعة أكبر في مختلف مجالات الحكومة [2]، وبعد اشتداد ثورة العمال الذي تحصنوا في شوارع المدينة وأندس بينهم الجمهوريين لينادونا بحياة الجمهورية بدلا من المناداة بتحقيق الإصلاحات ولم يجد الملك بديلا من الهرب تاركا العرش لحفيده فلجأ إلى مقاطعة " سرى Surrey " بإنجلترا وذلك عندما أدرك خطورة الموقف، وحاول أن ينجو بنفسه من خلال التضحية برئيس حكومته غيز والذي أرغم على تقديم استقالته في 23 فبراير 1848 م، ولكن مع سقوط غيز وسقطت ملكية تموز يوليو-برمتها، وقد أضطر لويس فيليب في اليوم التالي أي 24 فبراير 1848 م إلى التنازل عن عرشه لصالح حفيده كما سبق الإشارة إلى ذلك، وأقام في قصر كلارمون وفيه توفي في عام 1850 م[3]،

وهكذا كانت ثورة فبراير 1848 م من صنع باريس وحدها بل من صنع فئة معينة فيها، وقد كان لنجاح الثورة الفرنسية سببا في اندلا ع ثورات عديدة في مختلف أرجاء أوروبا.[4]

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الماجد نعنعي المرجع السابق نص 339 - 340 .

[2] عبد الوهاب الكيلالي : المرجع السابق، ص 538 .

[3] زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص 203.

[4] Charlety Segnobs.Histoire De Franice Contempraine.Depuis La Revolution jusqua AlaPAIX De 1919.TOm 6=eme PARIS.1921.P

الفصل الأول

واقع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

1- التعريف بشخصية نابليون الثالث

2- الواقع السياسي

3- الواقع الإقتصادي

4- الواقع الإجتماعي

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852 الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون الذي شجع الاستيطان الأوروبي واستعمل مثل الجنرال بيجو أسلوب مصادرت أملاك الأهالي وتفكيك أراضي الأعراش.

التعريف بشخصية نابليون الثالث

شارل لويس نابليون بونابارت ولد في 20 أفريل 1808م وتوفي في 9 يناير 1873م كان رئيسا لفرنسا من 1848م إلى 1852م وإمبراطور لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852م حتى 1870م.

ولد نابليون في باريس وهو ابن لويس بونابارت ملك هولندا وأخو نابليون الأول نفي قانون صدر عام 1816م أسرة بونابارت من فرنسا، وقضى لويس نابليون شبابه في إيطاليا وألمانيا وسويسرا، ارتبط بالمجموعات ثورية أمثال الكربوناري في إيطاليا، حاول الإطاحة بحكومة لويس فليب الملكية عام 1836م في ستراسبورج، وعاد محاولته في بولونيا عام 1840م على إثر ذلك سجن بحصن اسمه هام، لكنه فر إلى انجلترا عام 1846م، وخلال هذه السنتين كتب أفكار النابوليونية 1839م جاعلا من سيرة عمه الشهير مثلا، كما كتب انقراض الفقر 1844م مقترحا العمل على وضع حد للفقر والألم، وعندما أدت ثورة 1848م إلى ظهور الجمهورية الفرنسية الثانية، رجع لويس نابليون وتم انتخابه في المجلس، وبفضل شهرته أنتخب رئيسا وفاز ب خمسة ملايين ونصف مليون مقترع وأدى اليمين لجمهورية، وفي شهر ديسمبر عام 1851م استطاع أن يجمع كل الصلاحيات بين يديه وأعلن نفسه إمبراطورا عام 1852م، وحكم فرنسا كإمبراطور مدة 19 عام[1].

وقد تميزت فترة حكمه بصفتين منها :

- إمبراطورية سلطوية : حيث ظهرت سياسات نابليون الداخلية متضاربة، حيث حكم حكما

[1] أنظر الملحق رقم "01" صورة نابليون الثالث.

ديكتاتوريا وكان محاط بمغامرين غير أمناء ورغم إمكانية تصويت كل الرجال إلا أن سلطات الهيئة التشريعية كانت غير نافذة كما فرض على الصحافة عدم نشر أي مناقشات.

– **إمبراطورية الليبرالية** : في وقت الذي تحول فيه نابليون بعد 1860م إلى تكوين إمبراطورية ليبرالية، كان الوقت قد فات، وفي عام 1869م نشر ليون جاميتا بيان بلفيل مطالبا بديمقراطية الجذرية، وقتها أدرك نابليون مشاكل عصر الصناعة، وأطلق عليه اسم اشتراكي على صهره الفرس، ومنح مساعدة حكومية للصناعة والمصارف والسكك الحديدية والفقراء.

– **الشؤون الخارجية** : كان من بين الأوائل الذين اقترحوا نزع السلاح العالمي وحاول تسوية الخلافات من خلال مؤتمرات دولية وتعاطف مع المطالبين بقومية وأدى دورا بارزا في مد يد المساعدة باستقلال رومانيا وتوحيد إيطاليا.[1]

– وأعلن نابليون أن إمبراطورتيه تعني السلم، في حين قاد فرنسا نحو سلسلة متتالية من المغامرات الفاشلة في بلدان أخرى في 1849م ساعد نابليون على إسقاط الجمهورية الكاثوليكية وإعادة البابا، كما التحق بإنجلترا وتركيا 1854م في حرب القرم ضد روسيا ووعد سرا 1859م بمساعدة الكونت دي كافور على إخراج النمساويين من إيطاليا مقابل التعهد على تسلم نيس وسافوي، كما ساعد الشعب البولندي في ثورته 1863م ضد روسيا وحاول مساعدة ماكسيمليان ليصبح إمبراطورا على المكسيك لكنه لم ينجح وقتل ماكسيمليان رميا برصاص 1867م.

– استسلم نابليون في سيدان 2 سبتمبر 1870م وهي معركة ضد روسيا واستسلم معه 80 ألف جندي وأسقط الثوريون الإمبراطورية 4 سبتمبر 1870م، وتوفي نابليون الثالث في تشيز لهيرست بإنجلترا بعد ثلاث سنوات من سقوط إمبراطورتيه كانت وفاته يوم 25 يناير 1873م.

الواقع السياسي:

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في التاريخ الجزائر والعرب، ج 1، دار الهدى الجزائر، 2004، ص 467

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية إلى أحداث مؤلمة نظرا للسياسة التي اتبعها الفرنسيون اتجاه الجزائريين والتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد، مما حولهم إلى طبقة محرومة وبائسة وجعلهم يلجؤون عند قدوم نابليون الثالث إلى العنف لمواجهة تلك السياسة.

كانت معظم المناطق الجبلية الممتدة بين متيجة غربا والقل شرقا مستقلة ولم تنتقل بعد السيطرة الجيش الفرنسي وتحولت إلى مأوى وملجأ للثوار" المجاهدين" الذين رفضوا قبول السيطرة الفرنسية وتزعموا المقاومة ضدها أمثال الشريف بوبغلة والشريف بوصيع، ومولاي محمد وسكان الزواغة وفرجوة ولالا فاطمة أنسومر والحاج عمر شيخ زاوية محمد بن عبد الرحمن الرحمانية وأتباعه الذين امتدت حركتهم إلى معظم مناطق جبال جرجرة والبابور وحوض الصومام من أجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية جيشها إلى غزوة هذه المناطق منذ مطلع الخمسينات فاتبع أسلوب الأرض المحروقة، استولى على ممتلكات السكان وأحرق عشرات القرى وقطع ألاف الأشجار من التين والزيتون التي هي مصدر غذائهم حياتهم أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية[1].

وعندما عين راندون حاكما عاما على الجزائر ديسمبر 1851م عزم على التقدم خطوات أكثر في التوسع والغزو لبلاد جرجرة والبابور وكان من أنصار تطبيق سياسة بيجو في الاحتلال بواسطة التجويع والحرق والتخريب والقتل الجماعي، واهتم بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عمليات الغزو وشجعته حكومة الإمبراطور نابليون على الغزو والتوسع فجهز جيشا كبيرا 1853 اقتحم به مناطق الشمال القسنطيني الجبلية مرة واحدة.

وتوالت بعد ذلك احتلال المناطق المتبقية ففي 1857 غزا جبال جرجرة واحتلاها وسيطرة على الخنقة

[1] امتدت حوالي 20 سنة من نوفمبر 1852 إلى سبتمبر 1870، كان طابعها العام الغزو والتوسع عان الجزائريون خلالها ويلات الحروب والتشريد والقتل الجماعي أنظر حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 36.

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 468-469

وبسكرة عامي 1858 -1859 والمسيلة والحضنة في 1860 [1].

إلى جانب ذلك أنشأت المكاتب العربية لتكون همزة وصل بين قوات الاحتلال والجزائريين والتي تأسست في شكل فرع 1833 على يد " دوروفيقو" ثم تحولت إلى مصلحة الشؤون العربية وأسندت إرادتها لمورسيار (1833 - 1843) إلا أن المستوطنين طالبوا بإلغائها في عدة مناسبات متهمين والسلطات العسكرية بعرقلة نشاطهم، كما اتهموها أيضا بمساعدة الزوايا التي كانت تقود حركات المقاومة في الجزائر على حد قولهم، فحاربوها وقلصوا من نفوذها ثم قضوا عليها نهائيا أواخر القرن التاسع عشر.[2]

في 04 نوفمبر 1848 أعلن دستور الجمهورية الثانية في فرنسا المادة 109 منه بأن الجزائر تعتبر أرضا فرنسية وقد عارضوا بشدة المستوطنين ذلك لأنه نص على أن تخضع الجزائر لقوانين خاصة بهم إلى حين إصدار قانون يقضي بتطبيق أحكام الدستور عليها ومنحت الجمهورية الثانية 1848 -1852 فرنسي الجزائر حقوق التمثيل النيابي في المجالس الفرنسية 4 نواب في المجلس التأسيسي و3 نواب في المجلس التشريعي ومنحتهم حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر.

حاول نابليون بعد مضي عشر سنوات على تجربة سياسة التماثل الفاشلة أن يقوم عام 1852 وحسب رأي بعض المؤرخين" بمحاولة جديدة أكثر راديكالية عن طريق دمج الجزائر بفرنسا دمجا فعليا فأقام وزارة الجزائر المستعمرات" برئاسة جيروم نابليون الذي اتبع سياسة كان الهدف من ورائها تفكيك أواصل المجتمع العربي في الجزائر لكي يسهل انصهاره في المجتمع الفرنسي[3].

بعد استقالة جيروم نابليون عارض العسكريون ذلك مشيرين إلى خطورته أمام تنامي سلطة الكولون

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 470

[2] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2012.

جيروم نابليون ابن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر و المستعمرات التي تكونت 24 جوان 1848، استحدث مجلسا أعلى جانبه و مجالس عامة، اقليمية في كل مقاطعة تنازل عن منصبه من إيطاليا - ذهب إليها لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا في 07 مارس 1859، وخلفه " روهو" و بعده الكونت " شاسلولوريا" أنظر حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 19

[3] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج 1 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص 25 -26

برزت لذلك مناقشة حادة في فرنسا حول سياسة الإدماج التي أعطت فرصة أكبر للمستوطنين لنزع الأراضي[1].

سلك الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي إلا أنه تراجع بعد ذلك وألغي معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين والعسكريين بالجزائر ففي 26 أفريل 1851 صدر قانون بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مال لاستصلاحها، ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقلالها بقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 .

ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لإعداد كبيرة من المهاجرين الذين تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة، قد تحصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار في خلال عشر سنوات، وحصل المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250 ألف هكتار وارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص وحصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار واحد للهكتار وأغلبها 80 ألف في مقاطعة قسنطينة وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار وحصلت عام 1867 على ألف هكتار إضافة إلى أن السلطة قد ألغت الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا 1851 وقد أنشأ بنك الجزائر أوت1851.[2]

كما تم التوسيع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد بل إن السلطات الفرنسية كانت تبيعها بدورها إلى المعمرين الأوروبيين، وبعد مرور قرن من الزمن أصبح

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 37 -38

[2] كان يقوم عليه رأسماليين كبار من أصدقاء نابليون الثالث الذين منحت لهم امتيازات ضخمة في الجزائر الاستثمار رؤوس أموالهم، كما منحت لهم أراضي شاسعة التي انتزعت من الجزائريين أنظر أيضا أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 150

الأوروبيين والأهالي يملكون على التوالي 85 %و15% من مجموع الأملاك .[1]

زيارة نابليون للجزائر:

بعد إطلاق نابليون الثالث صراح الأمير عبد القادر ونتيجة للصراع الذي أخذ يشتد بين العسكريين والكولون وكذا كثرة الشكاوي من الأعيان التي كانوا يرسلونها للحاكم العام أو للإمبراطور نفسه قرر الإمبراطور القدوم للجزائر 1860 لأول مرة عندما رجع من رحلته كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح ونتيجة لذلك ألغي وزارة الجزائر والمستعمرات في العام نفسه وأعاد الحاكم العام العسكري إلى الجزائر وعين لنلك الجنرال بيليسي كحاكم عام وتحت تأثير أفكار الأمير عبد القادر وإسماعيل عربان رأي نابليون أن يخلق مملكة عربية في الجزائر ففي رسالة برنامج بعث بها إلى بيليسي في 06 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين والتصريح بان فرنسا لم تكن في الجزائر الاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة، والاختيار بأن الجزائر لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية وإعلامهم أن نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين[2] .

وليؤكد ذلك أصدر قانون السيناتوس كونسلت 1863م أوقف به استعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد.

وفي 1865 أصدر قانون يعتبر الجزائريين فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا ولكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد التجرد من أحوالهم الشخصية وإتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية[3].

مشروع المملكة العربية

إن مصطلح المملكة العربية مصطلح وضعه نابليون الثالث، قد برز في رسالته التي وجهها إلى الحاكم العام الجنرال مكماهون في 20 جوان 1865م ومع ذلك يلاحظ أن المناطق المدنية قد ازدادت اتساعا

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، د.م. ج، ص 16

[2] وليد بكيان عاصمة غيانة في أمريكا الجنوبية 21 سبتمبر 1812 وتوفي بالجزائر العاصمة 21 جانفي 1884 اسمه الحقيقي Tommas Appoline نسبة لأمه لأن والده رفض الاعتراف به، اعتنق الإسلام في مصر، تزوج في مصر 28 مارس 1840 من جزائرية كان احد مستشاري نابليون الثالث، ومن المتحمسين لمشروع المملكة العربية، أنظر أيضا أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 43.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 42.

فمن11 مليون هكتار ارتفعت إلى 1.859.990هكتار وكانت سيطرة العسكريين كاملة.

وكان مشروع المملكة العربية في الواقع يرمي إلى تطبيق الهيمنة العربية هو نفسه الذي سيوافق لافيجري في تكوين ملاجئ لتمسيح أبناء الجزائر [1] .

الواقع الاقتصادي:

كانت الأرض الثروة الحقيقية للجزائريين سواء كانت ملكية الفرد أو القبيلة أو الأوقاف أو الدولة، كما تعتبر رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن لكن ما يهمنا هو علاقة الفرنسيين بالجزائريين حيث أنها لم تكن مجرد سلب السيادة وإسقاط نظام الحكم واغتصاب الجيش الأجنبي في كل مكان ولكنها علاقة طرد اقتصادي وإحلال عناصر أجنبية على الأرض مكان السكان الأصليين.

وعناوين ملكية الأرض كانت متعددة أهمها في بداية الاحتلال الأرض المسماة البايلك، وهي التي ترجع إلى الدولة الجزائرية سواء في عمومتيها الاعتبارية أو ما كان منها ملكا لمصالح أو الأفراد خدموا الدولة ويدخل فيها الغابات والأراضي البور السائبة وكل أملاك بيت المال أما بالنسبة للأملاك الوقف أو الحبس وهي أملاك المؤسسات الدينية والاجتماعية تساعد بها الفقراء والطلبة والعلماء والغرباء ويضاف كذلك الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الأعراش" وكانت توجد كذلك الملكية الفردية للأرض يورثونها الأشخاص عن أباءهم[2].

نظرا لما تنتجه الأراضي من مختلف الحبوب لتغذية سكانها كان يصدر جزء منها إلى جنوب فرنسا وايطاليا لإنقاذ الأهالي هناك من المجاعة القاتلة، لكن بمجيء الاستعمار وشروعه بامتصاص خيرات البلاد بطريقة فوضوية ومكثفة، فقد أوردت الصحف أثناء الاحتفال المئوي بمرور قرن على الغزو الفرنسي بأن الجزائر سنة 1930 أصبحت مضطرة الاستيراد المواد الغذائية لسد حاجات سكانها[3]

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص42.

[2]: أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق. ص .ص 25 -26.

[3]أحمد شفيق أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف و أسرار، دار هومة، ص 84

وقد عمدت إدارة الاحتلال لمصادرة أراضي الجزائر يبين بإصدار حملة من القوانين والإجراءات التي من أهمها قرار كلوزيل القائد العام الفرنسي 8 سبتمبر 1830 -20 ربيع الأول 1246 هجري بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك والأوقاف الإسلامية (الحبوس)، منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف تحت ضغط احتياجات الجزائريين مؤقتا وكونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة Domaine وفي قرار أخر له صادر في 07 ديسمبر 1830 مكمل للقرار السابق نص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه والانكشارية إلى قطاع أملاك الدولة.

وقد صدرت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر عدة قرارات مست ملكية الجزائريين منها:

القرار الشهير عام 1839 بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساند والأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد.

عمدت السلطات الاستعمارية لربط اقتصاد الجزائر بفرنسا على إلغاء العملة الجزائرية العثمانية وإنشاء بنك الجزائر الفرنسي وصك عملة استعمارية بموجب قانون 1 أوت 1851م وضم الجزائر جمركيا إلى فرنسا الذي بدا بقانون 21 سبتمبر 1851 واكتمل بقانون 17 جويلية 1867، وفتح أسواق الجزائر أمام السلع والمنتجات الفرنسية كما تم بالتدريج تكثيف زراعة العنب لإنتاج الخمور وكذلك الحوامض والتبغ (600 طن عام 1858) التصدير ولتسميم الجزائريين وإنشاء شبكة صك جديدة بين المناجم والموانئ لتسهيل استخراج المعادن وتصديرها خام لفرنسا، حيث بلغت تلك الصادرات عام 1857 حوالي 4205 أطنان من الحديد و1413 طن نحاس و5424 طن رصاص.[1]

ويضاف لذلك مشروع استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص منذ الخمسينيات القرن 19 وكانت أهم المناجم الأولى منجم حديد غربي عنابة الذي افتتح عام 1860 ومنجم الرصاص والنحاس (كاف أم الطبول) بشرقي القالة الذي كانت بدايته 1858 وقد بلغ إنتاج الرصاص مثلا 8000 طن

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1989، ج1، دار هومة عاصمة الثقافة العربية، ص 159

1858 وكانت هذه المواد تصدر خاما لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية.[1]

كما فرضت ضرائب باهضة على الجزائريين رغم امتلاكهم القليل وتمثلت هذه الضرائب في الضرائب العربية (العشور، الزكاة، اللازمة، ضريبة السخرة، ضريبة الأكواخ والمساكن) وكذا الضرائب العامة على ذلك ضريبة الحكر في مقاطعة قسنطينة وهذه ليست ضريبة وإنما إعادة تؤدي على الأرض التابعة للدولة التي تمنح حق استغلالها للأشخاص

- أمرية وزير الحرب المؤرخ يوم 24 مارس 1834 القاضية بمج الأوقاف في أملاك الدولة.

- أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين وقضت بشغول الأراضي الغير مستغلة التي يثبت الجزائريين ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر وضمنها إلى أملاك الدولة ما أدى إلى فقد الجزائريين 200.000هكتار دفعة واحدة .

- أمرية 21 جويلية 1846 التي أدت الأمر السابق بغرض حيازة وثائق ملكية على كل مالك أرض جزائري، وإلا ضمت أرضه إلى أملاك الدولة وأوكلت أمر تحقيق من الوثائق إلى مجلس المنازعات.

- قانون 16 جويلية 1851 نص خاصته على حق الدولة في حيازة أراضي العروش

- قرار 30 أكتوبر 1858 الذي أخضع الأوقاف الأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري فسهل ذلك ظهور المستعمرات الأوروبية الأولى بالقبة والشراقة وحسين داي[2]

- القرار المشيخي 1863 من أجل وضع الأمور في نصابها أي تحديد أراضي

العرش ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل الحوار والهدف منه هو الوصول إلى تثبيت ملكية العرض للأرض.

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 160

[2] نفسه، ص 158.

– وقد بينت الرسالة التي بعث بها نابليون الثالث إلى بيليسيه أفكار عربان توماس بأن الجزائر سيتقاسمها الأهالي والكولون متعاونين هكذا فالعرب للفلاحة والفرنسيين للصناعة، وبذلك انتقلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية[1].

قبل 1830 وبعد الاحتلال ألحقتها الإدارة بالضرائب العربية كما ألحقت ضريبة اللزمة المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات على اعتبارها كون هذه المناطق لا تنتج حبوبا، ألحق في اطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية السنتيمات الإضافية" فرضتها الإدارة في البداية لتواجه المصاريف الطارئة من 1863 خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأرض ورغم كل هذه الضرائب إلا أن المستوطنين (النواب) اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين[2] .

– وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فرضوا ضريبة السخرة في العهد التركي على الأهالي لحرمانهم من استغلال أراضيهم بما في ذلك الغابات فقد كان الفلاح يدفع الزكاة ويدفع أيضا حقوق الدولة المتمثلة في ضريبة الرأس، وكانت زكاة العرش على المحاصيل حيث كان الهكتار الواحد يكلف حوالي 20 فرنك فيما تخص زكاة الحيوانات الجمل يدفع عليه أربعة فرنك، البقرة ثلاثة فرنك، الماعز 0.15 فرنك، الخروف ب 0.20 فرنك وكانت المقادير تحددها السلطة الفرنسية بالرجوع إلى إدارة المكاتب العربية والرؤساء الجزائريين[3].

– وقد قدر الدكتور روانيه مصاريف الجزائريين 1851 –1866 حوالي 370.881.553 فرنك وقد كان هذا الإرهاق بالضرائب مقصودا لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة وإجبارهم على الاستسلام والخضوع.

– هذا وقد كانت الجبايات في أيدي المكاتب العربية وهي التي تستعمل القيادات الأهلية لتنفيذ

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 36

[2] في حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 43 –44.

[3] جمال قنان" مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882 –1914، مجلة المصادر، ع التاسع، مارس 2004 ص 41.

إدارتها، فقد كانوا يخضعون لقوائم في قاع كل سنة ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ما من كل سنة، وهذا من الأدوار الأساسية للقيادات الجزائرية عندئذ، وقد كان التعسف والرشاوى وسوء استخدام السلطة هي ميزة.

نظام الضرائب بصفة عامة، وكان رؤساء الأعراض والمشايخ هم الذين يقومون بجمع الضرائب تحت اشرف القايد ثم يذهب بها كل شيخ إلى العربي القريب منه الذي يصب في بيت المال أو الخزينة[1]

ونتيجة للضرائب الباهظة لم تجد القبائل ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا وكما دفع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم ومواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين شراء هذه الثروات[2].

هذا ما ولد مجاعة قاتلة لم تشهدها الجزائر من قبل مما أتى على حياة 500.000 جزائري أي خمس السكان، وقد حدثت هذه المجاعات في وقت بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هو يسجل أية محاولة الإغاثة للأهالي بل إن الكثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الشعب الجزائري[3] .

الواقع الاجتماعي:

لم تكن سياسة " المملكة العربية التي سعى نابليون الثالث إلى تجسيدها من واقع الجزائريين شيئا رغم أنه خلال زيارته المفاجئة سنة 1860 حاول تعديل سياسته تجاه الجزائر بوضع نظام يحمي أكثر مصالح الأهالي، وهذا ما تأكد سنة 1863م في الرسالة التي بعث بها إلى الحاكم العام التي تتضمن ما يلي " الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام، ولكنها مملكة عربية للأهالي، مثل الكولون لهم الحق في حمايتي وأنا امبراطور العرب مثلما أنا امبراطور الفرنسيين" ظل الامبراطور يتابع الوضع في الجزائر عن طريق ما كان يصله خاصة من اسماعيل عربان، ومن خلال زيارته الثانية للجزائر إذ أن في أثنائها استلم رسالة من امرأة جزائرية تشتكي فيها الظلم الذي أصاب زوجها حيث حكم عليه بخمسة سنوات سجن بسبب سرقته "لبرنوس" وقد

[1] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ج1، ص76.

[2] Annie Rey GOLDZEUR. Le Royame arabe , la politique algérienne de diffusion p 180

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، في التاريخ الجزائر و العرب، مرجع سابق، ص264

اندهش الإمبراطور لقسوة الحكم فأصدر في 15 جويلية 1865م قرارا جاء فيه ما يلي " إنه يجب تطبيق أحكام بدرجة الجنحة المقترحة وحسب أعراف الأهالي، وليس تبعا لنصوص القانون الجنائي الفرنسي" وهكذا ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يحاسب المتسببون في وصول هذا الشخص إلى سرقة أصدر قانون لمعاقبة الضحية وترك الجلاد ولذا فإن هذا الإجراء لم يكن ليغير من واقع الجزائريين شيئا.

وكان من المفروض أن يكون عقد الستينات فترة نقاهة لهم بسبب السياسة الجديدة التي حاول نابليون أن يتبعها، ولكن سرعان ما فاجأتهم وتوالت عليهم النكبات والكوارث الطبيعية والاقتصادية أواخر الستينات كالجراد والجفاف والمجاعة والأمراض والاوبئة[1]

ففي عام 1864 بدأت أفواج الجراد تغزو البلاد من كل صوب واتخذت شكلا خطيرا في عام 1866 الذي دعي " بعام الجراد" وعبرت في شهر أفريل جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه، والتهمت كل ما وجدته من الخضر والثمار، فقد الناس، انتاجهم وتعرضوا لضائقة المادية شديدة، وكان أكثر المتضررين هم الجزائريين أما الأوروبيين فكانت الأزمة خفيفة عليهم التوفر وسائل الوقاية لديهم والامكانيات المادية الأخرى ولقد ادعى الأب بورزي بأن " العرب لم يقاوموا الجراد وعندما سألتهم عن سبب ذلك قالوا بأن الله الذي بعثه هو الذي سيطرده" وهي دعوة غريبة لا تستند على أساس مقبول[2].

بقي خطر الجراد يتجدد كل عام تقريبا ولذلك نجد الدكتور فيتال يشير في كثير من رسائله حكم إلى إسماعيل عربان وفي عامي 1869 -1870 عاد الجراد بالهجوم على البلاد وخاصة منطقة حكم المقراني بمجانة التي أتلف فيها محصولات لفلاحين فزاد من بؤسهم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى المجاعة والأوبئة واضطر المقراني بسبب ذلك إلى أخذ قروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية، ليساعد بها الفلاحين على توفير حبوب البذور[3] .

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص .ص 103 -104.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، ص153.

[3] المرجع نفسه، ص 154.

ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى شمل الجزائر جفاف عام، وقد كان الأوروبيون أقل الذين تعرضوا النتائج هذا القحط لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي، وأكثرها ماء بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطة الاستعمارية قد استولت على أراضيهم ووزعتها على المعمرين حينما اتبعت سياسة التهجير والاستيطان للعنصر الأوروبي وقد تبعت هذا الجفاف أمطار غزيرة جدا وثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام وأضاعت ثلث ثروتها بسبب الجفاف فاضطروا إلى بيع خيولهم بأقل الاثمان وحلي النساء بعد استهلاك كل مخزونهم الموجود في المطامير من أهم النتائج السريعة للجفاف هو الارتفاع البارز في سعر الحبوب، فبصفة عامة ارتفع سعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12.03 إلى 17.16 للقنطار الواحد في سبتمبر 1868 م فنسبة الزيادة 32% أما سعر القمح الذي كان بثمن 25.80 فقد ارتفع إلى64.46 فرنك أي بنسبة 50 % في سبتمبر 1867 م، ثم وصل السعر إلى30.86 فرنك في أكتوبر من 1867 أي بنسبة 17 % للتفصيل نذكر احصائيات بعض المناطق مثلا في متيجة بسعر الشعير ارتفع من 20 فرنك إلى 22 فرنك ومن 35 فرنك إلى 40 فرنك بمليانة و75 فرنك بالجلفة[1] .

ومن نتائج الجفاف كذلك تلف حوالي 2500 رأس من الماشية من مجموع 15000 وبيعت البقرة بخمسة دورو، ولم يجد الغنم من يشتريها، وفي سوق جندل بيعت الأصواف بأثمان زهيدة (فرنك للجزة الواحدة) لتجار الصوف من الفرنسيين[2] وما زاد الأمر سوء انتشار وباء الكوليرا والتيفوس فانتشر الجياع وأصبحوا يقتاتون الجذور والأعشاب والكلاب، بل إن العض منهم نبشوا القبور وأكلوا جثث الموتى، وذكر البعض بأنهم أكلوا حتى الأحياء من البشر، وبلغ الأمر أن أصبحوا يتنازعون على المزابل والفضلات بالمدن يذكر الأب برزي" أن الجياع كانوا يغلون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهوكي القرى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية إذ أصبحوا هياكل عظيمة" وامتلاك الشوارع بالمتسولين وتضاعفت الاعتداءات لا من أجل الحصول على القوات، وإنما من أجل أن يقبض على المعتدي ويزج به في السجن ليضمن قوته بصفة مستمرة

[1] خديجة قطاس، الحركة التشريعية الفرنسية في الجزائر 1830 -1871، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، بحلب الجزائر، ص106.
[2] أبو القاسم سعد الله، ج 1 مرجع سابق، ص 152.

ومنتظمة ما زاد الأمر صعوبة انتشار الكوليرا وسط الشعب بشكل واسع يقول برزي" إنه ليصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا" وهو يقدر بحوالي 250 ألف ضحية، وحسب تقدير الجنرال **ألارفي** التقرير الذي قدمه إلى أعضاء المجلس التشريعي في مارس 1868 فإن عدد الضحايا بلغ 1857 م حوالي 89.577 ضحية أما جريدة المرشد الجزائري فتذكر بأن العدد بلغ 128.812 ضحية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868 م[1].

قد امتد هذا الوباء في كامل أرجاء الوطن ونلك الانعدام الوقاية الصحية لديهم وسوء حالتهم الاقتصادية والمعايشة، وعدم اهتمام السلطات الفرنسية بمقاومته إلا في أوساط الأوروبيين الذين كانت حالتهم جيدة لتوفر الوقاية لديهم وقد حفرت السلطات الفرنسية الفنادق لدفنهم، وقد أشار فيتال في عدد من رسائله إلى ما كان يعانيه الجزائريون فقال في رسالته 09 جويلية 1867 " إنه لم تبق الأشياء المخزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع، والتعاسة والأمراض والأهالي يموتون بالجملة في السمندون والعلمة وعدة جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس المتوحشين بسبب المجاعة" وروي بين أن الضحايا الكوليرا في دلس وحدق بلغوا عشرة ألاف شخص[2].

ففي الونشريس مثلا هلك 900 شخص من بين 1200 بسبب التيفوس وفي مليانة ما بين 16 إلى 19 شخص في اليوم الواحد وقد أكد الكثير من الأطباء أن وباء التيفوس لم يكن سببا في هذا العدد من الوفيات، ولكن المجاعة كانت في الغالب هي السبب، يقول الدكتور فابفي" ليس التيفوس الذي أهلك العرب ولكن أمراض مترتبة عن الجوع" أما بولي Pauli فقال" الكثير من حالات التيفوس أصابت الأوروبيين ميسرون في حين لم تصب العرب في المعتقلات" تؤكد هذه الأقوال إذن أن الأمراض لم تكن سببا في كثرة الموتى دائما وإنما كانت المجاعة هي السبب وكذلك حدثت هزة أرضية في 02 جانفي 1867 مرت

[1] خديجة قطاس، مرجع سابق، 108 .

[2] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 155.

خلال 20 ثانية العديد من المناطق في متيجة (الشفة وموزاية والعفرون، حمر العين، برومي)[1] وأتى ما تبقى البرد القارس والثلوج الكثيفة حيث جفت الينابيع في الصيف، واشتد البرد في الشتاء فيبست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا حتى دعي" عام الشر" وعم غلاء المواد الغذائية [2].

هذا وقد أرجع بعض المؤرخين أسباب موت الناس إلى قضاء الله وقدره وهو أمرا لا ينازعه المسلمون الصادقون ولكن المسلم الصادق يعتقد أن لكل شيء سببا أيضا خاصة مع سياسة الإهمال الحرمان التي اتبعتها السلطات الفرنسية نحو الأهالي كانت المسؤولة على ذلك[3] .

فالجدير بالذكر أن حدد الوفيات كان أكثر بكثير من عدد المواليد خلال هذه الفترة حيث كان مجموع المواليد والوفيات بقسنطينة وحدها عام 1851 م 6.64% مواليد 7 . 8 %وفيات وبناء على الإحصائيات التي جرت عام 1845 كان مجموع السكان قد بلغ المليون نسمة في المقاطعة وقد كان التل القسنطيني عام 1851 قد بلغ تعداد سكانه 920.679 ساكنا وقد كان تضاؤل السكان خلال السنوات الصعبة مرتفعا فمثلا دائرة عنابة بلغت نسبة نقص سكانها ما بين 1845 – 1849 بـ 4.31 % أما القالة كانت 3.86 % أما قسنطينة 2.55 % ما بين 1849 -1852 م هذا وقد أكدت شهادات ضباط المكاتب العربية الحالة الميؤوس منها لدى الكثير من القبائل إذ لم تبخل اسرة ضحايا كما عم الرعب في البلاد وكثيرا ما فر الناس من الاوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم[4]

وجراء المجاعات 1867 -1869 كثير من العشائر دمرت مرة واحدة فأولاد يحي بن طالب قد خسروا 364 أسرة، حيث انتقلت القبيلة من مجموع سكانها 10.211 نسمة إلى 4.325 أي فقدان حوالي 5.886 نسمة 67.6 % على الأقل كذلك العلاونة فقد صار عددهم حوالي 3.968 بعدما كان 8.339 نسمة أي خسارة بشرية تقدر بحوالي 4.371 نسمة بمعدل 52.6 % أما في أعالي

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص ص 49 -50.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق ص455

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 154.

[4] صالح فركوس، مرجع سابق ص . ص 246 - 247.

السهول السطايفية فقد أولاد عبد النور نصف عددهم حيث أصبح عددهم 12.785 بعد أن كان 25.031 نسمة وفي المجموع يمكن القول أن مقاطعة قسنطينة قد فقدت حوالي خمس سكانها[1]

لقد بقيت هذه الأرقام مخفية للأسباب سياسية وقد حاول ماكماهون تغطية ما يحدث في الجزائر بحيث أن التقارير الطبيعية تم اخفاؤها، مما دفع بأحد الأطباء العسكريين الدكتور بيري Peria أن يرسل تقريرا عن الأوضاع إلى المجلة الطبيعية والجراحية العسكرية من أجل توضيح المسكوت عنه من قبل الحكومة الاستعمارية[2].

هذا وقد اعترف مكماهون في مذكراته أنه تحت ضغط الكولون أمر الجيش برد أفواج من الجياع الذين كانوا يتقدمون في طوابير المراكز الشمالية طلبا للقمة العيش في القمامات وكانوا يسدون الطرقات والساحات والدعوى التي تقدم بها المطالبون بإبعاد الجياع هي الخوف من انتشار العدوى وتهديد الأمن وقد أقام ماكماهون مراكز في ناحية مليانة والأصنام وغليزان ضمت الآلاف، وهذا وقد استمرت السلطات الفرنسية في تضييقها على الجزائريين جميعا، فرغم ما حدث ورغم تبرعات وزارة الحربية وتخصص الحكومة الفرنسية مبلغا للمساعدة، فان الضرائب ظلت هي لم تتغير[3]. كانت الهجرة الكبيرة جراء الجوع والأمراض والأوبئة، وقد توجهت إلى المكاتب العربية التي حاولت اسعاف الأفواج الأولى غير أن المستوطنين وقفوا بقوة ضدهم مذعورين من شدة فقر الجزائريين، خائفين من السرقات ومن الأوبئة خاصة فقد غلقوا مدنهم في وجه هذه الموجات من الجزائريين[4]

موجات جزائرية مميتة بسبب خطر العدوى" اكتسح هؤلاء البيوت المهجورة وقررت المجالس العامة طرد هذه المجاعات وكانت مصالح الأمن في 1868 م في كل من وهران، الجزائر وقسنطينة لا تنشغل إلا بجمع الموتى، الذين تجدهم في كل مكان تبدو عليهم علامات المجاعة، وكانت الصحراء أولى المناطق التي جذبتهم

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 248.
[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 53.
[3] في أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 155
[4] حياة سيدي صالح، مرجع سابق صص 53 -54.

الأسباب عديدة منها شساعة الأراضي، عدم وجود الأوروبيين وقد أوقفت المكاتب العربية هذه الهجرة حفاظا على الأمن في الصحراء، مع مقاومة أولاد سيدي الشيخ هذا وقد حاول الأديب الفرنسي فكتور هيغو أن يصور مأساة الجزائريين من خلال قصيدة عنوانها البؤس" وذلك عام 1869 م، عبر فيها عن المجاعة الرهيبة التي أهلكت الجزائر 1866 والتي راح ضحيتها قرابة 300.000 شخص[1] .

ومن أخطر مظاهر هذا الجانب تقسيم السكان إلى أصليين وهم البربر وغزاة دخلاء بزعمهم هم العرب وبث التفرقة بينهم وقد عبر عن ذلك وزير الحربية المارشال " نييل" Niel عام 1864 بقوله.. نقيم أمالا كبيرة على هذا الجنس البربري أكثر مما نقيم على الجنس الأخر ودعي إليه لافيري وغيرهما من الساسة ورجال الدين، هذا وقد عمد الاستعمار إلى تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الشروط النادرة كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة إضافة إلى القراءة والكتابة الفرنسية وحيازة بعض الممتلكات، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وذلك بمقتضى قرار السيناتوس كونسلت ولم يقدم على التجنيس سوى 371 جزائري ما بين 1865-1875 م وفي عام 1890 بلغ عدد المرتدين عن الدين حوالي 783 شخصا ... .

لقد عملت السلطات الفرنسية على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجير والتجهيل خاصة بإضرام نار الفتنة بين القبائل، وتشجيع استهلاك الخمور وكذا ستر الفساد ومحارتهم بكل طرق خاصة بنزع أراضيهم وممتلكاتهم مما أدلا إلى موت الملايين من الجزائريين[2]

انتشر المقراني كامل الجزائر وأصبح الجزائري يعاني من عدة أزمات منها المجاعات المختلفة التي امتدت من 1867 -1869 التي حصدت حوالي ألف 500 ألف شخص [3].

كما انتشر الجراد في عامي 1869 -1869 بشكل كبير مما زاد من بؤس الأهالي وانتشرت الأوبئة وصار من الصعب تقدير الموتى والضحايا [4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 155-156.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 156.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 52.

[4] صالح فركوس: المكتبة العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871 منشورات باجي مختار، عنابة، ص244.

كما تذكر بعض المصادر أن قسنطينة كان يباع بها صاع القمح 70فرنكا وصاع الشعير 30 فرنك والجزائر 20 فرنك القمح و13 فرنك للشعير وذلك لأن الجزائر لم تصل إليها أزمة الجفاف في ظل هذه الظروف ازداد نشاط الحركة التبشيرية التي قادها الكاردينال لافيجري .[1]

أمام هذه السياسة أشعر إسماعيل عربان نابليون بخطورة الوضع فرأى الإمبراطور أن يكاتب الجنرال ماكماهون الحاكم العام آنذاك بالجزائر ويبدوا أن هذا المسؤول العسكري لا يطلع الإمبراطور على حقيقة المجاعة ومما قاله نابليون " لا ترغب فرنسا أن يقال عنها يوما ما أنها تركت الخاضعين لحكمها يموتون جوعا ففتح ماكماهون ورشات عمل في الجهات الخاصة النظام المدني وملاجئ كانت عبارة عن محتشدات عسكرية جمع فيها هؤلاء المنكوبين من أجل توفير الأمن للأوروبيين[2] .

والواضح لنا أن كل ما من كان بهم نابيون هو مصالح فرنسا، وليست الأرواح الجزائرية التي كانت تزهق بالآلاف نتيجة سياسة اعتمدتها أداة الاحتلال إلا وهي سياسة التجويع في حق شعب كان دائما إلى جانب فرنسا في الثروة الفرنسية حينما تحالفت ضدها الدول الأوروبية وبدلا من أن تقوم فرنسا بعمل حاسم كإرسال المؤن بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ لتحقيق في أسلوب المجاعة والتي انتهت إلى إقرار رأي المستوطنين حينما أرجعوا سبب المجاعة إلى عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها[3].

ومن المحاولات التي هدفت إلى إدماج الجزائر محاولة إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي عام 1871 م وكان هذا العهد الحاكم العام بوجو الذي كان يحارب المقاومة بكل تفاصيلها، من قاضي الصلح ومحاكم ابتدائية وأخرى استئنائية والمحاكم العسكرية وهي لا تطبق إلا القانون الجنائي الفرنسي، ولا تخص أحدا من سكان الجزائر، فهي موجهة للمسلمين والأوروبيين على السواء في كل المخالفات والجرائم، لم يبلغ الفرنسيون المجالس القضائية القديمة إلا بعد 1848 ولكنهم أزالوا منها اختصاص النظر في المسائل الشائكة التي عجز عن حلها القضاة[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ط.خ. ج1،دار الرائد، الجزائر 2009 ص 150

[2] خديجة قطاس، مرجع سابق، ص 104.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 43.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج 1 ص 365.

أنشأ في 1854 مرسوم حول القضاء الإسلامي يعتبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية ومن جهة أخرى عن تدخل السلطات في قضايا الإجراءات والتنظيمات طبقا الرؤية الفرنسية كان الوزير عندئذ هو المارشال فايان والحاكم العام هو راندون ولكنهم رفضوا هذا المرسوم.

في 1854 صدر مرسوم يقول عنه آخرون، إنه فتح عهدا جديدا جديرا بالتنويه كان يمكن على أساسه أن تؤلف حكومة إسلامية عصرية حيث أن هذا المرسوم أزال عن القضاة المسلمين مختلف الاختصاصات في الجنايات وغيرها وجاء ليمنحهم استقلالية عن القيادات المحلية الأهلية فلم يعد القاضي تابعا للقايد أو القبيلة وقد نص على ما يلي :

- إنشاء مناطق قضائية في البلاد وداخل كل منطقة محكمة مؤلفة من قاضي وعدلين .

- إنشاء المجمع الفقهي الذي كان يتألف من فقهاء وقضاة للتداول في الأمور القانونية الواردة في الشريعة.

- وقد عارض الكولون إنشاء المجلس الفقهي كما عارضوا القضاة الفرنسيون ورأوا فيه.

- ترقية للمسلمين وأعلنوا أن القضاة المسلمون منحرفون وأنهم متعففون في 31 ديسمبر 1859 صدر مرسوم يمنح المحاكم الفرنسية حق الاستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون، وأصبح من حق الفرنسيين مراقبة القضاة المسلمين وقد هدف إلى إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي حسب رغبته الكولون[1].

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج 1 ص266 -267. في حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 43.

الفصل الثاني

سياسة نابليون اتجاه الجزائر

1-أوضاع الجزائر قبل سياسية المملكة العربية

2-المملكة العربية

3-مظاهرها وانعكساتها

بعد وصول نابليون الثالث للحكم تعرفنا على سياسته الداخلية في فرنسا والتي تميزت بعدم الثبات ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل سيأتي بسياسة جديدة إلى الجزائر ؟،أو سيمشي على خطى الذين سبقوه في الحكم، فلقد كانت ثورة 1848،بالنسبة للمستوطنين، الأمل في وضع حد للنظام العسكري وتحقيق الاندماج فلقد استقبلت بارتياح من طرفهم، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل، بحيث سنتطرق إلى أوضاع الجزائر قبل سياسة المملكة العربية في المبحث الأول وندرس خلاله أوضاع الجزائر خلال الحكم الجمهوري وأثناء قيام الإمبراطورية الثانية، لننتقل إلى المبحث الثاني والذي تحت عنوان مفاهيم أولية حول المملكة العربية، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة مظاهرها التي تدل على تطبيق هذه السياسة وكيف كان وانعكاساها على الجزائريين .

أوضاع الجزائر قبل سياسة المملكة العربية:

بقيت الجزائر خاضعة للحكم العسكري الفرنسي كأرض عدوة محتلة حتى عام 1834م حيث اعتبرت منذ هذا التاريخ ومن وجهة النظر الاستعماري جزء من الممتلكات الفرنسية وأصبحت تدار وفق أنظمة إداراتها الخاصة، ولم تعرف صفة الثبات والاستقرار.[1]

وما يهمنا نحن في دراستنا دراسة الجزائر في ظل الجمهورية الثانية أي فترة 1848م، 1852م عند تولي نابليون الثالث العرش الفرنسي وحتى قيام الإمبراطورية الثانية بحيث سنتناول الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية.

الأوضاع الإدارية والسياسية:

فما ميز هذه الفترة هوتلقي غيزوGuizot رسالة من بيجو يعلن فيها استقالته[2]، فتعتبر الجمهورية الثانية في 25 فيفري 1848م كانت بمثابة المنعرج الحاسم في سياسة احتلال الجزائر فقد دعت إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية 10 ديسمبر 1848م[3]، وقد سمع صوتها في جريدة l ' eclo d ' Oran ل 22 نوفمبر 1848م من خلال مقال جاء معبرا عن رأي الكولون العام " ثمة شكل من الترابط في

[1] سماعيل زوليخة المولودة علوش :تاريخ الجزائر في الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر،2013، ص 370.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 579

[3] عثمان زقب : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص204.

الأحداث مما لا تردد بوصفه المؤسف يطغى على كل الوضع ويهدد بجعل المرشح الأقل جدارة يفوز بالانتخابات في فرنسا الجمهورية (...) على أن يكون لويس نابليون بونابرت في مقدمة الصفوف وتكون اله الغلبة على منافسيه، فهذا ما يجعل الأمر عجيبا لا يمكن إدراكه، لا نرى في فرنسا مع هذه الانتخابات سوى مستقبل ميؤوس منه ولا أمل لضمان حرياتنا [1] فبهذا المقال عبر الكولون العام عن رأيه وربط مصير الأوضاع التي ستؤول عليها مثل هذه الأوضاع التي كانت في عهد نابليون بونابرت الذي شبه نابليون الثالث به، وفي ظل هذه الظروف وجدوا الفرنسيون أنفسهم في الجزائر أمام مشاكل لم يألفوها، كانت مترتبة على وجود سكان جزائريين وملكية جزائرية، ولم يكن الديمقراطيون يهتمون[2] بمسألة الأهالي إلا بالنظر لتوظيفها من أجل تبرير استمرار النظام العسكري، ولم يقتنع المعمرين بوجود مخاطر الحرب وظلوا مصرين على أن الضباط يتسببون في الشغب حتى يقمعونه ويتحصلون على الترقيات ويبرهنون على استحالة الاستغناء على سلطتهم، ولقد فسروا كل الثورات كنتيجة الأخطاء أو تجاوزات المكاتب العربية [3]، وهذا ما أجمع علية الرأي العام تقريبا سنة 1848م [4]، وفي شهر ديسمبر من نفس العام اصدر مرسوما في 9 و16 من نفس الشهر بإلغاء الأقاليم المختلطة والأقاليم العربية واستبدالها بالمناطق العسكرية[5]، وقد كانت هذه المناطق العسكرية تحكم بواسطة إدارة محلية هي المكاتب العربية في كل مدينة أو قرية أو إدارة مكتب عربي يسهر على إدارة المقر الذي هو فيه، ويجمع الضرائب ويراقب السوق، ويجمع المعلومات، ويتجسس على السكان، ويخلق بينهم الفتن والثغرات، ويحارب العصاة المتمردين، وفي كل مكتب عربي موظفون بدرجات محددة فرئيسه رجل فرنسي كان عادة برتبة عقيد ويحسن العربية ومعه مترجم وحارس، وكاتب وقاض وجابي الضرائب... الخ وقد تولى بعض المستعربين هذه المكاتب فكانوا يفهمون أحوال البلاد بدون واسطة[6]، وفي 13 ماي 1849م

---

[1] جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر في 1830م، 1963، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص 150.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 581.

[3] لمكاتب العربية : عرفها جورج ايفر بقوله "هو إحدى الآليات الأساسية التي ميزت النظام العسكري في الجزائر، فان كان الاحتلال من انجاز الجيش فان الحفاظ على السيطرة الفرنسية و تأكيدها كانت للمكاتب العربية. انظر:

George yver. Méthodes et instructions de colonisation| les bureaux arabes: in annales économies, sociétés, civilisations, 10° année , N 04, 1944, p 569.

[4] ابو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 314.

[5] د بشير بلاح نكرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000، الطبعة 1، برج الكفان، الجزائر، 2013, ص 53.

[6] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 315.

انتخب المجلس التشريعي فجاء بأغلبية من المحافظين الملكيين الذين حاولوا المحافظة على أوضاع والحيلولة دون تجدد انتفاضات شعبية، فصوتوا على قوانين تراقب التعليم وتحد من حرية الصحافة وتضيق في أحكام قانون الانتخابات[1] وهذا بعد إصدار قرار في شهر مارس 1848م الذي ينص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وسمح للمستوطنين الأوروبيين بالانتخاب مستشارين بلدين لهم في الجزائر، فضغطوا على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850م بدعوى أهليتهم لذلك[2] كما نص قرار آخر أصدره رئيس السلطة التنفيذية في 16 غشت على تقسيم المناطق[3] المدنية في الجزائر إلى بلدياته بحيث قسم الجزائر إلى منطقتين أساسيتين، الجزائر الشمالية وأخضعت إلى الحكم المدني، وقسمت إلى ثلاثة مقاطعات، والجزائر الجنوبية وأخضعت إلى الحكم العسكري، وقد قام ضباط المكاتب العربية بربط مصالح التعليم العام والدين والقضاء والجمارك والوزارات المختصة بباريس[4] ومنذ 1850م بدأت حالة من انعدام الأمن واختلاله تسود كامل التراب الجزائري فإلى جانب الثورات الشعبية المسلحة التي لا نريد الخوض فيها إلا في الفصل الثالث، فقد شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي أشعلت في الغابات من طرف جماعات مسلحة كانت تجوب الوطن لغرض شل نشاط الكولون والإدارة الاستعمارية[5]، وقد اهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلي الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، واعتمد مجلس النواب الفرنسي 20 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين ووطنهم في 42 قرية استيطانية منه 12 في منطقة الجزائر و09 في منطقة وهران و08 في مقاطعة فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس louis blanc في الإكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب اكبر عدد منهم[6]، وشرعت في عملية التهجير بعد فشل العمال الساخطين في قلبها وهجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف شخص مهاجر، قسنطينة وأقامت وحدة جمركية

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود الباطني للإبداع الشعري، الكويت، 2000م، ص 21.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

[3] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص .595

[4] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

[5] بن داهية عدة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، 1962م، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، 2008، ص 344.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم وفي ظل هذه الظروف وجدت السلطة أن عدد من المستعمرين الفرنسيين لم ينم بالدرجة المطلوبة نشرت دعاية واسعة بين فقراء ومعلمي الاسبان، والطليان لكي يتوافدوا نحو البلاد الجزائرية، حيث الأرض والقروض والثروة والغني، فجاء هؤلاء المتملقون[1]، وكثر عددهم واقطعوا صالح الأرض ومنحوا الأموال، ثم نالوا الجنسية الفرنسية واندمجوا بالفرنسيين الأولين ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألف ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851م بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، إلا أن الذين استغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفه، ومات منهم ثلاثة ألاف، وعادوا حوالي سبعة ألاف إلى فرنسا والسبب في عدم نجاحهم :

-كونهم عمالا وتجارا، لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.

-عجزهم عن التأقلم في حياة الريف والعمل ألفلاحي.

- عجزهم عن التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.

-عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم.[2]

وعند بداية زوال الجمهورية الثانية تم إنشاء 60 مركزا كولونياليا والحاق 31.000 هكتار من الأراضي إلى القطاعات الثلاثة الجزائرية ووهران وقسنطينة، وعلى مستوى كل قطاع يعود حكم إقليم القيادة إلى جنرال قائد القطاع بمساعدة بعض الضباط السامون قادة القطاع وبعض الضباط السامون قادة القطاعات الفرعية ويبقى تسيير الأهالي إداريا تابعا لنظام المكاتب العربية الاستثنائية[3]، وفي هذه الأثناء بلغ النزاع بين السلطات العسكرية والمدنية أشده بوهران في شهر مايو1850م واتخذ طابعه الأشد واكتسى كل معناه ولقد استقبل الجنرال بيليسي بفظاظته المألوفة، الحريات الديمقراطية وهي غير العادة رئيس العمالة غابري المشتبه في كونه من المتعاطفين مع الديمقراطيين[4]، وأراد المجلس البلدي المتكونة من أغلبية جمهورية تنظم سباق الخيل بوهران يومي 130 و20 ماي 1850م على غرار ما فعل الجنرال بمستغانم، وبادر رئيس العمالة بالمغالاة ليطبع نجاح تلك التظاهرة المدنية وألقي خطابا لم يشر فيه إلى الجيش الذي قدم المساعدة للتظاهرة، فرد بيليسي

[1] احمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر و التوزيع، ص98.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص595.

[3] ائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، دار العلوم، الجزائر،2012، ص248.

[4] جمال خرشي : المرجع السابق، ص176.

بخطاب، وما كان في غابري إلا إن عاود الكرة مطالبا بتوضيحات حول العلاقات التي يجب أن تقوم بين رؤساء العاملات والجنرالات، ولم يخامر الوهم الحاكم الحذر الجنرال في الهندسة شارون Charon بشان تهور مبادرات بيليسي ومن ثم استقبل بحذر شديد الرواية الملفقة التي رواها الجنرال عن الحادثة، كما دون ملاحظاته على الهامش، ولكنه لم يبلغ تحفظه إلى باريس ونجد انه خلال (1848. 1860 م) قد تعاقب خلال الفترة المذكورة حوالي ثمانية جنرالات أي معدل سنة تقريبا لكل واحد وهذا يذكرنا ببعض فترات العهد العثماني في الجزائر، إذا كان الحاكم لا يبقى أكثر من عدة شهور أو حتى عدة أسابيع وكذلك كان الحال في عهد الفرنسي فقد حكم بعضهم الجزائر مدة شهر واحد وبعضهم شهرين وهكذا، ولقد كان لكل جنرال تجربته الخاصة التي يريد فرضها على زملائه وعلى الجزائر وكانت الحكومة الفرنسية الجديدة (وقد بقيت فترة تسمى الحكومة إلى أن وضعت دستورا) منشغلة بالأمور الداخلية وكادت تواجه حربا أهلية وكانت تخشى التدخل الخارجي وفي نفس الوقت كانت تخشى الثورة الموحدة في الجزائر[1]، ورغم هذه الظروف فقد حافظ جنرالاتها على الوضع في الجزائر " بإتباع طريقة بوجو في القمع والردع والتشريد وإعطاء الدروس القاسية ولعل غياب الأمير[2] والتنكيل بالسكان خلال الأربعينيات هو الذي منع الجزائريين من القيام بثورة ترمي الفرنسيين في البحر سنة 1848 م أو يرجع انتهاج سياسة الإبادة الجماعية والأرض المحروقة، التي رسم معالمها قادة عسكريون كبار تخرجوا من أكاديميات عسكرية شهيرة "سان سيرا" أمثال بيليسي وبيجو وغيرهم، وقد استهدفوا إرساء الوجود الفرنسي والقضاء على أية مقاومة أو معارضة ففي هذه الفترة كانت الجزائر تحت تصرف الجيش الفرنسي. المعروف بالجيش الإفريقي ومهمة هذا الجيش هو الاحتلال والإرهاب، وفرض الاستعمار بقوة، ومحاربة القوى الوطنية، وجمع الضرائب العادية والحربية بالتعسف والقمع، وكان يشرف على هذه العمليات وإدارة البلاد حاكم عام عسكري مسؤول لوزير الحربية في الحكومة الفرنسية كلها في الجزائر، ويساعد الحاكم العام قواد للنواحي الثلاث في عهدنا هذا الناحية الغربية مقرها وهران، والناحية الشرقية

---

[1] جمال خرشي: المرجع السابق، ص 176

[2] بيليسي (1754 . 1864) Pelissier : هو المارشال دوما لاكوف بيليسي حاكم عام الجزائر من ديسمبر 1860م إلى سبتمبر 1864م كان تعيينه دليل على عودة سلطة الحاكم العام العسكري في الجزائر، انتهج نفس سياسة سالفه راندون فيما يخص مصادرة الأراضي لخدمة النشاط الاستيطاني، شهدت فترة حكمه زيارة نابليون الثالث الاولى في 1860م كما ارتبط اسمه بعدة مجزر أشهرها مجزرة أولاد رياح بالظهرة سنة 1845م (معرفة بمجزرة غار الفراشيش التي أشار إليها روجي غار ودي في كتابه حوار الحضارات)، أنظر :يحي بوعزيز كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص .136 – 137

مقرها قسنطينة والناحية الوسطى مقرها الجزائر وكل قائد ناحية تحته أقسام متعددة تحت ضباط بدرجات متفاوتة تصاعدية، وتحت هؤلاء مجموعة من الموظفين الجزائريين الذين لهم طابع عسكري أيضا بألقاب إدارية قديمة وهي الخليفة، والأغا والقايد والشيخ – عندما ينتهي عهد الجمهورية الثانية فجأة في 02 ديسمبر 1851م لما قرر رئيسها الأمير لويس نابليون بونابرت حل المجلس الوطني وإعادة دستور جديد[1] وهذا بعد أن علم السكان بخبر انقلاب الثاني ديسمبر عبر صحيفة لونيتور الصادرة في يوم 07 ديسمبر من الشهر نفسه التي أوردت وقائعه وأعلنت الالتفاف الشعبي العام حوله، ولم تنظم أية مظاهرة في الجزائر وتعالت احتجاجات بعض الضباط الذين كانوا يخشون نتائج تنظيم انتخابات على وحدة الجيش ولقد كان الجنرال بيليسي الذي شغل منصب الحاكم بالنيابة في انتظار مجيء الجنرال راندون Randon [2] بإبلاغ الوزارة أن ضباط المدفعية والهندسة أرسلوا إليها رفضا جماعيا معلنا للمشاركة في الانتخابات وإجمالا لاحظ في الجيش نفورا واضحا من الانتخابات وأكثرية تؤيد الأمر الواقع، وأسفر على مصير الجنرالات الآخرين الذين اعتقلوا بباريس ولم يفقدوا على تحقيق النجاح المتروبول الذي نشرته الدعاية الرسمية، ثم وافقت بأغلبية قوية على إعلان الإمبراطورية، وكان الأمر عكس ذلك بالجزائر[3]، وبهذا أسقطت الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية وذلك بزعامة العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون Randon واتبعوا في الجزائر خلال هذا العهد سياسة مضطربة ومتقلبة في الكثير من الميادين والمجالات، وتعبر النتائج بالجزائر عن تأييد محتشم لصالح الإمبراطورية، وعلى الرغم من ضغوطاته وتلاعب الإدارة المتهمة بإخفاء أوراق الانتخابات المعبر عنها، أظهرت النتائج أن الاستفتاء لم يكن لفائدة الإمبراطور المستقبلي نابليون الثالث، إذ تجاوز الأصوات المؤيدة بالكاد 50 بالمائة في مجموع الأصوات دون حساب عدد الممتنعين في حين يعبر الجيش المدفوع بحنينه إلى التقاليد العسكرية النابليونية عن تأييده الواضح الإمبراطور، وتستقبل الأقلية الكولونيالية بالجزائر الحدث دون حماس كبير بل وبحذر ثم يعد قبولها بالأمر الواقع تقرر

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع نفسه، ص 602.

[2] هم على التوالي : دومال، كافينياك، شانقارنييه، ماري مونج، شارون، هوتبول، بيليسيه (بالنيابة)، راندون، بيليسيه من جديد، انظر أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص317.

[3] بحيث وصل عبد القادر إلى طولون في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، سنة 1847، وكان يظن إن بعض الساعات أو على أكثر تقدير، بعض الأيام ستكفي الآية استعدادات قد تكون ضرورية لتسهيل إلى الشرق، وقد دعى للنزول من السفينة، الشرق، دون إن يتخذ أية تحضيرات، مهما كان نوعها لاستقباله و بدلا من ذلك قيد هؤلاء عائلته و إتباعه، الذين بالغوا جميعا ثمانية و ثمانين شخصا إلى قلعة الامالق lamalgue ، أنظر : شارل هنري تشرشل حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، 1974، ص .251

الانتظار حتى تقوم الحكومة الامبريالية الجديدة بالتعريف بالسياسة التي ينوي تطبيقها[1]،واتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر بعدم الاستقرار على الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة، والحيل القانونية المشبوهة هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتمد على سياسة الغزو والتوسع الاستعماري، فلقد كانت معظم المناطق الجبلية الممتدة من متيجة غربا إلى والقل شرقا مستقلة ولم تنتقل بعد السيطرة الجيش الفرنسي وتحولت إلى مأوى وملجأ للثور المجاهدين الذين رفضوا قبول السيطرة الفرنسية وتزعموا المقاومة ضدها أمثال الشريف بوبغلة والشريف بوصبع وملاي محمد، وسكان الزواغة و فرجيوة وفاطمة نسومر والحاج عمر شيخ الزاوية، محمد بن عبد الرحمان الرحمانية وأتباعه[2]، الذين امتدت حركتهم إلى معظم مناطق جبال جرجرة والبيان والبابور، وحوض الصومام، وأدى هذا بإفراج الرئيس الفرنسي لويس نابليون عن الأمير عبد القادر في شهر أكتوبر وزار باريس واسطنبول وأقام بعدها ببورصة جنوبي اسطنبول قرابة ثلاثة أعوام ومن اجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية جيشها على غزو هذه المناطق من مطلع الخمسينيات، فاتبع أسلوب الأرض المحروقة وطرد السكان من مناطق سكانهم، واحرق عشرات القرى وقطع ألاف الأشجار من التين والزيتون والتي هي مصدر غذائهم وحياتهم أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية وعندها كان راندون حاكما عام على الجزائر في ديسمبر 1851م[3] وعزم على التقدم خطوات أكثر في التوسع والغزو البلاد جرجرة والبابور، وكان من أنصار تطبيق سياسة بيجو في الاحتلال بواسطة الحرق والتهريب والقتل الجماعي، وأتم بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عمليات الغزو وأيضا تزايد عدد المراسيم والقوانين الردعية ضد الشعب كقانون 1851/06/16 الخاص بتأميم أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي قامت بها المكاتب العربية والتي أسفرت عن إحصاء مليوني ولا يعرب عن ذهننا أن نصف سكان الجزائر في سنة 1852م قد قتلوا أو اخرجوا من ديارهم وذلك بسبب التهجير والاستيطان الأوروبي، إلا انه تراجع بعد ذلك، وألغي معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين والعسكريين بالجزائر، ففي 26 ابريل 1851م صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي الأوروبيين، ويشترط فيما تمنح له قطعة ارض

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 317

[2] حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين (1895م.1871)، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2012م ص 15.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 315،314 .

من 20 إلى 150 هكتار، أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها، ولا تصبح ملك لهم إلا بعد مضي ثلاثة سنوات على استقراره بها. [1]

إذن فسياسة نابليون الثالث في بادئ الأمر اعتمدت على سياسة الغزو والتوسع الاستعماري لينتقل إلى سياسة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوروبي، فبعد إعلان عن النظام الإمبراطوري في نوفمبر 1852م شرعت الحكومة الإمبراطور في ترحيل المجرمين والمعارضين لسياستها وللنظام الإمبراطوري إلى الجزائر لتتخلص من شعبهم ومشاكلهم، فنشطت حركة الهجرة بعد ذلك وتقرر تهجير مائة ألف أوروبي، واعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز ومستعمرات أوروبية استيطانية وتم تخصيص أراضي للمهاجرين في 2 إلى 20 هكتارا ومنازل وحيوانات وآلات وهدايا اعتماده على سياسة جائزة اتجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين من مغامرين ومتشردين فرنسيين واسبانيين وايطاليين ومالطيين، وأصبح الجزائريون خماسين عندهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق، وبهذا بلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشئت فيما بين أعوام 1851-1857 م ثمانية وستين قرية[2]، ومالت حكومة الإمبراطور إلى تطبيق هذه السياسة الاستيطانية بواسطة الرأسمالية الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة لان كثيرا في رجال الأعمال والبنوك وكبار الرأسمالية خاصة السويسريين، كانت تربطهم صداقة شخصية بإمبراطور الذي كان يميل أيضا إلى هذه السياسة حتى لا تتكفل الحكومة بتحميل النفقات الباهظة، ولا تضطر إلى تقديم المعونات المالية، وهو الأمر الذي حفزه على اصدر مرسوم "بيارتيز" الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى بالجزائر لصالح الاستيطان والاستعمار فنلاحظ انه أصدر عدة قوانين في هذا الخصوص ومن بينها قانون1851/06/16 الخاص بتأميم أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية، وفي سنة 1854م تحصل مقاول البناء دومونيشي من باريس في تيبازة (الواقعة على هكتار وكان أكثر من ثلث تلك المساحة يأوي 96 عائلة من أهالي الذين كان يجب ترحيلهم، وعوض بناء المدينة، وقام معمرون تم توظيفهم في عين المكان من بين الفواكه الجافة للاستعمار الإداري بناء أربعين منزلا وبعد إعفاء صاحب الامتيازات في سنة 1862م المبطلة ولم يكن سوى قرية ضعيفة ومساحات شاسعة وجرداء، أما الدولة فقد اضطرت لصرف أكثر من 222.000 فرنك في

[1] جمال خرشي: المرجع السابق، ص187.

[2] شارل اندري جوليان: المرجع نفسه، ص 605.

الأشغال العمومية ولقد مثل الامتياز[1]، تيبازة ومن الذين استفادوا أيضا من هذه السياسة شركة جنيفوز السويسرية التي تألقت عام 1853م من طرف رأسماليين من جينيف وتحصلت في خلال عشر سنوات على 281 ألف هكتار، من أجل إنشاء القرى وتهجير الأوروبيين خاصة السويسريين وهجرت إليها 95 مستوطنا أوروبي ثم تراجعت على أعمالهم وتخلت على تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين في الأهلي لرخص أجورهم وسهولة السيطرة عليهم وكثرة أرباحهم وفوائدها من ذلك وحصلت الشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد على 25 ألف هكتار عام 1865 م وحصلت جمعية الغابات على 160 ألف هكتار من راضي الغابات لتشغلها مدة 90 عاما، غير أنها باعت امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا، وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار[2]، وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار في أراضي الغابات وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي، وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينه بالجزائر، ولكنها لم تقم بذلك وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة، لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سبع أراضي التي حصلت عليها وفي هذه الأثناء تمكن الاستعمار ولاسيما منهم المضاربون والشركات المالية الكبرى بفضل إقامة المعسكرات، من الحصول على أفضل أراضي الأهالي إما عن طريق الامتياز بالمجان وإما عن طريق الشراء بسعر بخس، وهكذا حلت اكبر كارثة في تاريخ الاستعمار الجزائري، أي طرد القبائل من أراضي أجدادهم دون أي فائدة حقيقة لا بالنسبة للاستعمار الفرنسي ولا بالنسبة إلى استصلاح الأراضي، ولكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين، وتذلل مصاعبهم الاقتصادية، تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا كما ذكرنا عام 1851م ونجحت زراعة القطن منذ عام 1850م وزراعات القمح الصلب كأهم منتج زراعي للبلاد، واهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية والحديدية، والجسور الكبرى، منذ مطلع الخمسينيات ابتداء من 1857م، كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية، حيث وصل عدد المكاتب العربية في الجزائر إلى 41 مكتب و5

[1] حيث تولى هذا المنصب بعد ذوهوتبول (d ' hautpou) الذي خلف شارون 22 أكتوبر 1850م، 11 ديسمبر 1851م، كان رؤوفا بسلفه بالسخرية و الازدراء، و قدم نفسه على انه مقاتل و ليس مستعمرا ولم تبق آنذاك منطقة محافظة على استقلاله في الجزائر الخاضعة سوى المنطقة الجبلية

[2] سكنها القبائل، و التي تمتد من المتيجة غربا إلى سهل الصفصاف شرقا و البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الهضاب العليا بمجانة و سطيف جنوبا، انظر: شارل أندري جوليان، المرجع نفسه ص 648.

ملحقات منها في مقاطعة قسنطينة 15 مكتب وملحقة سنة 1852م"[1]، وإن عملية التضييق التي سميت بإقامة المعسكرات، قياسا على الممارسات الغابية لم تكن بالأمر الجديد ولكنها أخذت في عهد روندون طابعا منهجيا إذ بعد ضمان السلام، أظهر الاستعمار تعطشه الأراضي التي لم يتمكن من أخذها إلا على حساب الأهالي ولتبرير مصادرة الأراضي الإشباع أطماعه، أعد الاستعمار مذهبا قانونيا واجتماعيا في ذات الوقت، فبعد التميز بين أراضي العشور التي يتصرف فيها مالكوها بحرية مقابل دفع الزكاة، وهي ضريبة على الأنعام وأراضي الجزية التي تعتبر أراضي خاضعة تبقى ملكيتها البارزة للمشتري والتي يدفع لها المنهزمون ضريبة إضافية تسمى الخراج[2]، بحيث قال وورمس بأن الجزائر هي ارض خراج بالرغم من أراضي العشور كانت أكثر شساعة بكثير، ولقي هذا المذهب ترحيبا متحمسا لدى المعمرين لأنه يعيد الأهالي المقيمين إلى وضعية المنتفعين في الأراضي التي كانت ملكا للدولة الفرنسية بصفتها خلفت البايلك[3] إذن ففرنسا لكي تطبق سياستها سواء في إطار الاستيطان أوفي إطار إقامة المعسكرات تفننت فرنسا في سياسة نهب الأراضي بأساليب متعددة منها:

- مصادرة الأراضي باسم القانون
- استعمال مبدأ المصلحة العامة، مد الطرق إقامة الجسور، المراكز العسكرية
- نقل ملكية الأراض إلى المستوطنين ودعمها بتأسيس الشركات الزراعية حيث نشطت 51 شركة
- إلغاء الحواجز الجمركية 1851م
- إنشاء بنك الجزائر أوت 1851م
- انطلاق السكك الحديدية لربط سهل متيجة بميناء الجزائر 1857م إذن ففي 1857 م اكتملت سيطرة فرنسا وهذا بعد خضوع بلاد القبائل للجيوش الفرنسية الغازية ووضع رقابتها على شمال الجزائر تقريبا، وبدا بذلك جدل استعماري حول، استمرار النظام العسكري القائم على المكاتب العربية، بالنظر إلى مرافقه من رشوة وتحويل أموال وقمع واستغل المستوطنون الفرصة، فراحوا يهاجمون السلطة العسكرية والمكاتب

[1] راندون (1795 . 1871) randon : كان من ضباط إفريقيا القلائل الذين اهتموا بالزراعة و بعدما كان وزيرا للحرب أصبح احد انجح حكام الجزائر، انظر : شارل اندري جوليان، المرجع نفسه، ص 606.

[2] شارل اندري جوليان: المرجع نفسه، ص .606.

[3] د يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 15.

العربية، وينادون بإدماج الجزائر في فرنسا في إطار حكم مدني وتجريد الجزائريين من الأراضي إن السياسة المتبعة لدى الجزائريين في كلتا المرحلتين لا تختلف في الجوهر وإنما تختلف في الأسلوب فقط والضباط والمعمرون اعتمدوا على خطة تتمثل في الاستيلاء على الأراضي وتجويع كل جزائري بحيث يتحتم عليه في النهاية إن يخضع للسلطة الفرنسية، وقد كتب الجنرال هانوتوه في هذا قائل كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية وقطاعية يحميها الجيش؟ فكان المعمرون لذلك يفكرون في تدعيم مصالحهم، وكان الموضوع الرئيسي الذي يشغلهم هو الانفراد بالسلطات وعدم السماح للحكومات الفرنسية في باريس بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر[1]، وكانت سياستهم هذه تشبه سياسة المستوطنين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا، وقد وطد ذلك المستوطنين بالجزائر والذين كانوا خليط من المالطيين والايطاليين والإسبان والفرنسيين، علاقتهم مع شخصيات نافذة ومؤثرة من أرباب أعمال وصحفيين وبرلمانيين على وجه الخصوص، وكان هدفهم من ذلك هو الاعتماد على تأييدهم في أبعاد القادة العسكريين من دوائر صنع القرار في الجزائر ثم بعد ذلك عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا حتى لا يكون للجزائريين أي تمثيله ولا يجدون أصوات تعبر عن واقع الجزائريين الذي يزداد تدهورا، وقد تداول في هذه المرحلة على الجزائر الحكم المدني [2]، ففي 1857م، انشأ نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات وجعل على رأسها الأمير جيروم" نابليون 4، والغي منصب الحاكم العام واستبدله بمنصب القائد العام للقوات البرية والبحرية الذي اسند إلى الجنرال ماك ما هون، لكن تلك السياسة تعثرت لأسباب أهمها معارضة العسكريين.[3]

ولكن على العموم فلقد كان للأمير جيروم نابليون الدور الكبير في تغيير الوضع بم له من تأثير على عمه، الإمبراطور، واستحدثت مجلس أعلى إلى جانبه، ومجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة، ولما كان من أهداف هذا النظام الجديد تحقيق الإدماج الكامل للجزائر في فرنسا، فقد أنشئت بمقتضاه ستة دوائر عمالية مدنية وجرت محاولة لإدماج العدالة الإسلامية في العدالة الفرنسية ولم يبقى للسلطات العسكرية بعد هذه الإجراءات سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية، التي أسندت رئاستها إلى ماكماهون وكان من المفروض إن تسير الأمور سيرا طبيعيا، ولكن الوزير الجديد وجد نفسه في أوضاع غير مرضية لكونه اختلف مع عمه الإمبراطور حول سياسته بإيطاليا كما اصطدم بمعارضة العسكريين بالجزائر لسياسته التي تؤدي

[1] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص .500.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 15

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 499.

بصورة مطلقة اتجاه المعمرين الأوروبيين الذين يرون إن الجزائر فتحت بالقوة، من حقهم إن يطردوا لذلك الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم ليستولوا عليها ويتقاسمها وقد أكد ماكماهون بان الأمير جيروم نابليون، وان كان قد درس جميع الوسائل الاستعمارية في الأميركتين، إلا أنه رغم ذلك لم يكن يحسن فهم المعضلة الجزائرية، ولم يكن يقرا حسابا لمليونين ونصف من الجزائريين الشبان الذين عزموا على أن يقاتلوا "دفاعا على استقلالهم ودينهم وأوضح أن الصحافة المحلية بالجزائر كانت من العوامل التي نفرت الجزائريين من السلطات الفرنسية، بما تنشره من اهانات لهو وإن الأمير لم يعمل على إيقاف ذلك، رغم إلحاح القيادة العسكرية وضباط الشؤون العربية عليه في ذلك كما أوضح ماكماهون بان الذين كانوا ينشرون مقالات الطعن ضد الجزائريين معظمهم من المنفيين المعارضين سياسة الإمبراطور وحكومته الإمبراطورية وبسبب كل هذه المشاكل اغتنم الإمبراطور ذهابه إلى ايطاليا لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا، فأعلن من هناك تنازله عن منصب وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 7 مارس 1859م وخلفه مؤقتا روهر، إلى أن عين الكونت شاسلوبا[1] بصورة رسمية في مكانه وعوض بنظام الحكومة العامة للجزائر في ديسمبر 1860م تحت رئاسة الحاكم العام للقوات البرية والبحرية الذي سيتصل مباشرة بالإمبراطور في الأمور السياسية تحت مراقبة وزير الحربية، على أن يكون الى جانبه مجلس استشاري ومجلس أعلى، وعين المارشال بيليسي حاكما عسكريا مكان الوزير الذاهب، وبذلك عاد الحكم العسكري بسرعة إلى الجزائر ولكي تحكم فرنسا سيطرتها على الجزائر غمدت إلى التحكم في النظام القضائي، فقد علم إن القضاء الإسلامي هو أحد مقومات وجود واستقرار المجتمع الإسلامي الأساسية بحيث كان يتمدد أحكامه وقيمته وقوته من القران العظيم والسنة النبوية الشريفة واجتهادات العلماء الأعلام لذلك رأت فرنسا في هذا القضاء مصدر قوة وعامل تماسك للمجتمع وللأسرة الجزائرية، فضلا على اعتبار الجزائر بلد مهزوما يجب أن يمحى نظامه القضائي المختلف والمرتشي أمام نظام فرنسا المتقدم فعملت على إضعافه وتفكيكه تمهيدا للقضاء عليه خلافا لوعودها السابقة عشية الاحتلال باحتلامه فيما التزمت به من احترام الديانة الإسلامية، وقد أصدرت مجموعة من المراسيم من احتلالها للجزائر وما يهمنا نحن من بين هذه المراسيم التي أصدرت في الفترة المدروسة في أعوام 1858،1848، 1855، 1854، 1859،أعيد بموجبها تنظيم العدالة الإسلامية يهدف إلى إضعافها وإفراغها من محتواها، كمرسوم

[1] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص500.

1854م الشهير الذي نص على إنشاء مجلس القضاء الإسلامي conseil de jurisprudence musulman، للنظر في النقاط الغامضة من الشريعة الإسلامية تحت سلطة الحاكم العام.[1]

- مرسوم 31 ديسمبر 1859م و22 أغسطس 1862 اللذان أحلا الجماعة المحلية محل القضاء الشرعي في بعض جهات زوادة القبائل .[2]

وتتابعت المراسيم والإصدارات الاستعمارية العاملة على تهميش أحكام الشريعة وإبطال مفعولها لصالح القضاء الفرنسية. [3]

المملكة العربية:

ونعني بالمملكة هي الأرض[4]،التي يحكمها شخص معين يكون ذو مرتبة عالية وقد أعتبر نابليون الثالث من فرنسا مملكة، وعلى هذا الأساس أعلن نفسه إمبراطور عليها سنة 1852م، وأراد أن تتعدى سلطته كإمبراطور إلى باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى، وفي بينها الجزائر.

وإن فكرة جعل الجزائر ملكية افريقية وليست وليدة 1860م، بل فكر فيها من قبل هذا في سنة 1858م، يجعلها مملكة ويوكل حكمها إلى ابن عمه جيروم بونابرت[5] لكن الفكرة كانت ولازالت إلى حينها غامضة وأمر بإنشاء وزارة الجزائر تبين ليكون أفضل تسوية الوضع، غير أن المدة القصيرة التي عاشتها هذه الوزارة التي زالت سنة 1860م، تعيد إلي النقاش من جديد وضع الجزائر القانوني وفي هذه الأثناء يقوم نابليون بإعداد مشروع بإنشاء مملكة عربية تكون في هيئتها الأولية على شكل فيدرالية عربية واسعة في منطقة المتوسط تضم المغرب العربي حاليا ومنطقة الشم ال الغربي لليبيا.[6]

---

[1] محمد السعيد قاصري: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1962. 1830) وزارة الثقافة للنشر و التوزيع، الجزائر، (د.س.ن)، ص 321

[2] فرحات عباس: ليل الاستعمار، أبو بكر رحال، منشورات الجزائر للكتب، 2011 ص 45.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 16

[4] بشير بلاح: المرجع نفسه، ص 142، 141.

[5] عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر و التوزيع، 2001، ص 118.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 500.

يتطرق الإمبراطور للمرة الأولى لفكرة المملكة العربية سنة 1852م، أثناء خطاب له ألقاه بمدينة بوردو الفرنسية حيث صرح قائلا "إننا في مدينة مرسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا "لم يكن هذا التصريح ليشكل أي[1] اعتراض داخل المستعمرة طالما هو يؤخذ على أساس أنه جاء يشير إلى ضرورة إلحاقه إقليم الجزائر إلى فرنسا بشكل فعلي في الواقع إن دمج الجزائر إلى فرنسا بشكل فعلي وتظهر سنة 1860م، ثلاثة تيارات كبيرة لتعبر عن موقف الكولون اتجاه السكان والأهالي أما الأول إن كان يعد من الأقلية فينادي بسياسة تشجع تطور الأهالي ضمن إطار الحضاري الخاص[2] ويطالب التيار الثاني الذي يشكو التهميش بسياسة تسمح باستدراك الجزائريين في شتى الأمور ويرى الأخير بضرورة انتهاج سياسة الاستيعاب التدريجي، هذا ويلام على أصحاب التيار الأول أنهم يدافعون على أطروحة قد تضر بمصالح الاستعمار واستمرار الخصومات ما بين الفئات في الجزائر، فلم يبقى سوى بديل واحد يمكن تطبيقه بالنسبة للنظام الكولونيالي أنه مشروع الاستيعاب التدريجي، لكن فرنسا ترى من منطلق تجربتها مع العالم الإسلامي إن هذا الخيار صعب وخطير في نفس الوقت، فتحويل الأهالي المسلمون من دينهم وإدخالهم في المسيحية الكاثوليكية يعد ضربا من الوهم، إذ يعتبر المبشرون المسيحيون أنفسهم انه لا شيء أخر يمكن فعله مع المسلمين سوى تركهم وحالهم.[3]

وفي هذه الأثناء عندما خلف الكونت شاسلولوباه[4] chasselou – laubat الذي لم يكن انجح من سابقه، وفي تلك الأثناء كانت تدور مناقشات حادة في فرنسا بخصوص ملائمة سياسة الإدماج للجزائر وساهم في إدانتها النتائج السلبية لحملة بني سناسن خريف العام 1859م، ورفض أوروبي الجزائر التجاوب مع اتجاهات نابليون التي لا تلبي كامل طموحاتهم في السطو على مقدرات الجزائر، وفي جهة أخرى نتيجة للصراع الذي اخذ يحتدم بين العسكريين والكولون، وكذا كثرة الشكاوي التي كان أعيان الجزائر يرسلونها إما للحاكم العام أو الإمبراطور في فرنسا[5] وأقلق ذلك الوضع نابليون الثالث، فقرر زيارة الجزائر في 17-19 سبتمبر 1860م للوقوف على الحقيقة بنفس هو قد أصابته هذه الزيارة بخيبة أمل من نجاح

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 223.

[2] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص 500.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، ص 16.

[4] يحي بوعزيز،: موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص500.

[5] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 680.

سياسة الاندماج بسبب ما لمسه أثناءها من شلل وانقسام الجهاز الإداري القائم في الجزائر بين المستوطنين وخضوعهم العسكريين الذين كانوا يتسترون في صراعهم مع المدنيين بالدفاع عن مصالح الأهالي[1] أو عند زيارته لأول مرة اجتمعت عليه الجيوش في الفروع والأصول وجاءت لملاقاته بأي تونس محمد الصادق فأجابهم السلطان بالترحيب الذي ذهلت منه العقول، وابذل العطاء بحسب عادة الملوك للكافل والمكفول واجتمعت عليه الجيوش من الفروع والأصول[2] ولما رجع إلى بلاده كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح فألغى وزرة الجزائر والمستعمرات وأعاد الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم العام الجديد بيليسي 1860-1864 الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا، وعين إلى جانبه نائب له ومجلس حكومة ومجلس أعلى وحاول ميريسي لا كومبا mecier la compa المدير العام للشؤون المدنية أن يوسع من سلطاته ويضفي عليها الشرعية، ولكن نابليون عارض ذلك ودعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من المستشارين المقربين إليه أمثال المقدمين، فلوروي، وموري، والعقيدين لاباسي وقانديل والمحافظ فريدريك لاكروا، والمستشار طوموس الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري[3] في 6 فيفري 1863م، ونتيجة لتأثير أفكار الأمير عبد القادر وإسماعيل عربان.[4]

فكر نابليون أن يؤسس مملكة عربية في الجزائر، وعلى هذا بعث برسالة بيليسي[5] فكانت الرسالة تتضمن برنامجا حقيقيا للإصلاح حيث كتب فيها[6] أنه لا يمكن الاعتقاد بان هناك فائدة من إقامة

---

[1] زوليخة : المرجع نفسه، ص 375. 3 - بشير بلاح: المرجع السابق، ص 141.

[2] هانوتو: يصنف ضمن الكتاب العسكريين، شارك في اللجنة العلمية التي كونتها وزارة الحربية لاكتشاف الجزائر و معرفة أحوال أهلها سنة 1837م، تخصص في لهجات و نظم الجزائريين، أنظر: أبو القاسم سعد الله،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،ص

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 25.

[4] كان هذا بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا و أقرارها لدستور فيدراليا 787 او هذا بعد إصدار مؤتمر فيلادلفيا للاستقلال في 4 جويلية 1776م.

[5] عمار بخوش: سياسة الإدماج و مصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع 12، جويلية 1978، ص 225.

[6] حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 19. 3 - ابن اخ الامبراطور نابليون الثالث تراس وزارة الجزائر و المستعمرات التي تكونت في 1858/06/24، استحدث مجلسا أعلى conseil superieuieur إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة،تنازل على منصبه من إيطاليا ذهب إليها لعقد قرانه مع إبنه ملك سردينا في 7 مارس 1859 وخلفه روهر وبعده الكونت شاسلوريا، أنظر :يحي بوعزيز كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص503

الكونتات الأهالي، أي اخذ جزء من أراضيهم لمضاعفة حصة الاستعمار[1] وكان بالتالي يدين المبالغة في اقتراحات اللجنة الأخيرة بل ومبدأ إقامة الكونتات أيضا وحين أكد انه "يجب إقناع العرب بأننا جئنا إلى الجزائر ليس القهرهم أو لسلب أراضيهم بل لإعطائهم فوائد ومزايا الحضارة [2]، وكان يبدو له ان الوقت قد حان للاعتراف بأراضي القبائل وبتقسيمها إلى دواوير وبالرغبة إلى استحداث الملكية الفردية بصفة حذرة[3]، كما حدد بطرحه الكيفية التي كان يتصور بها توزيع المهام حيث حدد الأهالي مهام تربية الخيول والماشية والزراعات الطبيعية في الأراضي وحدد للذكاء الأوروبي مهمة استغلال الغابات والمناجم والتجفيف والسقي وإدخال الزراعات المتقنة وستراد هذه الصناعات التي كانت دائما تسبق أو تلي تقدم الاستعمار كانت الرسالة إدانة حقيقة لأخطاء الماضي، وواصلت الحكومة تشجيعها لجمعيات رؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة والاستعمار كمساندة الأشخاص بدون موارد الذين يلجئون الى الامتيازات المجانية ومن الآن فصاعدا لن يكون هناك سوى استعمار رأسمالي تتوفر لديه قيادة أركان متكونة من أصحاب المصاريف والصناعيين وعند الحاجة من مهندسين فلاحين مكلفين بالقيام بزراعات خاصة لا يكمن للأهالي ممارستها حيث ستخصص لهؤلاء الزراعات القوتية، وكان البرنامج الاقتصادي نابعا من تصور سياسي أحدث فضيحة كبري هذا هويا سيادة المارشال، الطريق الذي يجب انتهاجه حتما فالجزائر ليست مستعمرة بأتم معنى الكلمة بل هي مملكة عربية، فالأهلي يملكون كمعمرين حقا يساوي حمايتي وإني إمبراطور العرب والفرنسيين على حد سوى إذن فقد جاءت الرسالة الموجهة إلى بيليسي في شكل تهديد، بحيث لم يخف المارشال غضبه من اوربان[4] واقسم من النيل منه، ولقد انتقل الاثنان إلى فونتانبلوا لمحاولة إقناع الإمبراطور بتغيير مشاريعه، وتوجه وفد من المعمرين يتكون أساسا من لوسي وهو منفي سابق ومنشط جمعية المزارعين بقسنطينة وصاحب مقال "الاستعمار الأوروبي للجزائر المعادي للعرب والمخصص لتنفيذ الجزائر والرسالة الموجهة للإمبراطور التي كان فريدريك لاكروا يدافع فيها عن السياسة الجديدة وعن بوريلي لاسابي وهومن كبار المالكين بسوق علي،

[1] حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 19.

[2] (1808 - 1893) الفارس الذي حقق شوطا هاما في التقدم المهني بفضل احصنته الرائعة ومآثرها الخارقة فقد حل بالجزائر برتبة ملازم و غادرها برتبة مارشال فرنسا وحاكم، أنظر: شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص560.

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 141-142.

[4] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ العرب، المرجع السابق، ص 504.

توجه إلى باريس لطلب مقابلة نابليون ولكن هذا الأخير رفض الطلب قائلا انه لم يخول للمعمرين "أي صلاحيات للتدخل في القضية" واطلع الوفد مجلس الشيوخ علم ما قام به ولم يحقق في ذلك أي نجاح.[1]

وفي الجزائر انتقدت الصحافة التي كانت تحظى بتشجيع الحكومة والسلطات المدنية، ملهمي الإمبراطور وأرسلت لوائح تسخر في الاستفتاء العام على الأوروبيين تطلب منهم الرد على السؤال التالي : "هل تريدون أن تكونوا عرب ام فرنسيين "، وأشتكى وارني الذي اخفي فيه المعمر نزعته السانسيمونية بصف نهائية، من كون الحديث "لا يدور سوى حول الحقوق المقدمة للأهالي على حساب حقوق المعمرين[2] التي لا تقل عنها قداسة، واهتم الإمبراطور بالسياسة الجزائرية دون لاكتراث لآراء روندون ولا لعروض بيليسي ومرسيي لا كومب ولا للتأثر المفتعل للمعمرين، ولم ينجح احد في إقناعه بالعدول عن تعهده بتمليك القبائل أو جزء من أراضي القبائل التي تقيم فيها بصفة ثابتة والتي تتمتع به بصفة تقليدية بأي صفة كانت وجسد قرار مجلس الشيوخ الصادر في 22 أبريل 1863م، قناعات الإمبراطور.[3]

وإن هدف نابليون الثالث، وراء وضعه لهذا المشروع هو توطيده لفكرة الاستعمار لتجسيدها للتغيير من واقع الجزائريين، ويكون ذلك بأساليب أقل تكلفة وأكثر نجاح من نظام السيف.

وكان يأمل جعل الجزائر خزان فرنسا اقتصاديا، وذلك عن طريق تشجيع عمليات استغلال الثروات وتفعيل حركة الصادرات المنجمية والزراعية لنقلها إلى البلدان الأوروبية وفرنسا[4] وقد أوكل هذه المهمة إلى المعمرين بحكم معرفتهم الواسعة في هذا المجال ولأنهم متأثرون بالنهضة الصناعية في أوروبا أما الجزائري الذي كان مصدر رزقه الوحيد هوالأرض رأي نابليون إن يثبته على أرضه وبالتالي يفتح له مجال خدمة أرضه وتربية الحيوانات[5] لكن الفلاح الجزائري البسيط كان عرضة لتضارب الأسعار في السوق النقدية والرأسمالية وهو الذي كان يعتمد على المقايضة في مبادلاته التجارية، إذ اجبر على الدخول إلى الاقتصاد النقدي بعدما تعرضت أرضه إلى تفتت عام 1863م[6]، وأما أهدافه العسكرية تمثلت في تقوية مركز فرنسا، وتوفير الأمن

---

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص18.

[2] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ العرب، المرجع السابق، ص 504.

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 144.

[4] يحي بوعزيز: موضوعات و قضايا في تاريخ العرب، المرجع السابق، ص 504.

[5] بشير بلاحة المرجع السابق، ص 145

[6] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة و التحرر، 1830م، 1962، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 73.

والسلام للجيش الفرنسي[1] وتدعيمه بالجنود الجزائريين كما حدث في إيطاليا والمكسيك[2]، كما أكد على ضرورة تدعيم فرق رجال المخزن والصبايحية، على أطراف إقليم التل من اجل تخفيف الأعباء على الجيش الفرنسي فيما يخص الحراسة، ففتح المجال لتقلد الوظائف العسكرية لم تكن هباء بل لخدمة هذا الغرض كما ورد في قانون 14 جويلية 1865م.

وإن من أسباب نابليون الثالث لإتباعه هذه السياسة هو الكره العام الأوروبي للجزائر ورغبته في بعث أمجاد عمه نابليون الأول، وقد كان يطمع إلى جعل المتوسط بحيرة فرنسية وهي امتداد طبيعي، وبذلك يتخلص من منافسة بريطانيا وروسيا والقوى الناشئة ايطاليا وألمانيا والسيطرة على كل مضايق[3] المتوسط والطرق التجارية الاستراتيجية فيه[4]، وإحكام قبضته على العرب، ومن هذا المنطلق أعلن مشروعه للمملكة العربية ويمكن القول بأن هذا المشروع ما هو إلا استعمار مقنع مشغلا بذلك مكانة الأمير عبد القادر وشعبيته عند العرب المسلمين خاصة بعدما لعبه من دور في القضاء على الفتنة في كل من سوريا ولبنان، وبذلك أصبح بطلا قوميا لدى العرب[5]، كما أن نابليون الثالث شخصيا كثيرا ما أبدى كرهه للمعمرين في الجزائر إذ كان معتقدا بأن وجود الأوروبيين في الجزائر له اثر سلبيا على القضية الجزائرية وكذلك التغييرات الإدارية في الجزائر والتباين الواضح بين المعمرين لهذا جعل نابليون الثالث إلى جانب تقربه من إسماعيل عربان يعلن عن مشروعه هذا .[6]

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830، 1954، ج4، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، ص 428.

[2] مشروع أراد نابليون الثالث تجسيده في الجزائر من خلال منحها الحكم الذاتي، وقد لقي معارضة شديدة من قبل الكولون، انظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 18

[3] جمال خرشي : المرجع السابق، ص244

[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص .705.

[5] جمال خرشي: المرجع السابق، ص 244.

[6] شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص .705.

مظاهرها وانعكاساتها:

اتبع بيليسي نفس سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم، ومد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي، وكان نيته أن يتوسع في تطبيق هذه السياسة إلى أبعد حد لكن الإمبراطور كان يفكر في سياسة جديدة تجاه الجزائريين خاصة بعد زيارته الخاصة للجزائر عام 1860م[1] وقد أنشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، واستقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، وشرح ذلك في رسالته إلى بيليسي في مطلع فيفري 1863م، أما الأوروبيون فقد نصح بأن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي وإنشاء السدود والطرقات والصناعات المتنوعة، كما نصح بأن توقف عمليات تهجيرهم من أوروبا[2] وتماشيا مع هذه السياسة، أقنع مجلس السينياتوس كونسلت بإصدار قرار 22 أفريل 1863م (senatus conselt)[3] الخاص بالملكية، استبدل حق استفادة القبائل الجزائرية في أراضي العروش الملكيتها، فرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير، وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية لتحقيق الترقية الثقافية، من خلال تكثف معاملتهم العقارية مع المستوطنين ولتطبيق قرار مجلس الشيوخ عين الحاكم لجان إدارية وكلفها بعمليات التحضير ولاحظت هذه اللجان توسعا في أراضي الملك يفوق التوقعات بكثير 2.840.591 هكتار مقابل 1.523.013 أراضي العرش)، وفي مقاطعة قسنطينة وحدها، كانت[4] أراضي العرش تحتل ضعف مساحة أراضي الملك (1.103.363هكتار مقابل 523.162) وكان يمكن فتح هذه الأراضي باعتبارها أراضي الملك للاستعمار ولكن المكاتب العربية لم تكن لتسهل مهمة الوصول إليها، أما بالنسبة لأراضي الملك التي كانت من المفروض إقامتها فوق أراضي العرش القديمة لفائدة أعضاء الدواوير، فلم يكن بالإمكان تمليكها إلا بعد تأسيسها بصفة منتظمة مقابل تسليم السندات، وأمام المشاكل التي تحدثها هذه العملية، فقد أصبح الحصول عليها من قبل الأوروبيين أمرا شبه المستحيل، وإذا كان الإمبراطور أن الأهالي باعتبارهم مالكين لا يمكن تجليدهم من أرضهم "سقمون" بصفقات عديدة مما سينشأ بينهم وبين المعمرين علاقات يومية أكثر

[1] يحي بو عزيز: سياسة التسلط الاستعمار، ص 19.

[2] جمال خرشي: المرجع السابق، ص 244.

[3] بشير بلاح : المرجع السابق141-142

[4] أحمد شقرون تدور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر، مجلة المصادر، ع17 (السداسي الأول 2008 م)، ص112.

نجاح من الإجراءات الردعية لجعلهم ينضمون إلى حضارتنا غير أن السلطة العسكرية التي تحصلت على إلغاء إقامة الكنتونات، لم تكن تنمي أبدا تشييع ازدهار الاستعمار[1] طرحت عملية أقامت الكنتونات مشكل تقسيم أراضي بين مختلف الدواوير أو أقسام الدواوير (الفرقة أو البقعة) وكان الدوار يمثل بالنسبة لمحافظ الحكومة ومقرر مجلس الشيوخ "البلدية مع إدارتها الخاصة ومجال زراعتها وأموالها المشتركة، ولم تجد الإدارة نفسها أمام مجموعات محددة بصفة واضحة[2]، واضطرت أحيانا لتشكيلها لجمع الأشخاص اللذين يشكلون حيا كاملا من القبيلة لحكم أصلهم ووضعهم الاجتماعي، وبالتالي أصبح الدوار الذي هو "بذرة البلدية العربية، الشكل الجديد الذي ينشأ قوة المجموعة السكانية للأهالي المنبثقة من القبيلة وكان تحديد النظام العقاري للقبيلة يفرض بين مختلف الأراضي الحكومية أو البايلك والملك، أراضي الزراعية الجماعية (العرش والسابغة والمخزن، الأراضي الرعي الجماعية أو البلدية، وقامت الإدارة التي كانت تعارض قرار مجلس الشيوخ[3]، باستثناء ضباط المكاتب العربية، بعمل جبار في وقت قصير لكنها استعملت طريقة التحديد لتوسيع الأملاك العامة على حساب القبائل التي كانت سنداتها تبدو لهم غير كافية[4] وفي ظل هذه الظروف تطلع نابليون إلى الوقوف على نتائج سياسته، فقرر بزيارة الجزائر ثانية لها ما بين 3ماي و7 جوان 1865م إلى تأكده من رسوخ شخصية الجزائر العربية، وأثر هذه الزيارة نظم له قصيدة من الشاعر محمد الوناس تحية منه النابليون [5]، وتأكد نابليون من ضرورة المصالحة بين الجزائريين والمستوطنين لتحقيق استقرار وتطور حقيق في البلاد "، رغم الاستقبال البارد الذي خص به ماكماهون الحاكم العام الجديد، والكولون لذلك ما إن رجع إلى باريس حتى بدأ يفكر في وضع برنامج جديد للإدماج، وبعث في رسالة في 8 جوان 1865م إلى ماكماهون "سياسة فرنسا في الجزائر"، وهذا بعد ما غادر نابليون دون إعلان نواياه حيث أدلى بها في الرسالة، وفي خلال حوالي عشرة أيام تمكن من تحرير مذكرة مستفيضة من 88 صفحة بقطع الربع وذلك

---

[1] يحي بوعزيز: طلوع سعد السعود، المرجع السابق، ص 259.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 772.

[3] إسماعيل عربان : ولد بكيان cayane عاصمة غيانة gugane بأمريكا الجنوبية في 31 ديسمبر 1842 م وتوفي بالجزائر العاصمة في 31 جانفي 1884 اسمه الحقيقي Ihonnas نسبة لأمه، لأن والده رفض اعتراف به، أعتنق الإسلامي في مصر، تزوج في 28 مارس 1840 من جزائرية، كان أحد مستشاري نابليون الثالث وأحد المتحمسين لمشروع المملكة العربية، أنظر : حميدة عميرواي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، ط2، 2004 م، ص120-121. 3 - ابو القاسم سعد الله الحركة الوطنية، ص 23.

[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 7.

[5] نفسه، ص 713

يخص الوثائق التي وفرها له بدون شك الجنرال دوكروولاباسات الذي تحدث معه في مستغانم عن مسائل إدارية، وأخرى تخص الأهالي بواسطة أوربان الذي كان قام بدور الترجمان خلال سفره، وكان أوربان هو الذي أقنعه بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية للجزائريين وعلى محاكمهم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين كما كان هومن أقنع المستشارين القانونيين لنابليون بإمكانية منح الذين لم يحصلوا على الجنسية جزءا من الحقوق السياسية كما استعان الإمبراطور بمعارف فحام سابق يدعى كوسون (CUSSON) من بلجيكا الذي كان خلال مساره المهني المتوتر في خدمة عبد القادر وسانت أرنو[1] أو لعب دورا محيرا خلال محاكمة وهران وكان كل ذلك يعكس خوفه من خيانة الإدارة له[2]، وحرصه على الحصول على مرشحيه الخصوصيين ولم ينكر في رسالته لمبادئه لعام 1863م، ولكنه قام بشرحها بالتفصيل وكان يبحث عن سياسة كفيلة بتحقيق "المصالحة بين المعمرين والعرب"، وكانت الرسالة الموجهة إلى ماك ماهون تتميز بحجم الانتقادات ولهجتها أكثر ما كانت تتميز بأصالة الأفكار التي كانت تحملها، ولعل موقف الإمبراطور هذا كان صادرا عن شعوره الصائب بخيانة الإدارة الجزائرية به حيث كانت تمارس أحيانا سياسة مستقلة ضده، وأبدى ماك مهون معاداته واستغل تهديد الهلع الاقتصادي الذي كان يعكسه الارتفاع المفاجئ في نسبة الفائدة وأكد أنه يدعم نائب الحاكم، الجنرال ديفو "سيعمل كل ما في وسعه لتهدئة هذه المخاوف واعادة الأمان، وفي الواقع، كان ديفو الذي طلب العودة إلى فرنسا لأسباب صحية يرفض التسليم بأنه "يمكن أن يعاد تشكيل نظام إقطاعي ومملكة عند العرب لا يتماشيان ومصالح فرنسا "كما احتج الأوروبيون على "آفاق إعادة تشكيل مملكة عربية"، ولاحظ فيقال أنه لم يسمع في قسنطينة من العالم الاستعماري أو الصناعي أو التجاري، سوى اللعنات، كما كان المعمرون يحتجون بشدة خاصة على الضريبة المتناسبة مع النوعية التي ستفرض على جميع الأراضي بدون استثناء، وبعد إعادة بعض الأهالي العائد من الشرق إلى مدينة الجزائر، وردت أخبار مفادها أن عبد القادر أعاد بسط سيادته القديمة في الجزائر[3].

[1] شارل اجيرون: المرجع نفسه، ص 60.

[2] عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفتح الاقتصادي والاجتماعي، 1960، 1830م، تر، جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، 1983م، ص 65.

[3] شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص .713

إذن تجاوب فيها نابليون إلى حد ما مع الجزائريين وأصدقائهم، بالرغم من تأكيده فيها على ضرورة استثمار ثروات الجزائر لصالح الاقتصاد الفرنسي، وعلى تدعيم الوجود المسيحي بالجزائر، وتخصيص معظم المناطق الخصبة الشمالية للمستوطنين الأوروبيين.[1]

حول نابليون الثالث قسما من برنامجه الاندماجي إلى قانون سيكون له أثر لعدة عقود، هو سيناتوس كونسولت 4 يوليو1865، وأوكل تنفيذ الباقي إلى الإدارة الاستعمارية التي لم تتجاوب معه وقد نصت.[2]

المادة الأولى منه على أن الأهلي المسلم هوفرنسي ولكنه يبقى خاضعا للقانون الإسلامي وقد يتحصل على الموافقة للعمل في خدمة الجيوش البرية والبحرية وقد يستدعي للقيام بمهام ووظائف مدينة في الجزائر، ويمكنه التمتع بطلب منه بحقوق المواطن الفرنسي، ويكون في هذه الحالة، خاضعا للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا" ويبقى هذا النص بالرغم من التعديلات التي أدرجت عليه خصوصا في سنة 1919م، القانون الأساسي في هذا المجال إلى غاية صدور قانون 7 مايو1946 م الذي اعترف لجميع أراضي ما وراء البحار بصفة المواطنة[3]، وأصبح الأهالي المسلمون وبموجب هذه المادة، مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق، أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية، كما اعترف قرار مجلس الشيوخ بصلاحية القانون الإسلامي ولو اقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في سنتي 1866م و1870 وكان العرب يخشون الدفاع عن أنفسهم وكان يسمح لهم بإبرام التزامات لمدة ثلاث أو أربع سنوات في أسلاك الأهالي، وأما الذين ارتقوا إلى رتب ضباط فأنهم لم يكونوا يتجاوزون الرتبة إلا بصفة استثنائية ويبقون خاضعين لزملائهم الفرنسيين في نفس الرتبة، ويبقى هذا النظام قائما إلى غاية تاريخ المصادقة على التجنيد في سنة 1912م، كما حدد قرار مجلس الشيوخ قواعد الحصول على المواطنة الفرنسية الذي سمي خطأ "التجنس"، وكان يمكن لكل أهلي يبلغ من العمر 21 سنة أن يطلب الخضوع للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا، وكان رئيس الدولة يبث في طلبه بعد الاستماع لمجلس الدولة، وكان الأهالي يعتبرون من يتخلى[4] عن قانون أحوالهم الشخصية يعني إنكار الشريعة السماوية، وكانوا متمكنين أيضا بإمكانية الطلاق وكانت

[1] جمال خرشي: المرجع السابق، ص .262.

[2] شارل اندري جوليان : المرجع السابق، ص713.

[3] نفسه ، ص .713.

[4] جمال خرشي: المرجع السابق، ص 262.

الخدمة العسكرية لا تهمهم، ولم يتجاوز عدد المدنيين والأعراب خاصة من صغار الموظفين الذين طلبوا المواطنة، 398 شخص، ولقد كان الفشل واضحا حتى لدى العرب، ولم تأتي السليمات الممنوحة للأجانب بإلغاء إجراء الدخول إلى البيت وتقليص مدة الإقامة من 10 سنوات في فرنسا إلى ثلاث سنوات في الجزائر، بالنتائج المرجوة وفي بين المائة ألف شخص لم يتم تجنيس سوى 917 شخص، وذلك من دون شك بسبب وقوة وانسجام المجموعات الايطالية بقسنطينة ولاسيما قوة منطقة الغرب وانسجامها[1]، وعوض فيما بعد قانون سيناتوس كونسلت بقانون كريمو[2]، الذي جنس اليهود بالجنسية الفرنسية وتمكن بذلك المستوطنون من فرض وجودهم بعد سقوط الإمبراطورية، في جويلية 1870[3]،ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة الجديدة والثاني نابليون على تطبيقها، فإن السلطات الاستعمارية بالجزائر عارضتها، وتباطأت في تطبيق قرار 22 أبريل 1863 م ولم تحدد لغاية 1869،سوى ما يتعلق بتوالي 96 قبيلة في 15 دوار، وتحايلت في ذلك فحددت لصالح الإدارة الاستعمارية مساحة كبيرة من الأراضي هي ملك لأصحابها، كما تباطأت في تطبيق قانون ديسمبر 1864م، الذي ينص على أن كل أوروبي يريد امتلاك قطعة أرض عليه أن يشتريها بماله الخاص، وهي عكس ذلك شجعت سياسة التهجير والاستيطان الريفي فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي 1861 - 1864، و11 قرية أخري عام 1870 م، وهجرت 4580 مستوطنا أوروبيا جديدا وارتفع المستوطنون خلال عشرة سنوات من 86 إلى 118 ألف شخص، وشجعت الشركات الرأسمالية على القيام بمشاريع الاستيطان، مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية وغابات السنديان، غير أن هذه الشركات أخلت بالتزاماتهما فالشركة والعامة[4] واستفاد المستوطنون الأوربيون من التسهيلات والقروض، دون الأهالي وطالبوا بأن تخصص لهم مساحة 100 ألف هكتار من الأراضي الاستيطان، كانت مؤجرة لغيرهم، وتم جلب 50 ألاف أوروبي جديد بفضل هذه السياسة، وهذه المشاريع أعادت حكومة أيميل أوليفي Emile olivier،الغابات المحروقة مجانا إلى أصحابها وثلث الغابات غير

[1] Emerit Marcel : les Méthodes Coloniales de la France sous le Ssecond Empire Revue africaine N 87 Jourdan - libraire éditeur 1943pp 198.199

[2] عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفتح الاقتصادي و الاجتماعي، 1830م، 1860م،تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة، 1983م، ص71. 4 - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 18.

[3] يحي بوعزيز :سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أفواله ورسائله 1852-1870، مجلة الثقافة، ع 50، السنة التاسعة، أفريل،1979، ص23.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 15.

المحروقة ومساحتها 84653 هكتار ومبلغه الإجمالي 5077400 فرنك وارتفع عدد الأوروبيين المهاجرين إلى 295 ألف شخص عام 1870 م .[1]

ومن بين أيضا القوانين التي سنت لتطبيق سياسة المملكة العربية مرسوم 21 مارس 1867، أو ما يطلق عليه التشريع الجديد لمكاتب العربية مهامها تحضير المرسلات جميع الوثائق المتعلقة بالسياسة مستخدمي الشؤون الأهلية والتنظيم السياسة لقيادات الأهلية، القادة الأهالي، الملاحظة والاستعلامات عن سير القادة والعائلات والوثائق المتعلقة بتاريخ قبائل المقاطعة المعلومة الجغرافية والإحصاء، إعداد أسس الضريبة وتنفيذ القانون الشيخي المتعلق بتأسيس الملكية الفردية في القبائل الوسائل المختلفة المتعلقة بالضرائب العربية وأملاك الدولة في المناطق العربية، دار الضيوف، ميزانية السنتيمات الإضافية للضرائب الإضافية ميزانيات انجاز الطرق أو إصلاحها داخل القبائل، شرطة الطرق والأسواق، والتحقيق في الجرائم والمخالفات المرتكبة داخل المناطق العسكرية، من طرف الأهالي والبحث عن مرتكبيها، مراقبة الطرق الصوفية والزوايا، اللجان التأديبية، السجون الأهلية والمساجين العرب الذين أطلق صراحهم لدواعي سياسية أو إدارية والنظام العام داخل القبائل، العدالة الإسلامية. العدالة في منطقة القبائل .[2]

وقد هدف نابليون الثالث من خلال هذا المرسوم إلى إعادة الاعتبار الشيوخ القبائل، إذ أصدر الإمبراطور أوامره منبها إلى أنه "لا يمكن اعتبار المكاتب العربية مؤسسة إدارية فمن الأهمية بمكان (...) أن توجه الرسائل القادة الأهالي إلى القيادة العليا وبهذه الكيفية فإن ضباط المكاتب العربية لم يكونوا سوى ضباط من قيادة الأركان، منتدبين للشؤون العربية، (...) ولن تداس كرامة الشيوخ التي تأتي لهم من نبل مولدهم ومن الوظائف التي يمارسونها (..) لن نشاهد بعد اليوم شابا برتبة ملازم أول، يصدر أوامر لمن ابيضت لحيته في خدمتها غير أن هذه التعليمات إن تحي بما تهدم أو تحول المكاتب العربية عن وظيفتها كإدارة مباشرة – وكل ما يتعلق بالأهالي خاضع لتقديراتهم أصبحوا "كما قيل عنهم سلاطين العرب.[3]

ومن هم الوسائل التي استخدمتاها فرنسا لتجسيد سياسة المملكة هي إخضاع القضاة الإسلامي للمكاتب العربية والمحاكم الفرنسية، وإلغاء القانون الجنائي الإسلامي، (رأي تطبيق الحدود) في المناطق

[1] ابو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 15.

[2] حي بوغزيزة، سياسة نابليون الثالث....، المرجع السابق، ص 25

[3] عبد القادر بوطالب : الأمير عبد القادر و بناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حلب التحرير، منشورات حلب، الجزائر، ص 219.

الخاضعة للاحتلال وتطبيق القانون المدني الفرنسي على الجزائريين في المناطق المدنية، الآخذة بالاتساع في تلك الأيام، وفرض ترجمة أحكام القضاة المسلمين إلى فرنسا من العام 1860 م، وتشجيع احتكام الجزائريين أمام قضاة الصلح الفرنسيين، ومحاولة استمالة القضاة الجزائريين الذين نجحت مع بعضهم كالقاضي محمد الشاذلي القسنطيني، وعزل القضاة والمخلصين ونفيهم أو سجنهم كما فعلت بالقاضي المفتي الحنفي محمد بنم العنابي، والمفتي مصطفى بن الكبابطي والقاضي محمد العرزولي من عنابة أو القاضي سي أحمد الخياري (من سوق أهراس) وقد أصدرت فرنسا لتحقيق الهدامة في هذا المجال جملة من المراسيم .

انعكاسات سياسة المملكة العربية على الجزائريين :

حاول نابليون الثالث في سياسته المشهورة بالمملكة العربية أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية، ولذلك في 1865 م أصدر قانونا يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل، لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد التجرد من أحاولهم الشخصية واتباع القانون الفرنسي، في الأحوال المدنية[1] أن المملكة العربية royaume arab مصطلح وضعه نابليون الثالث، قد برز في رسالته التي وجهها للحاكم العام، الجنرال العام ماك ماهون في 20 جوان 1865، وقد أراد نابليون من خلال المملكة العربية إعادة سيطرته العسكرية والمكاتب العربية[2] .ومع ذلك يلاحظ أن المكاتب الوطنية قد ازدادت اتساعا فمن 1 . 1 مليون هكتار ارتفعت إلى 85990 .1 هكتار وكانت سيطرة العسكريين كاملة، وكان مشروع المملكة العربية في الواقع يرمي إلى تطبيق الهيمنة الفرنسية على الجزائر بطريقة غير مباشرة فنابليون الذي نادي بالمملكة العربية هو نفسه سيوافق لافنجري[3] في تكوين ملاجئ لتنصير الجزائر ويطلب منه توسيع هذه المناجم وارسال الأطفال إلى مرسيليا رغم هذه السياسة المملكة العربية إلا أن الفقر انتشر في كامل التراب الجزائري، وأصبح الجزائري يعاني المجاعة، الأمراض، الأوبئة والموت[4] غير أن الوسائل التي انتهجت وغيرها كانت مسؤولة عن وقوع مجاعة 1968 -1869 م التي راحت ضحيتها 300 ألف شخص حسب التقدير الرسمي الفرنسي وهو أقل بكثير من الحقيقة ومما يشجع أن الإنتاج سنة 1865 قد تراجع بشكل كبير جدا أن السكان الأهالي صاروا يشترون بـ 10 فرنكات، كما اشتد الجفاف سنة

[1] يحي بوعزيز :موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص505.

[2] يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري، ص19.

[3] يحي بوعزيز :موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ص506.

[4] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص715.

1866 وما زاد الأوضاع سوء هجوم الجراد ابتداء من أفريل 1866 الذي انتشر في المتيجة والساحل ليمتد عبر كامل التراب، كما شهدت سنة 1867[1] حدوث زلزال مدمر أصاب مدينة موزاية وأجزاء من شفة والعفرون، وقد سبق المجاعة هذه ببضع سنين انتشار وباء الكوليرا، وارتبط بهذا الحادث أيضا ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب "لافيجري" أسقف الجزائر، وبعد أن وصلت الأوضاع درجة التعفن وبدأ المستوطنون أنفسهم يطالبون بإيجاد حلول خوفا على أنفسهم من الأوبئة حيث راسل نابليون الثالث الحاكم العام ماكماهون يطلب منه القيام بكل ما هو ممكن من أجل إغاثة المصابين بالمجاعة مذكرا أن فرنسا لا تريد أن يقال عنها يوميا أنهم تركت منهم تحت حكمها يموتون فقرا كما كتب كذلك في 10 أوت 1867 م، أتمنى أن نتوصل دون مشاكل إلى اجتياز هذه الأزمة المستعصية .[2]

ويبدو من خلال هذه الرسالة أن كل ما يهم نابليون (صاحب مشروع المملكة العربية هوسمعة فرنسا، وليست الأرواح الجزائرية والتي كانت تزهق سياسة اعتمدتها إدارة الاحتلال ألا وهي سياسة التجويع في حق الشعب يشهد تاريخ فرنسا وقوفه إلى جانبها في عدة مناسبات ومنها الثورة الفرنسية حينما تحالفت ضدها الدول الأوروبية وبدلا من أن تقوم الحكومة الفرنسية بعمل حاسم (يوقف هذه المجزرة كإرسال المؤن لتجنب الكارثة بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في أسباب المجاعة، والتي انتهت إلى إقرار رأي المستوطنين، حينما أرجعوا سبب المجاعة إلى عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها، وفيما يخص الواقع الاقتصادي في أواخر العهد العسكري لم يكن أحسن حالا من واقعه السياسي، حيث بقي الجزائري يعاني من سياسة نزع الملكية، وفرض الضرائب الثقيلة، وازدادت أوضاعه الاقتصادية سوء بسبب قلة الإنتاج التي أدت إلى ظهور المجاعات المتتالية، وكانت أكثرها شدة مجاعة 1867 -1868- 1869[3]، وقد أرهق الجزائري منذ الاحتلال بالضرائب الثقيلة، فإلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة والإتاوات والمفروضة على مختلف النشاطات، فإنهم خضعوا لما اشتهر باسم الضرائب العربية المتمثلة في الزكاة والعشر، وألحق بهاتين الضريبتين ما يسمى بالحكر في مقاطعة قسنطينة، وهذه ليست ضريبة وانما هي إتاوة تؤدي على

[1] جمال خرشي : المرجع السابق، ص247.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص716.

[3] جمال قنان : نصوص سياسة الجزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص163-154

الأرض التابعة للدول التي منح من استغلالها الأشخاص قبل 1830[1]، وبعد الاحتلال ألحقتها الإدارة بالضرائب العربية كما ألحقت ضريبة اللازمة المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات، على اعتبار كون هذه المناطق لا تنتج حبوبا، ألحقت في إطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية، "السنتيمات الإضافية، فرضتها الإدارة في البداية بها المصاريف الطارئة وابتداء من سنة 1863 خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأراضي، رغم كل هذه الضرائب إلا أن المستوطنين (النواب) اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين[2] ولقد دفعت الضرائب الكثير من الجزائريين سنة 1862م إلى الهجرة خوفا من العقوبات، وتبعا لهذا استشهد تلمسان فقرا كبيرا بحيث أن قبائل بأكملها لم تجد ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا، كما دفع هذا الوضع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم ومواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات[3]، وكانت سببا في حدوث مجاعات في وقت بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هول م تسجل أية محاولة لإغاثة الأهالي بل إن كثير من المستوطنين كان يفرح الهلاك الجزائريين بين المسلمين.[4]

وقد ساهم اليهود في مأساة المسلمين استغلوا كل الفرص من أجل الربح السريع، وهوما أوضحه احد الأوروبيين بوهران في رسالة إلى يوم 15 ماي 1865 قائلا: "وأحيطكم علما بان الشعب الأهلي للعمالة وهران يدفع لصالح اليهود مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعه لفرنسا بعنوان الضرائب كما أن الأزمة الاقتصادية زادت الأوضاع سوء، إذا رفضت البنوك تقديم أولويات لجميع المحاصيل مما أثر حتى على العائلات الكبرى الأرستقراطية، في حين عبر بعض المواطنين بان الأزمة بسببها الكسل الجزائريين الفطري عن العمل لذلك لا يمكن ولا ينبغي مساعدتهم[5]، هذا بالرغم من أن الكولون كانوا يعتمدون على اليد العاملة

---

[1] سانت أزو (SAINT ArAUND)الذي لم يكن في الواقع سوى لوروا، وضع ذكاء حاد ومزايا الرجل العسكري والمدني في خدمة ضمير فاس، وبلغت الصداقة بهذه الضباط كان يحول الفحيات العربية ليسدد ديونه الثقيلة، إلى أن كتب "لا أحد من قادة إفريقيا وضع في جيبه ولو خمس قطع نقدية من فصيلة العول، فمنذ سنة 1847م، أحتما رجل الانقلاب العسكري بالمرشال، وعبر عن تفهمه لدوميرياز (dimouriez) ، وله أنه لم يكن يعيره أي احترام، "لأنه رغم دسائسه الخسيسة، كان يتصف بالجرأة والوطنية وتبعث منه ومضات العبقرية "، ولقد ساندة بيجو، وضمن له مساره المهني، أنظر : أندري جوليان، المرجع السابق، ص559.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع نفسه، ص725. شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 726.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج 1، دار الأمة للطباعة، 2009، ص 161

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 161.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص .128.

الجزائرية في كل المجالات والمعروف أن هذه اليد كانت تصخّر وتستغل بطريقة لا إنسانية إلى درجة أن الفلاح (الخماس) يشتغل طوال اليوم وبمقابل زهيد حتى في أوقات الأزمة بما فيها المجاعة[1]، فضلا على أن الكثير من الجزائريين (الأهالي) كان يشتغل دون مقابل وذلك بشهادة نواب في البرلمان الفرنسي ونتيجة لهذا فإن عدد الجزائريين أخذ بالتراجع، فحسب جول فافر (Favre)، تناقص عددهم بمقدار الربع خلال عشر سنوات في حين كان عدد الأوروبيين في تزايد في 1861 كان 220 ألف وفي 1872 أصبح 272 ألف وهذا السبب عظم تأثرهم بالأزمة واستحواذهم على أجود الأراضي والثروة المائية إضافة إلى مدخرات كافية من الحبوب[2] .

وقد تسببت سياسة نزع الملكية وفرض الضرائب المتنوعة، وكذا حدوث الجفاف وهجوم الجراد في وقوع عدة مجاعات منها مجاعة 1867م المفزعة التي أودت بحياة 50 ألف شخص ودفعت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة[3] واستغل اليهود مجاعة عامي 1868-1869م لتنمية ثرواتهم عن طريق أرباح القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح بين 40 بالمائة و100 بالمائة لمدة شهرين أو ثلاث فقط من العام، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسة، أورد السيد "بيدولت" قائلا: أن الجزائريين حتى عندما تخصب أراضيهم ويرتفع مردودها، فان السماسرة اليهود والمعمرين يتدخلون بخفض أسعار حبوبهم بنسبة 20 بالمائة أو30 بالمائة حتى لا يكونوا مصدر منافسة لهم، وكان الجزائري في هذه المرحلة يعيش على الزراعة وتربية الأنعام ولم يكن يعرف الاستثمار إلا في هذه المجالات، وان النقود والحلي لم تكن متوفرة إلا في حوزة عدد ضئيل من الأسر .[4]

وقد ظل الإمبراطور يتابع الوضع في الجزائر عن طريق ما كان يصله خاصة عن إسماعيل عربان، من خلال زيارته الثانية للجزائر، إذ في أثنائها استلم رسالة من امرأه جزائرية تشتكي فيها الظلم الذي أصاب زوجها حيث حكم عليه بخمس سنوات سجنا بسبب، سرقته "برنوس" وقد اندهش الإمبراطور القساوة

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري،. المرجع السابق، ص 22.

[2] د يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص220.

[3] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 253.

[4] محمد بن شوش : الغزو الفكري في الجزائر 1830 -1870، مجلة المصادر، ع 18، السداسي الثاني (2008)، ص99.

الحكم فأصدر في 15 نوفمبر 1865 قرار جاء فيه مليلي: "إنه يجب تطبيق أحكام بدرجة الجنحة المقترحة وحسب الأعراف .[1]

وهكذا ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يحاسب المتسببون في وصول هذا الشخص إلى السرقة أصدر قانون لمعاقبة وترك الجهاد ولذا فان هذا الإجراء لم يكن ليغير من واقع الجزائريين شيئا، وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث مجاعة 1867 التي زادت من حدتها الجراد إذ صار هؤلاء يقتاتون مما لا يباح أكله من المحرمات شرعا . بالإضافة إلى تدهور الوضع الاجتماعي وحدوث المجاعة، هنالك أسباب أخرى، كتعميم الاقتصاد الرأسمالية، وتدهور الاقتصاد التقليدي .[2]

فنجد في فيفري 1868م بالونشريس مثلا هلك 300 شخص من بين 1200 بسبب وباء التيفوس، وفي مليانة هلك 300 شخص من بين 1200 بسبب وباء التيفوس وفي مليانة هلك ما بين 6 إلى 19 شخص في اليوم، وقد أكد الكثير من الأطباء أن وباء التيفوس، لم يكن دائما سببا في هذا العدد من الوفيات، ولكن المجاعة كانت في الغالب هي السبب، يقول : فابفيي" ليس التيفوس الذي هلك العرب، ولكن أمراض مترتبة عن الجوع"، أما بولي "pauly" فقد قال : "الكثير من حالات التيفوس أصابت أوروبيين ميسورين في حين لم تصب العرب في المعتقلات، وتؤكد هذه الأحوال إذن أن الأمراض لم تكن بسبب كثرة الموتى، إنما كانت المجاعة هي السبب [3]، حيث أتلفت الثروات (الأراضي، المواشي، ذخائر الجنوب، والحلي)،وان باع ما تبقى فلن يسد ذلك حاجياته مدة 8 أيام، على حد تعبير فارني، وقد بقيت هذه الأرقام مخفية لأسباب سياسية وإذا ذكرت فهي بسبب الكوليرا، وقد حاول (ماك ماهون تغطية ما يحدث في الجزائر، بحيث أن التقارير الطبية تم إخفاؤها مما دفع بأحد الأطباء العسكريين الدكتور "بيربي" أن يرسل تقريرا عن الأوضاع إلى المجلة الطبية والجراحية العسكرية من أجل توضيح المسكون عنه من قبل الحكومة الاستعمارية، ولقد كانت المأساة التي أصابت الجزائر في سنة 1867م سببا في امتلاك السجون[4]،

[1] د بشير بلاح: المرجع السابق، ص .154، 145.

[2] محمد بن شوش: المرجع السابق، ص99.

[3] يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص9

[4] شلالي عبد الوهاب: نظريات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن التاسع عشر، دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية، دار الهدى الجزائر،2006 ،ص144

حيث أقدم بعض الأهالي على ارتكاب جرائم القتل والسرقات[1]،حتى يلقي عليهم القبض وتوضعوا في السجن ويضمنوا بذلك لقمة العيش اليومي داخل السجون والمعتقلات ذكر لوي رين في كتابه، إن الفقر دفع بالجزائريين إلى ترك قراهم وهكذا أخذت الجرائم وتجاوز القانون العام تتضاعف مما أدى إلى امتلاك السجون، وقد تدهورت الأوضاع الصحية للسكان[2] فمؤبد عين الباي بقسنطينة الذي بني 240 سجين أصبح يجمع 100 سجين، والسجن المدني في قسنطينة الذي أصبح يأدي 800 سجين مصمم ل 200 سجين.[3]

وقد راجعت سلطات الاحتلال قانون العقوبات نتيجة اكتظاظ السجون، أخضعت مباشرة للقادة العسكريين فلبث فيها (خاصة المتعلقة بقضايا قد يرتكبها الجزائري متعمدا رغبة منه لدخول السجن) مثل: ضرب وجرح غير إرادي لم يخلف القتل، سرقة بسيطة، أو اشتراك في سرقة، أو خيانة أمانة، الغش في الميزان أو الكيل، إتلاف أو قطع الأشجار، إتلاف المحاصيل الزراعية .[4]

أما المهاجرون فكانوا يعيشون معيشة صعبة جدا وكل التقارير التي كان يرسلها المسئولون كانت تعبر عن ذلك بقول د: بيربي "منهكين جوعا، مصابين بنحافة وبتخلف عميق جدا، إنه مجتمع أضعفته المجاعة فكان عرضة لانتشار الأوبئة.

[1] يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص11.

[2] بادل صاري: المرجع السابق،ص180

[3] شلالي عبد الوهاب :المرجع السابق،ص، 144.

[4] عبد الحميد زوزو : المرجع السابق،ص104

الفصل الثالث

مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية

1-سياسة الإدماج

2-سيناتوس كونست

3-المملكة العربية

نظرا للاحتلال الفرنسي للجزائر وفرض السلطات الاستعمارية السياسة تعسفية إجرامية من بطش وإرهاب بإخضاع الآمال القوانين الزجرية واستغلال ثرواتهم خاصة بعدما جاء نابليون بسياسة الإدماج وإصدار القانون سيناتوس كونسلت لسنتي 1863م - 1865م الذي جرد الأهالي من حقوقهم والتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، هذا ما ولد ردود فعل عنيفة لدى الشعب الجزائري الذي عبر عن رفضه التام من خلال نضاله المستمر متبنيا فكرة الحفاظ على الكيان الجزائري.

1- سياسة الإدماج:

بعدما خضعت بلاد القبائل للجيوش الفرنسية الغازية في جويلية 1857، اكتملت سيطرة فرنسا على شمال الجزائر، وبدأ بذلك جدل استعماري حول جدوى استمرار النظام العسكري، القائم على المكاسب العربية، بالنظل إلى مرافقه من رشوة وتحويل أموال وقمع، واستغل المستوطنون الفرصة فراحوا يهاجمون السلطة العسكرية والمكاتب العربية وينادون بإدماج الجزائر في فرنسا في إطار حكم مدني، وتجريد الجزائريين من الأرض وتقديمها للمهاجرين الأوروبيين بلا حدود[1]

كما أن نابليون الثالث قد أعطى انطباعا الأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852 حيث أعلن أنه توجد مملكة مواجهة المدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، غير أنه في واقع الأمر كان تخطيطا للانفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون أصغر أشقاء نابليون بونابارت الذي كان مشهورا بفضائحه وعدم وجود رغبة لديه لمغادرة فرنسا وقصور الإمبراطورية بفرنسا، وادعى الإمبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857، ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر بوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية21857. [2]

وتحقيقا لهذا الهدف قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 141.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 127.

والمستعمرات وعين على رأسها جيروم نابليون وحسب النصوص القانونية، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة[1]

والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم، وهذا بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ومن مجموع هذه المصالح تشكل: المجلس الأعلى الجزائر والمستعمرات، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية للوزارة الجزائر، المصلحة الوحيدة التي انتقلت إلى وزارة أخرى هي مصلحة الجمارك التي أصبحت تابعة الوزارة المالية[2]

وكان الهدف من إنشاء وزارة خاصة بالجزائر والمستعمرات هو تسهيل تسيير شؤون المستعمرة بإزالة كل إمكانية حدوث منازعات في الاختصاص ما بين السلطات المدنية والعسكرية وإعطاء حرية أكبر في العمل بالنسبة للإدارة المحلية، تتكون وزارة الجزائر والمستعمرات من مديرية شؤون الجزائر ومديرية المستعمرات اللتين كليهما تحولتا عن وزارتي الحرب والبحرية، أما فيما يخص الجزائر فيتم تركيز كل المصالح المدنية في الوزارة الجدية باستثناء التعليم الرسمي والشؤون الدينية مما تم إلحاقه بالوزارتين الوصيتين يمثل إنشاء وزارة الجزائر درجة عليا في سياسة الإلحاق الإداري التي بدء بها سنة 1834م وعملت حكومة الجمهورية الثانية في 1848م.[3]

كما سيستبدل مجلس الحكومة في الفترة التي ظهرت فيها هذه الوزارة الجديدة بمجلس أعلى للجزائر والمستعمرات بعقد جلساته بمدينة باريس هكذا وبعد عشر سنوات من التجربة الجمهورية الأولى في تنفيذ مشروع استيعاب الجزائر إداريا وسياسيا يقوم نابليون الثالث باتخاذ إجراءات أكثر

[1] اعمار بوحوش، مرجع سابق، ص 127.

[2] نفسه، ص 127.

[3] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، دار القصبة للنشر 2009، ص 204 -205.

راديكالية، لتصبح وزارة الجزائر والمستعمرات مكلفة بالإشراف على ممارسة السلطات المعنية والعسكرية في الجزائر ومركزة كل شؤون الأقاليم الواقعة فيمها وراء البحر بهدف توحيد سياسة فرنسا على مستوى كل الإمبراطورية الكولونيالية، مما يترتب عنه تحول الجزائر إلى مجرد امتداد إداري لفرنسا[1]

تعتبر الجزائر بحكم وضعها القانوني الخاص ومن وجهة النظر الكولونيالية المحور الأساس في استراتيجية فرنسا الجيوسياسية، وفي هذا الصدد يقول كيملون jules comlon[2] مبررا إنشاء وزارة الجزائر "تفرض المستجدات جمع مصالح وشؤون الجزائر وتونس والمستعمرات الأخرى في وزارة واحدة، وأنه من مطلق الضرورة ليكون عمل موحد على مستوى كل الأقاليم التي هي تحت الهيمنة الفرنسية بإفريقيا"[3]

وفي تقرير 29 جويلية 1859 يعرض جيروم نابوليون على الإمبراطور النهج الذي يجب إتباعه إزاء السكان الأهالي قائلا: "لا يمكن للجزائر أن تكون شبيهة بأية واحدة من المستعمرات الأجنبية، ففي الهند الحكم يمارس بواسطة القادة من أصل البلد بإبعاد الاستعمار، وبالولايات المتحدة فقد تم الاستيطان فيها بفعل إبادة الهنود أو طردهم، فلا شيء مثل هذا يمكن أن يمارس في إفريقيا، إن مشاكلنا أكبر من ذلك بكثير إذ نحن امام

جنس محب للحرب علينا احتواءه وإيصاله له حضارتنا ومسألة إقناع وجذب المهاجرين بهدف الوصول إلى تركيبة ناتجة عن صهر لمختلف الأجناس، والعمل على تطوير حضارة راقية باستخدام نتائج أكبر لاكتشافات العلمية الحديثة...مستوطن يتطور ... فيجب إذن إحقاق التوافق ما بين كل هذه المصالح المتعارضة" [4]

لكن سياسة الإدماج الإداري توسعت نطاقها في تقييم صلاحيات جنرالات الفيالق العسكرية

---

[1] جمال حزشي، مرجع سابق، ص206.

[2] دبلوماسي فرنسي عين والي على قسنطينة في 1878 ثم حاكم عام للجزائر سن 1891 عرف عهده عدة إنجازات من أهمها التوسع في عدة مناطق منها الصحراء، والوقوف في وجه المقاومة باستعمال مختلف الأساليب، أنظر حياة سيدي صالح مرجع سابق، ص 168.

[3] المرجع نفسه، ص 206.

[4] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 695.

والولاة، فعندما أبقى الأمير على التقسيم بين الأراضي المدنيين والعسكريين فإنما فعل ذلك ليظهر إرادته في توسيع مقاطعة كل الأراضي التي عاد إليها السلام، كما أثارت عملية القيام بمسح المخططات الهندسية قلق الأهالي الذين لم تكترث المكاتب العربية لطمأنتهم حول أفاق جديدة، ففي الإقليم العسكري كان القائد يمارس الصلاحيات المدنية كالوالي الذي تضاعفت سلطاته، أما قائد الإقليم العسكري الذي فقد استقلاليته الإدارية لأنه كان تابعا لوزير الجزائر، فكان يساعده مستشار الشؤون المدنية حيث كان المعتمد العسكري يمثل الجيش بمفرده أمام مدير أملاك الدولة والضرائب المختلفة إلى جانب عضو مدني يعينه الوزير، ولكن الجديد في الأمر كان يتمثل في إنشاء مجلس عام في كل مقاطعة تطبيق صلاحياته على المقاطعة وعلى الإقليم العسكري في أن واحد.

وكان الإمبراطور هومن يختار الأعضاء من ضمن ملاك الأراضي وقدماء الموظفين والضباط، ونادرا ما كان يختارهم من بين التجار أو رجال القانون، ولقد أصبح المستشارون الجدد الذين كانوا يناقشون الميزانية من ضم أبطال الاستعمار المدني، فتم إنشاء ست مقاطعات فرعية في كل من المحية، مليانة ومعسكر وتلمسان وقالمة وسطيف كما أخذت مناطق المقاطعات أراضي من الإقليم العسكري بإنشاء المحافظات المدنية الأومال" وتصور" وباتنة وجيجل وسوق أهراس وفي إطار هذه الإجراءات تم إخضاع 177000 أوروبي ضمن 183000 للقانون العام.

وفي ظل هذا ظهرت نفس الغدارة في الإدماج ضمن الإصلاحات القضائية ولا سيما فيما يتعلق بالسكان الأوروبيين وقدم الوزير إعادة تنظيم محكمة الاستئناف في مدينة الجزائر باستثناء غرفة الاتهام على أنها خطوة إضافية نحو الإدماج التام للمجالس القضائية في فرنسا وهي خطوة تم اختيارها من قبل في المجال المدني والتأديبي ولقد احدث إصلاح عدالة الأهالي عدوانية كبيرة ضد الأمير نابليون إلى درجة أنه كان يقال أنها سبب استقالته[1].

ومتصدرو المرسوم المؤرخ في 20 أوت 1848 الذي وضعت بموجبه العدالة الفرنسية تحت سلطة حافظة الأختام، احتفظت العدالة الإسلامية بطابعها الخاص للإدارة الجزائرية التابعة لوزير

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 695.

الحرب ثم لوزير الجزائر، وفي هذا المجال كانت سياسة الإدماج تقوم على إلغاء طابعها الأصلي لتقريبها تدريجيا من العدالة الفرنسية، وكانت تهدف أساسا إلى إيصال السلطات المفرطة للضباط، ومنذ الاحتلال كان في إمكان السلطات العسكرية فرض غرامات مالية على الأهالي أو سحيتهم بدون أي محاكمة في حين كان القادة العسكريين يتمتعون بنفوذ واسع للغاية إلى درجة أنهم تمكنوا من تأسيس "الوضع في الحبس إلى شعار أخر" فعارضت الصحافة بشدة هذا الوضع فأراد المرشال "فاين" حصر تنفيذها في العقوبات المسلطة على العناصر المشاغبة التي تريد المساس بالأمن العام منشور 04 مارس 1858) ولم يبلغ المارشال راندون تعليماته إلى قائد الفرق العسكرية[1]

وعلى إثر هذا كانت المكاتب العربية تعتبر سلطتها الولائية ضرورية لحفظ النظام أمام الأمير نابليون فكان على العكس يدين "تطبيق نظام القمع المباشر وخارج نطاق القضاء المسلط على الشعب العربي" حيث لم تجد له مبرر في أي نص كما اصطدم قراره بتنفيذ المنشور الذي أصدره المارشال "فاين" بنفس المعارضة فقرر إلغاء هذه العقوبات التعسفية، ثم بخصوص ملاحظات ماكماهون الذي تذرع لحظر حدوث التمرد، فقد قرر على المدى المتوسط، إنشاء لجان تأديبية لدى القيادة العليا وقادة الفرق العسكرية وقادة الفرق الفرعية واقترحت اللجنة الأولى على الوزير إبعاد الأهالي الذين يعتبرون خطرين على بقاء الاستعمار الفرنسي أو انتساب النظام العام، فكان بإمكان اللجان الفرعية وشبه الفرعية على التوالي المطالبة بالحبس لمدة سنة أو ستة أشهر، إذا أن مخالفات الشرطة أو الأخطاء التي ترتكبها المصالح العسكرية لا يترتب عليها إلا الحبس لمدة 15 يوما أو شعر أو شهرين ينطق بها قادة المقاطعة أو الفرق العسكرية أو الفرق الفرعية، وبالإضافة إلى ذلك وعملا على تحديد التجاوزات، فقد منح الأمير الضباط من استعمال ختم خاص بالحروف العربية الذي تخصص مستقبلا لقادة الفرق العسكرية أو الفرق الفرعية أو المقاطعة، كما جرد قادة الأهالي وحتى أعلاهم منزلة من حق فرض عقوبة الحبس كما ألغى الوزير العقوبات الجماعية المفروضة على القبائل

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق ، ص 696.

بسبب الجرائم المرتكبة فوق إقليمهم والتي لم يتم الكشف عن مرتكبيها[1].

كما أثبت إلحاح الأمير نابليون على تحديد تعليماته بتنفيذ مقاضاة العرب الذين يعتبرون في عداد المتهمين أمام مجلس الحرب بصفة منتظمة وتطبيق الضمانات التي تقدمها اللجان التأديبية، أن هذه التعليمات لم تطبق، ولقد أظهر تحالف المكاتب العربية مقاومة شديدة لهذه المحاولة كما لقيت عملية إلغاء الغرامات الجماعية معارضة شرسة إلى درجة أنها فتحت المجابهة بين العسكريين والمدنيين، واضطر الوزير إلى إدخال تعديلات على منشوره الأول بالموافقة على إبقائها عندما يتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة بنوع من التواطؤ الجماعي لعدد كبير من المدنيين وعندما تكون العقوبة الفردية مستحيلة، ولقد سمح هذا الاستثناء للسلطات العسكرية بالإبقاء على القاعدة لأنها كانت ترى في السكوت نوع من التواطؤ.

وأخيرا صدر مرسوم بنص على حرية كل الصفقات العقارية دون التمييز بين الأقاليم وكان ذلك بمثابة انتصار للمعمرين على الضباط، حيث كتب ماكماهون في مذكراته أن الولاة احترموا عشرة مواقع في القرى التي كثيرا منها لا تتوفر فيها شروط الأمن والنظافة اللازمين وتحصل من الوزير على أن لا تتخذ السلطة المدنية أي قرار دون رأي القائد الأعلى الذي لم يقم بأي جهد لتسهيل مهمته، في المجال العقاري، عارض الأمير نابليون المكاتب العربية، فكان يريد التمسك بتفضيل المصلحة العائلية على المصلحة القبلية وباستبدال الملكية الشائعة والجماعية بالملكية الخاصة حيثما كان ذلك ممكنا دون خطر[2]

إن معاناة الجزائريين من الآثار السيئة التي خلفتها مجاعة (1867 -1868) أعطت فرصة ثمينة للسلطات الاستعمارية بتوسيع مجالها الإدماجي مستعينة بالجنسية لتصير أهل البلاد وتعليم أطفالهم والذي ازداد نشاطا بمجيء لافيجري.

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص696.

[2] نفسه، ص 697.

بعد وفاة يافي أسقف الجزائر[1] في 16 نوفمبر 1866 طلب الحاكم العام أسقفا جديدا للجزائر وقد اقترح ماكماهون اختبار لافيجري تولي أسقفية الجزائر فأجابه بالقبول السريع واستبشر بهذا القرار في 15 ماي 1867 فحل المطران الجدد بالجزائر[2] بمجيء لافيجري الذي مثل أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثرت بعمق على فلسفة التبشير وطبعها بتفكيره وسلوكه وجرأته في شتى الميادين إذ مثل في سنوات (1868 -1892) قمة التبشير في الجزائر والمغرب العربي وفي قارة إفريقيا ويعود ذلك إلى ما يلي:

- النشاط الفعال الذي أيده في نشر المسيحية.
- روح التعصب الديني وعنده أرادة التعريض بالإسلام ورجاله.
- مواقفها لتبشيرية التنصيرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر وإفريقيا يوجه عام.
- التأييد الذي حصل عليه من بعض المسؤولين الكبار في الجزائر من حكومة باريس.

كما أن التفكير في جلب المسيحيين العرب، كان قد دعا إليه دعاة التبشير من قبل والهدف منه هو خدمة المصالح الفرنسية في الجزائر كما رأينا وقبول لافيجري لمنصب أسقفية الجزائر كان أولا وقبل كل شيء يرمي إلى أبعاد دينية وسياسية في نفس الوقت:

من أجل خدمة الكنيسة المسيحية الناشئة في الجزائر.

من أجل تعزيز المكاسب الفرنسية الاستعمارية والتبشير في إفريقيا، وقد عبرت عن ذلك رسالته الموجهة إلى رهبان الجزائر يوم 05 ماي 1867 وقال فيها: "سآتيكم إخواني في ساعة مشهورة في تاريخ إفريقيا المسيحية أن الكنيسة وفرنسا متحدتان على أحياء الماضي".[3]

التبشير الذي يريده لافيجري هو ذلك الذي يعمل على تحقيق الإدماج عن طريق التنصير

[1] أسقف الجزائر من 1867 خلفا للأسقف بافي نويس تميز عن سابقه والنشاط، كان الساعد الأيمن للباب "قريفوار الثامن في روما أسس جمعية الأباء البيض والأخوات سنه 1868، كان رجل متعصب للدين المسيحي. أنظر حياة سيدي صالح مرجع سابق ص 62

[2] محمد عيساوي وأخرون مرجع سابق ص، 151 .

[3] خديجة قطاس، مرجع سابق، ص 106 -107.

وليس الإدماج الذي يتم عن طريق القوانين، لأن هذه القوة في نظره لن تؤدي إلى نجاح فرنسا في الجزائر حتى لو بقيت فيها عشرة قرون، وأحس بالخجل أمام الأمة الفرنسية التي عاشت مدة أربعين سنة أمام شعب مسلم خاضع لها دون أن تعمل على تنصيره وتعجب من موقف السلطة من التبشير، فهي عوض أن تعمل على إدماج الأهالي أي الجزائريين في المجتمع الأوروبي والحضارة المسيحية تركتهم يتخبطون على بربرتهم وقرآنهم وقد كان القرآن والإسلام في نضره عدو للمسيحية وإن واجبه يفرض عليه محاربتها، فالقرآن شريعة الكذب والأخلاق ويتم هذا التنصير بوسيلتين ويمكن تطبيقهما[1] أعمال الإحسان للجميع والمدارس الفرنسية للأطفال، وخاصة بعد كارثة 1867 التي عجز الآباء عن ضمان قوت أبنائهم إذ تيتم الآلاف من الأطفال فوجد لافيجري ومساعدوه مرتعا خصبا لتحقيق أطماعهم التنصيرية، فجاءت هذه الكوارث الضخمة لتفتح أمامه الطرق التي كان يبحث عنها إذ بدأ لافيجري بجمع 753 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين ثماني وعشرة سنوات وقد توفي منهم 800 طفل من جراء الأوبئة، إلا أن عددهم كان يرتفع كل يوم وعن ذلك قال لافيجري إننا سنتقبل حتى العشرين والثلاثين والأربعين في نفس اليوم"، وكان اغلبية هؤلاء الأطفال من المناطق المحيطة بسهل شلف وثنية الحد وشرشال وننس وجمعهم في ملجأ بن عكنون قبل أن يقيم لافيجري دارين للأيتام، الأولى في القبة الخاصة بالفتيات والأخرى في المنزل المربع على ضفتي واد الحراش للأطفال، وقام بشراء قطعة أرض بوادي الشلف وأقام بها قريتي سان سيبريان saint cyperien وسانت مونيك saint monique[2]

وجاء ذلك إقرار إلى ما ذهب إليه المنصرون من أن تعلم الأطفال وإقامة المستشفيات والملاجئ وإسعاف المرضى والعجزة هو أنجح الوسائل لكسب القلوب وإخضاعها وتهيئتها لاعتناق الدين المسيحي وفي ذلك يقول لافيجري "عندما ترجع ثقة القلوب بواسطة الأعمال الخيرية وتعلم الأطفال، فإن كل شيء يكون على ما يرام عندما يحين اليوم الموعود كالثمرة الناضجة تسقط وحدها بدون أية

[1] خديجة قطاس، مرجع سابق، ص 107.

[2] محمد العيساوي وآخرون، مرجع سابق، ص 107.

هزة من الإنسان لكي يهب نفسه إلينا" .

وأراد لافيجري من هذه السياسة أن يعلي من شأن الصليب في الجزائر وإن كان ذلك على حساب الام الجزائريين واستيلائهم، وإن استدعى الأمر طردهم من هذه البلاد.

قال لافيجري "لقد وجب إعادة بناء الشعب وفهم ووقف حياته على القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد.. وعلة فرنسا أن تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المختصر" بحيث كان لافيجري من المساندين والموافقين لمقوله الأب "فويو" "امسحوا القشرة السطحية للإسلام فسيظهر لكم جوهر الجزائر المسيحية" [1]

فقد استكمل لافيجري تنظيم جمعية الآباء البيض (جنود المسيح) والتي أسسها سنة 1867 زمن المجاعة، حيث بدأت في عام 1874 في تأسيس مركزا لها بجنوب البلاد بسكرة، الأغواط، متليلي، الأبيض سيدي الشيخ، وقد لقي عدد من المبشرين حتفهم على أيدي أدلتهم أنفسهم عندما تجرؤوا وخرجوا من المراكز المحصنة لأنهم يدعون إلى غير دين الله وقد نشطت البعثات المسيحية في الصحراء، خلال السبعينيات وتوقفت خلال عقد كامل 1881 -1891 نتيجة مقاومة بوعمامة[2]

بما أن وجهة نظر نابليون الثالث كانت تتمثل في دمج الأوربيين مع الجزائيين وخلق سلطة محلية ومنفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على مجموعة صغيرة من الأوروبيين أن يسيطروا على الموقف ويتحكموا في زمام الأمور، ونظرا للفشل الذريع لهذه السياسة (الإدماج) قرر سنة 1860 الرجوع إلى العمل بالنظام السابق وإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات أي أن كل ما أحدثه نابليون الثالث لا يطبق على أرض الواقع.

2/أ – قانون سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863:

إن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم

[1] محمد العيساوي وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

[2] نفسه، ص154

لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين وقد شعر نابليون الثالث بهذه السياسة المجحفة والهادفة لتحطيم شخصية الجزائرية، فأصدر قانون بتاريخ 22 أفريل 1863م يحدد كيفية المحافظة على ملكية الأراضي في الجزائر، كما قم يوم 03 ماي 1863 بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام في الجزائر معبرا له فيها أن للسكان الأصليين للجزائر حقوقا شرعية ويتمتعون بحمايتي مثل المعمرين، وختم رسالته إلى هذا القائد العسكري الذي يحمل رتبة ماريشال بالقول "بأنني إمبراطور العرب والفرنسيين في آن واحد".[1]

وقد استبد هذا القانون استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية مع المستوطنين وتأثرهم بهم.[2]

كما يمنع على أي شخص باستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية أو حتى التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها وهذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين وشركاتهم، كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية يقولهم جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصبة[3]

وقد علق الكونت "دوكازا بيانكا decasa bienca" على هذا القانون بقوله إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب من جراء هذا القانون [4]

وتطبيقا لقرار مجلس الشيوخ يقوم نابيلون الثالث بتصيب مرسوم 23 ماي 1863 ست الجان إدارية ذات الاختصاص الشامل الإقليمين المدني والعسكري تتكون من جنرال

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 136.
[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 159.
[3] محمد العيساوي وآخرون، ص 145.
[4] نفسه، ص 146.

المفرزة أو عقيد رئيسيا ونائب عميل العمالة أو القطاع ومستشار العمالة أوعضو المجلس العام يقوم بوظيفة نائب الرئيس وضابط المكتب العربي العسكري أو عون المكتب العربي التابع للمقاطعة وعون أخر من مصلحة أملاك الدولة، تقوم مهمة هذه اللجان على رسم

حدود إقليم القبيلة وتوزعه على الدوار، ثم تقسم منطقة كل دوار إلى ثلاثة أضاع من الأراضي، التابعة لأملاك الدولة والأراضي الجماعية المخصصة للزراعة والأراضي الجماعية المخصصة للمرور والعبور (عرش، سيخة، مخزن).

وهنا تظهر العديد من القوانين الإدارية العمومية لتحدد إجراءات معقدة في رسم الحدود وتوزيع الأراضي وتصنيفها لكن تبقى الأمر غامضا فيما يتعلق بتسليم الوثائق والبيانات التي تثبت ملكية الأهالي لأراضيهم الخاصة، وفي مرحلة أولى يتم تحويل حق القبائل في الانتفاع الدائم من أراضي العرش إلى حق الملكية الجماعية، ثم في المرحلة الثانية تتقلب ملكية القبائل الجماعية إلى ملكية فردية تستفيد منها أعضاء الدور أو الفرق التي تم تأسيسها بعد عمليات تقطيع منطقة كل قبيلة، ومن اجل تسهيل الدخول إلى الأقاليم العسكرية ينص على تطبيق قرار مجلس الشيوخ على كل أشكال الملكية التي تعود للأهالي مثلما تخطر الإدارة هؤلاء ممن يحوزون على أراضي "ملك" بتقديم إثبات الملكية السابق لتاريخ 1830 وإلا يفقدوا كل حقوقهم[1]

وقد خصت المادة الأولى من هذا القانون على أن قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي ينتفعون منها بصفة دائمة وتقليدية بأي صفة كانت وللمرة الأولى منذ بداية الاحتلال أعطى إجراء تشريعي لكل الأهالي الذين يملكون أراضي "الملك" أو الذين يشغلون أراضي العرش، ضمان ملكيتها ولكن دون أن يكون لهم حق النظر لأوامر أو تقييم نزع الاختصاص في الأراضي التي صدرت قبل ذلك ولم يعد هناك أي تغيير قانوني لواقع حق الملكية الجماعية والمساحة النسبية لأراضي الملك أو العرش، ينفي أي قرار مستلهم من شعور إنساني يكون الاستعمار قد أغفله تماما[2].

[1] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 258 - 259.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 715.

وعلى إثر ذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون وقد بلغت حوالي 6 ملايين هكتار سنة 1866 منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم واضطر كثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين واليهود بفوائد بلغ بعضها 20% شهريا أي 240 سنويا.[1]

ب – قانون سيناتوس كونسلت لسنة 1865:

حول نابليون الثالث قسما من برنامجه الإصلاحي إلى قانون سيكون له أثر لعدة عقود، وهوسيتاتوس كونسلت 14 جويلية 1865، وأوكل تنفيذ الباقي للإدارة الاستعمارية التي لم تتجاوب معه، ونصت المادة الأولى من القانون الجديد على أن الأهلي المسلم فرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، ودعوته لشغل وظائف مدينة الجزائر، كما يمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، لكنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية "أي يتخلى عن الأحوال الشخصية الإسلامية" [2] ويعني هذا القانون ببساطة أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهومن الرعايا الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية مثله مثل الفرنسيين بينما تحصل يهود الجزائر بحق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870[3] كما اعتبر هذا القانون الجزائريين المسلمين مجرد أهالي وهو اسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين، أي رعايا غير متساوين مع الآخرين في الحقوق والواجبات وكان حصول الجزائري على الجنسية التي سميت تجنيسا (nararalisation) بعد كل ذلك.

يتطلب إجراءات إدارية طويلة جدا، تنتهي بإصدار مرسوم إمبراطوري في الموضوع وشبيه

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 159.
[2] نفسه، ص 144 -145.
[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 01، دار المعرفة، ص 262.

بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها منح الجنسية لشخص أجنبي، ولا يقف التعسف عند هذا الحد بل إن القانون يحرم الجزائري المتجنس من التمتع بحق التوظيف المدني خارج الجزائر خلافا لسائر المواطنين الفرنسيين، ويعتبر ذلك التجنيس إرغاما على المتجنس، وتنازلا من جانب الإدارة الاستعمارية[1] فأصبح الأهالي بموجب هذا القانون مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق، أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية، كما اعترف قرار مجلس الشيوخ بصلاحية القانون الإسلامي، ولو اقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في سنتي 1866 و1870[2] وكان العرب يحسنون الدفاع عن أنفسهم كان يسمح لهم بإلزام التزامات لمدة ثلاث أو أربع سنوات في امتلاك الأهالي، وأما الذين ارتقوا إلى رتب ضباط فإنهم لم يكونوا يتجاوزون هذه الرتبة إلا بصفة استثنائية ويبقون خاضعين لزملائهم الفرنسيين في نفس الرتبة، وبقي هذا النظام قائما إلى غاية تاريخ المصادقة على التجنيد سنة 1912، كما حدد قرار مجلس الشيوخ قواعد الحصول على المواطنة الفرنسية الذي سمي "خطأ التجنيس" كان يمكن لكل أهلي يبلغ من العمر 21 سنة أن يطلب الخضوع للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا، وكان رئيس الدولة يثبت في طلبه بعد الاستماع لمجلس الدولة، وكان الأهلي يعتبرون من يتخلى عن قانون أحوالهم الشخصية مرتدا وكانت الإدارة تتفرر من منح صفة المواطنة للعناصر الأكثر تعليما أو استقلالا لأنهم لن يخضعوا بعدئذ لتعسفها حيث بما يتعد عدد المتجنسين إلى غاية أكتوبر 1870، 194 شخصا[3].

وطبقت على الأهالي اليهود نفس التعليمات ولكنهم كانوا تابعين للمحاكم الفرنسية، وكان الرأي العام الجزائري على يقين بأنهم سيطلبون تجنيسهم جماعيا ودعتهم السلطات

الدينية إلى ذلك، وكلن لم يحدث شيء من ذلك لأنهم كالمسلمين كانوا يرون أن التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية يعني إنكار الشرعية السماوية، وكانوا متمسكين أيضا بإمكانية الطلاق وكانت الخدمة العسكرية لا تهتم ولا يتجاوز عدد المدنيين والعزاب خاصة من صغار المواطنين الذين

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 145.
[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 727.
[3] نفسه، ص 728.

طلبوا المواطنة، 398 شخصا، ولقد كان الفشل واضحا حتى لدى العرب ولم تأت التسهيلات الممنوحة للأجانب بإلغاء إجراء الدخول إلى البيت وتقليص مدة الإقامة من 10 سنوات في فرنسا إلى ثلاث سنوات في الجزائر، بالنتائج المرجوة، ومن بين المائة ألف شخص لم يتم تجنيس سوى 917 شخص، وذلك من دون شك سبب قوة وانسجام المجموعات الإيطالية بقسنطينة ولا سيما قوة منطقة الغرب وانسجامها.[1]

إن إصدار نابليون الثالث لمشاريع سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863 و1865 مثارا لأمال عريضة لدى الفرنسيين، باستغلال الجنس العربي، لكن رغم كل المحاولات التي قام بها في بسيل إنجاح هذه القرارات أو المشاريع باءت بالفشل ولقيت معارضة عنيفة من الجزائريين من الإحسان لكي يهب نفسه إلينا.

3/المملكة العربية:

المملكة العربية تعيير ظهر في الستينات من القرن الماضي، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين وقد استعمل التعبير المذكور من قبل أنصار خصوم الفكرة نفسها وتداولوه بالقبول والرفض، ولكن الأمر نفسه لم يقبل الفكرة وقد تغلب خصوم المملكة العربية في النهاية ولم يطبق هذا المشروع حيث انتهت الفكرة بسقوط نابليون الثالث في حرب السبعين مع ألمانيا ثم وفاة الأمير عبد القادر سنة 1883م.[2]

رغم ذلك ظل المؤرخون ينكرون الموضوع معتبرينه من شطحات خيال نابليون الثالث وتناقضات سياسته في الجزائر، وقد عاد الموضوع إلى الظهور بعد انتصار الثورة الجزائرية وإعادة كتابة تاريخ الجزائر بالأقلام الفرنسية نفسها، مع نوع من توبيخ الضمير أسفا على ما فرط الفرنسيون في جانب الجزائريين.[3]

---

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص728

[2] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص11

[3] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ، ص 11.

افتتح عقد الستينات بزيارة نابليون الثالث في سنة 1860 وهي أول مرة بزور فيها رئيس الدولة الفرنسية هذه الأرض التي طالما تحدثت عنها الصحف والكيان والجيوش وافتتح العقد أيضا باسترجاع الحكم العسكري الذي توقف سنة 1858، وصدرت بعد الزيارة الرسمية رسالة ومرسوم أما الرسالة فوجهها نابوليون إلى ممثلة في الجزائر المارشال بيليسيه معتبرا فيها الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع، ورأى ضرورة منح الهجرة الأوروبية للجزائر ومنح التنازلات المجانية من الأرض، وقد نص مشروع المملكة العربية على أن للأهالي تربية الماشية والزراعة ولنشاط الأوروبيين وذكائهم استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة والمتقنة[1] واستيراد الصناعات التي كانت دائما تسبق أوتلي تقدم الاستعمار.

وكانت رسالة نابليون الثالث لبيليسيه إدانة حقيقية لأخطاء الماضي، وواصلت الحكومة تشجيعها الجمعيات رؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة والاستعمار كمساندة الأشخاص بدون موارد الذين يلجئون إلى الامتيازات المجانية، من هنا لم يكن هناك سوى استعمار رأسمالي تتوفر لديه قيادة أركان متكونة من أصحاب المصارف والصناعيين وعند الحاجة من مهندسين وفلاحين مكلفين بالقيام بزراعات خاصة لا يمكن للأهالي ممارستها، حيث ستخصص لهؤلاء الزراعات القوتية، وكان البرنامج الاقتصادي نابعا من تصور سياسي أحدث فضيحة كبرى فعبر نابليون الثالث عن ذلك يقوله "هذا هويا سيادة المرشال الطريق الذي يجب انتهاجه حتما"[2] فالجزائر ليست مستعمرة لكنها مملكة عربية.[3]

وقد لقيت هذه الفكرة معارضة شديدة لا سيما من لندن المعمرين فهم لا يرضون "باقتسام" الأراضي مع العرب، بل ولا يقبلون بوجودهم إطلاقا فوق أيم الأراضي الزراعية الخصبة، وبالسماح لهم بامتلاك عقارات أو حصولهم على أية وضعية قانونية تجعل منهم رعايا فرنسيين دون أن تبتر تلك الوضعية وتحذف منها بعض الحقوق الأساسية لكن سرعان ما بدأت حملة واسعة لمعارضة السياسة

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 143

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 713.

[3] بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص 67.

الداعية إلى إنشاء المملكة العربية بمجرد عودة الإمبراطور إلى باريس وسرعان ما اتبعت تلك الحملة بتدابير عملية تجرد العرب من ممتلكاتهم وأراضيهم عن طريق انتهاج السياسة المعروفة بسياسة تجميع القبائل وكانت عملية نزوح حقيقية بمنظمة مديرة بإحكام إلى الأراضي الجرداء والجبال القاحلة [1]

وأثناء زيارة نابليون الثانية للجزائر في شهر ماي 1865 بقي فيها هذه المرة خمسة أسابيع وشملت زيارته مختلف المناطق وكان يستمع إلى الكولون وغيرهم وشاهد الجزائريين في استعراضات ومآدب أقيمت له، وكان توماس إسماعيل عربان ملازما له في كل الرحلة وكان نابليون قد أفهم الكولون أن سياسة مواصلة الاستعمار بن تتغير، كما أن نابليون نفسه في لقائه مع الكولون يظهر لهم حسب الدكتور وارثيه الأهمية التي يعلقها على الاستعمار والمشاريع الفلاحية وقيل أنه وعدهم بهذه السياسة وقد وعدوه هم يظنون أنه سيحقق لهم مأربهم وهي التنازل عن الأرض الأهلية وتشجيع الاستعمار الفلاحي وترحيل الأعراش عن أراضيها وحشدها في أماكن محدودة والإسراع في تنفيذ الملكية الخاصة بالأهلي حتى يتمكن الكلون من شرائها منهم بطريقة قانونية، ولكن ما راعهم إلا إرسال نابليون رسالة جديدة إلى ماكماهون يعلن له ما خلف توقعاته وكذب ظنونهم، ولذلك طالب الدكتور وارنييه على لسان الكولون أن يكون لهؤلاء وللجيش وللضحايا والأمجاد معنى حق المشاركة في استفتاء عنوانه هل الجزائر مستعمرة فرنسية أو مملكة عربية[2].

هذه الرسالة التي وجهها نايلون إلى ماكماهون عبارة عن مذكرة مستفيضة من 88 صفحة بقطع الربع تتضمن تأثير أفكار أوربان في إقناع نابليون بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية للجزائريين ومحاكمهم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين، كما تم إقناع أوربان المستشارين ومحاكم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين كما إقناع أوربان المستشارين القانونين لنابليون بإمكانية منح الذين لم يتحصلوا على الجنسية جزاءا من الحقوق السياسية. لم يتنكر في رسالته لمبادئه لعام 1863م لكنه

[1] بوعلام بسايح، المرجع السابق، ص 167 -168.

* جاء للجزائر بعد الاحتلال بسنتين ينتمي إلى المدرسة سانسيمونية الاشتراكية كان جراحا عسكريا ثم أصبح قنصلا لفرنسا لدى الأمير عبد القادر أسس جريدة الأطلس من مؤلفاته، الجزائر أمام مجلس الشيوخ، أنظر أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 132.

[2] نفسه، ص 21 -22.

قام بشرحها بالتفصيل وكان يبحث عن سياسة كفيلة بتحقيق المصالحة بين المعمرين والعرب حيث ترجمها في صياغة مختلفة عن الرسالة الوجهة لبيلسي "إن هذا البلد هوفي ذات الوقت مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي، وأنه من الأهم مراعاة الجوانب الثلاثة للجزائر الجانب الأهلي والاستعماري والعسكري ويبرز هذا التعريف العناصر الثلاثة للمشكل الذي طرحه استعمار الجزائر.[1]

لقد اضطلع نابليون في بلد كانت فيه المعارضة مكبلة اليدين بالدور التقليدي لها من خلال توجيه انتقادات شديدة اللهجة وصائبا على العموم الأساليب الإدارة توتر القبائل وسلب الأراضي وكراء العقار من طرف الدولة مقابل شروط باهظة[2] ودفع العرب الضرائب ثقيلة وهي ضرائب لا ينتفعون بالربا الفاحش وإذا ما تحولت ملكية الأرض إلى ملكية خاصة (فردية) فإنها سريعا ما تؤخذ منهم لعدل قدرتهم على تسديد الديون مما يؤدي إلى إفلاسهم وكذا الخطأ في إنشاء المراكز الاستيطانية لأنها من وجهة نظر تتطلب العناية بالكولون ومنح الأراضي مجانا لهم مما يؤدي إلى تشجيع المضاربات وإلحاق الضرر بالعرب.[3]

لكن كان هناك رد عنيف من الأهالي إزاء هذه السياسة يتمثل في إحراق الغابات استدرار لبعض المراعي الهزيلة، لكن الرد الاستعماري كان من السرعة والعنف ما عجل بإسكات غضبهم، وحبس دموعهم وخنق أنفاسهم، ووقعت مناظرات ومشاهد رهيبة من العنف ولم يجد الأهالي في كثير من الحالات والمواقف بدا من الميثاق الحسام، وتناول البندقية لإحقاق حقوقهم وكثيرا ما كانت تلك الانتفاضات تنتهي بمذابح تذهب ضحيتها عائلة كاملة فوافق المعمرون أيضا استجابة لرغبة نابليون الثالث على أن يغدو الأهالي مواطنا من مواطني الإمبراطورية لكن بشرط أن ينسلخ عن قانونه الشخصي أي الشخصية الإسلامية وانتمائه العربي.[4]

والواضح هنا أن الجزائريين "مسلمين فرنسيي" ما داموا محافظين على أحوالهم الشخصية

---

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 724 -725.

[2] نفسه، ص 725.

[3] أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 24.

[4] بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية مرجع سابق، ص 168 -169.

ويتحكمون في شؤونهم إلى الشريعة الإسلامية وبهذه الصفة يمكنهم الدخول في الخدمة العسكرية خارج الجزائر وتولي الوظائف المدنية داخل الجزائر أيضا لمن بلغ 21 سنة وبعد حوالي سنة صدر ما يوضح الغموض فقد نص قانون 21 أفريل 1866 على قبول الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي بريا كان فقط ورغم هذا التشجيع المعنوي فإن 371 فردا فقط من الجزائريين اختاروا المواطنة الفرنسية بين 1865 – 1870[1].

لكن المشروع النابليوني الساعي إلى صهر السكان ذوي الأصول الجزائرية مع الأجناس سياسة المملكة العربية التي تواجه معارضة شديدة من قبل الكولون ومشاكل الإمبراطورية سنة 1870 حيث تتبخر أفكار نابليون الثالث دون رجعة.[2]

إن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أي نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر وعليه، فغن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات لم تتجسم في أرض الواقع، وكل ما عمله في حقيقية الأمر هو تمكين قادة الجيش من التصدي المقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وفي الجنوب، وتدعيمهم من اجل الانتصار على رجال المقاومة الجزائرية وبذلك حقق رغبة الفئة العسكرية وبالنسبة للمعمرين فقد ساعدهم على تحطيم المؤسسات بهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي.

[1] أبو القاسم سعد الله، ج 1 مرجع سابق، ص 25.
[2] جمال حزشي، مرجع سابق، ص 251.

الفصل الرابع

ردود الأفعال المختلفة على سياسة نابليون الثالث

1-الردود الفعلية للسلطات الفرنسية والكولون اتجاه سياسة نابليون

2-رد فعل الجزائري

3-مصير نابليون الثالث ومصير سياسته

لقد كانت سياسة المملكة العربية في الجزائر من أكبر التطلعات التي أراد نابليون الثالث تحقيقها في الجزائر ليكون بذلك إمبراطورا على الجزائر كما هو إمبراطور فرنسا ولكن هذه السياسة خيبت آمال السلطات الفرنسية وكذلك المستوطنين الذين لم يهمهم الاستقلال، وما الإدماج بالنسبة لهم سوى وسيلة لمسك السلطة في الجزائر، وبالتالي الحصول على مزيد من الأراضي وما يظهر من مطالبهم دفاعا عن الجزائريين، فهو في حقيقة، من أجل وضع هؤلاء الجزائريين تحت تصرفهم وإدارتهم، واستغلالهم بعيدا عن أي رقيب واجهت تحديات كبيرة ورفضا قاطعا سواء من طرف السلطات الفرنسية والكولون، وأيضا من طرف الجزائريين، وهذا ما سنتعرض إليه في هذا الفصل، فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى الردود الفعلية للسلطات الفرنسية والكولون اتجاه السياسة النابليونية أما المبحث الثاني فخصص إلى رد الفعل الجزائري، أما المبحث الثالث فذكرنا فيه مصير نابليون الثالث ومصير سياسته.

الردود الفعلية للسلطات الفرنسية والكولون اتجاه سياسة نابليون :

اصطدمت إدارة الإمبراطور بالنسبة لسياسته بقوم المعارضة والجهود[1] ولم يجد مشروع المملكة العربية صدى واسع بين الفرنسيين سواء المعمرين أو الإدارة الفرنسية بالجزائر العاصمة بإنجازه إذ كان الأول من عمل على عرقلته.

فقد عين الإمبراطور نايلون الثالث الجنرال بيليسيه حاكما عاما على الجزائر سنة 1860 م، لكن هذا الأخير شاخ وأهمل الإدارة ليشتعل ذلك المدير العام للشؤون المدنية مورسي لاكومب وأندي وسع سياسته التحديد واضفاء المشروعية عليها، ولكن نابليون كان قد أعلن صراحة ضرورة عمل يكون في صالح العرب والمسلمين وضمان احترام أراضيهم وحقوقهم [2]، كما أن الجنرال بيليسيه قد اعتمد سياسة مجاملة للكولون وأخذ يعمل على إضفاء الشرعية على عملية إقامة المعسكرات وتوسيعها توسيعا غير محدود وبذلك أعلن تحالفه مع المعمرين لإعاقة سير هذا المشروع، وكان نابليون متابعا للأخبار الجزائر من خلال التقارير العسكرية التي تصله من القادة أمثال passet وهذا ما جعله يعزم على عزل الجنرال بيليسيه من منصبه لكنه تراجع عن ذلك إلى غاية 1864 م تاريخ وافته، إذ عين مكانه الجنرال ماكماهون، ولم يكن من طبيعة ماكماهون مجابهة الإمبراطور، ولقد علم،

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 728

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية : المرجع السابق، ص 18.

حسب تحليل لأن السانسيمونين أن تمسكه بموقعه السامي، كان أكبر من تمسكه بالنظام الذي أسند إليه مهمة تنفيذه ولكنه وضع نفسه في تيار مخالف لرغبات الإمبراطور، وأنه كان يتبع خطته الخاصة به دون الاكتراث لرأي باريس في ذلك، كما لاحظ الدكتور فيتال ذلك، كما استغل الموظفون القواعد المتناقصة لعدم تطبيقه الإجراءات، وحتى المكاتب العربية التي شعرت بأنها محل شبهة وفقدت إيمانها ولم تعد تبدو من المدافعين المتحمسين عن إصلاحات الإمبراطور[1]، منتهكة في العداء الذي نصبه لها المبشرون ومن بينهم الكاردينال لافيجري الذي كتب في أوائل جانفي 1868 م، مقالا نشرته معظم الصحف الجزائر، انتقد فيه النظام العسكري واتهمنه بإخفاء حقائق كثيرة عن المجاعة، وكان هذا الموقف لصالح المعمرين وادعوا أن المكاتب العربية وقفت ضد التبشير، ولتبعد كل تأثير أوروبي عن المسلمين، واعتقد لافيجري، لأن التبشير لا ينجح إلا إذا تم القضاء على النظام العسكري المتبع في الجزائر، وبعد أن تكتسب الكنيسة حريتها[2] كما كتبت جريدة المستقبل الجزائرية الصادرة بوهران بتاريخ نوفمبر 1870 م، موبخة مؤسسة المكاتب العربية "إليك اتجه أيتها المكاتب العربية المحرضة على اندلاع ثورات الأهالي، إليك أستخدم نعوتا لدسائسك التي ظهرت للعيان على انك تخونين الوطن، وقد ازدادت حدة الاتهامات وتحميل مسؤولية كل ما يقع في قطر الجزائري إلى تلك المؤسسة، واتجهت نحو محاكمتها وابعادها مرة واحدة عن الساحة، خاصة بعد إعلان جمهورية سبتمبر 1870 م، ونتيجة لضغوط المعمرين على الحكومة الدفاع الوطني في "تور صدور قرار 24 أكتوبر 1870 القاضي بإلغاء المكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي[3] وأكد رين (renn) أن العقيد غريسلي (grersley) رئيس سياسي للشؤون العربية كان يعتبر هذا التصور الذي لم يفهمه المكتب العربي "فاشلا منذ بدايته، بالرغم من إعجابه بهذا التصور الذي قال أنه معتبر، إلا أنه كان ينتقص من أهميته[4]، ولم يلق علم اللجنة ومشروع قرار مجلس الشيوخ (senatus consult) أي ترحيب

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 729.

[2] خديجة قطاس: الحركة التبشيرية في الجزائر، 1830، 1871، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، الجزائر، 2009م، ص 114.

[3] صالح فركوس : إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، في ضوء شرقي البلاد، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر،2008م، ص412

[4] شارل أندري جوليان : المرجع نفسه، ص 745

حيث ندد روندون "بالجهود الفاشلة لبيهيك" ورفض التصديق على تقرير اللجنة بسبب الانتقادات الموجهة للعسكريين، واحتج ماك ماهون على الإصلاحات المفروضة في ألراديكالية.[1]

وأن حماية الجزائريين التي عمل عليها نابليون الثالث كانت تصدم بالرفض القاطع من جانب المعمرين وحلفائهم في كل من الجزائر وفرنسا[2] ، واذا ما كاد أن يعرف المشروع حتى سعى الرأس العام الأوروبي إلى إفشاله، وأعلن بالإجماع معارضتهم الشديدة لما جاء في نص الرسالة، لأنها تحد من نشاطهم ونفوذهم وسيطرتهم على البلاد ووقعهم تحت سلطة العسكريين الذين يكرهونهم[3] وقد تعالت الأصوات الشديدة بهذه السياسة وشنوا على إمبراطور العرب، كما وصفوه حملة شديدة، إذ شكلت لجان الدفاع وراحت العرائض المعارضة لتلك السياسة[4]،وأخذوا يشيعون بأن الجزائريين ليسوا أهلا لتلك الإصلاحات والتشريعات التي تحاول حكومته الإمبراطور أن تطبقها لصالحها[5]،بحيث يقوم جول دوفال بدور لسان حال الكولون ويبتلى الرد على مشروع الإمبراطور باستخدام العبارات التالية ستصبح الجزائر مملكة فرنسية وليس مملكة عربية، ومستعرة فرنسية وليس مستعرة أوروبية، ومستودعا للبضاعة الفرنسية وليس معسكرا فرنسيا»، وفي رسالته إلى الحاكم العام ماك ماهون لسنة 1865 م يوضح نابليون فكرته بكثير حول مكانة الأمير عبد القادر وتأثيره على الشعب الجزائري يمكنه إعطاؤه اكبر مصداقية لأفكاره «عبد القادر ملك مملكة عرب الشرق ... عبد القادر نائب الملك أوحاكم على سوريا ..» وهكذا كانت تعنون مواضيع الجملة السياسية التي نظمت في فرنسا ما بين 1860م و1865 وحتى بعدها، كما توجه وفد من المعمرين برئاسة "لوسي" صاحب مقال "الاستعمار الأوروبي للجزائر" الذي خصصه للرد على مؤيدي الطرح الإمبراطوري إلى باريس لمقابلة نابليون ودفعه للتخلي عن مشروعه وابلاغه رفض ومعارضة المعمرين لتلك السياسة، ولكن نابليون كان صارما من هذه الناحية ورفض الطلب قائلا : أنه لم يخول للمعمرين أي صلاحيات للتدخل في القضية»[6]، وصدرت الصحافة في جهتها هذه الاعتراضات ونقلتها المعارضة الفرنسية وطرحت في البرلمان، وقد

---

[1] عبد القادر بوطالب : المرجع السابق، ص220.

[2] بوطالب بعد القادر: مرجع نفسه، ص 220

[3] اكوست إيف وأخرون: الجزائيين بين الماضي والحاضر،تر : رابح اسطنبول ومنصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية والجزائر،1984، ص330.

[4] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 729.

[5] جمال خرشي : المرجع السابق، ص 249

[6] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 714.

وردت فيها أن الإمبراطور يضحي بمصالح المعمرين من أجل السكان الأصليين ويشجع القوميين والعربية على حساب الفلاحين[1]، وكانت المديريات التي حددها نابليون تتعارض عموما مع تصورات المعمرين، حيث كان تقدير للعرب يبدو لهم حلما من أحلام اليقظة لأصحاب الأيديولوجيات الخيالية[2] وناهيك عن دعم النخبة المثقفة الفرنسية لهذه الاتجاهات بل ونزعها على غرار الدكتور "فيتال الذي عبر عن قلق المعمرين هذا في رسالته إلى أوربان بتاريخ 3 نوفمبر 1865 م وأوضح بأنهم اعتبروا قيام السلطات الفرنسية بتمليك الأراضي للجزائريين مانعا للاستعمار وحائلا دون تركيزه بل أصبح مستحيلا في ظل هذا المشروع[3]، ويبدوا أن قلق المعمرين كان خاصة حول فكرة احتمال عودة الأمير عبد القادر لاسترجاع سيادته في الجزائر، خاصة بعد زيارة التي قام بها الأمير إلى فرنسا بدعوى من نابليون، ومن ثم كيف سيكون مصير الاستيطان الأوروبي وحتى مستقبل الجزائر الفرنسية[4]، ومن ناحية أخرى كان دوار نبيه الذي كان ينتمي إلى المدرسة السانسمونية لكن مصالحه كمعمر كانت مهددة بهذا المشروع جعلته يشن هو الأخر حملة واسعة ضد فكرة المملكة العربية في كتبه ولاسيما في كتابه "الجزائر أمام الإمبراطور "أين تساءل فيه عن مستقبل المشروع ومن سيكون على رأس تلك المملكة، وفي حال كان الأمير هو ذلك الملك هل سيحكم المملكة ككل أو جزء منها، كما شبه هذه المحاولة التي يسعى إليها نابليون بتلك التي قام بها أوغست مع جوبا في إفريقيا وماكسميليان في المكسيك الجديدة[5] وهذا ما يجعلنا أمام حقيقة أنه من المستحيل أن يتمكن الإمبراطور من أن يوفق بين

سعادة الجزائريين، كما كان يرجوا فعلا وبين حماية المعمرين الذين كان مفهومهم لتلك الحماية هو انتزاع الأراضي وضرب العرب منها أوفي أحسن الأحوال إنزالهم إلى وضعية الإجراء أو الحماسة.[6]

كما احتجوا بصورة خاصة على المادة 17 من مشروع قرار مجلس الشيوخ المعدل الطلب من وزير الحرب، التي تنص على أن جميع سكان الجزائر بمن فيهم الأهالي سيشاركون من الآن فصاعدا في

---

[1] شارل روبير أجيرون : المرجع السبق،ص .63.

[2] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص .730.

[3] يحي بوعزيز: سياسة نابليون، المرجع السابق، ص 24.

[4] بوطالب عبد القادر: المرجع السابق، ص 221.

[5] WARNIER : l'Algérie devant l'empereur, challamel libraire ; librairie éditeur, paris 1865. p 76

[6] طالب عبد القادر :المرجع السابق، ص 221.

انتخاب النواب، وأكدوا أنهم يستطيعون تمثيل كل سكان الجزائر العليا ومعنويا "، وفي الواقع فإن تقرير بيهيك، شأنه شأن كل أعمال المصالحة لم يعجب أحد وكذلك كان الحال بالنسبة لمشروع قرار مجلس الشيوخ، ولكن بدرجة أقل.[1]

وفي ظل هذه الظروف حاول نابليون أمام المعارضة التي يتلقاها في المستعمرة إعطاء مصداقية لفكرة المساواة ما بين الأعراق التي يدافع عنها في مشروعه الملكة العربية باللجوء إلى صيغ التوصية مثل "يجب أن تبقى الجزائر في نفس الوقت مملكة عربية ومستعمرة أوروبية وفضاء واسعا للأسواق الفرنسية لكن المشروع النابليوني الساعي إلى صهر السكان، ذوي الأصول الجزائرية مع الأجناس الأخرى بهدف تكوين أمة جديدة، يظهر محدوديته بسرعة وهكذا تبقى سياسة المملكة العربي التي تواجه معارضة شديدة من قبل الكولون ومشاكل الإمبراطورية حبيسة مشروع يكتنفه كثير من الغموض وهكذا إلى غاية سقوط هذه الإمبراطورية سنة 1870 م حيث تتبخر أفكار نابليون الثالث دون رجعة.[2]

رد فعل الجزائري:

إذا كان هنالك استعمار من البديهي أن يكون هناك رد فعل ومقاومة، وهذا حال الجزائريين الذين قاوموا الاستعمار من الوهلة الأولى، ومن بين هذه المقاومات ظهرت لنا مقاومة كل من الأمير عبد القادر وأحمد باي، غير أن الاستعمار الفرنسي وللأسف استطاع أن يصدها، ولكن التشعب الجزائري لم يستكن بعد توقف هاتين المقاومتين بل واصل جهاده ودفاعه عن دينه ووطنه، رافضا لسياسة نابليون الثالث التي أتى بها في الجزائر والتي كانت كالسياسات التي سبقتها، وانعكست سلبا على الواقع الجزائري والذي عبر عن بشاعة الاستعمار الأوروبي.[3]

فتراجع عدد السكان في الجزائر الذي كان يصل إلى حوالي 10 ملايين نسمة أثناء فترة السبعينات من القرن 19 م، ونجد أيضا انتشار الثالوث الخطير من مرض وجهل وفقر مدقع وتفشي الأوبئة الفتاكة وخاصة بعد أسلبت من الجزائريين أراضيهم الخصبة التي كانت تمثل مصدر رزق لهم في

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 745

[2] جمال خرشي : المرجع السابق،ص250-251.

[3] زقب عثمان : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 344.

غالب الأحيان هذا فضلا عن المجاعات التي تعرضوا لها خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن 19.[1]

– إقامة كيان اجتماعي غربي عن المجتمع الجزائري وخاصة إذا كنا نعلم أن الذين هاجروا خلال المراحل الأولى للاحتلال هم من حثالة المجتمع الأوروبي.

– تفكيك بنية الجزائر بهدف إخضاع واستمالته معتمدا على سياسة فرق تسد وعلى المجتمع .

– الهجرة الجزائرية إلى الخارج سواء كانت فردية أو جماعية لعائلات جزائرية إلى المناطق النائية أو الخارج باتجاه أوروبا خاصة فرنسا وباتجاه المغرب العربي كتونس والمغرب، وباتجاه المشرق العربي كسوريا ومصر والسعودية .

ومن أهم الثورات التي قامت ما بين سنتي 1898 و1870 ما يلي:

ثورة الزعاطشة فبعد سنتين توقف ثورة الأمير عبد القادر اندلعت ثورة الزعاطشة، وهي واحة بمنطقة الزاب الظهراوي (35 كلم جنوب غربي بسكرة) قادها بوزيان[2] شيخ الطريقة الدرقاوية بالزيبان، الذي عمل في دولة الأمير كشيخ على سكان الزاب، وأيدهم الشيخ بوزيان وتوجه الجيش الفرنسي فاعتقله فهب الناس وافتكوه من معتقله بالقوة وانفجرت عن ذلك الثورة، فتحرك العقيد كاربوسيا قائدا حاميا باتنة لإخماد الثورة ووصلت الأوراس واستمرت الثورة متأججة ببسكرة والأوراس حتى أكتوبر حيث أرسل جيش بقيادة هربيون herbiellon قائد الجيش بعمالة قسنطينة ووصل الواحة يوم 1849/10/07، على رأس جيش من تسعة عشر ألف مسلح لمواجهة ستة آلاف ثائر بأسلحة متواضعة.[3]

قام هذا الجيش بمحاصرة الواحة والمنطقة ودار معارك طولقة وفرفار، وليشانة، وفشل الهجوم الفرنسي في كسر شوكة الثوار، واجتمع الشيخ بوزيان يوم 05 نوفمبر – تشرين الثاني مع رفاقه وقد

---

[1] لشيخ بوزيان: يعتبر الشيخ بوزيان من أبزر الثوار الذين خاضوا المعارك مع العدو الفرنسي في القرن 19، وشهد له التاريخ بصفات الشجاعة والبطولة النادرة (..)، وهو رجل متصوف ومقدم الطريقة الدرقاوية بمنطقة زيبان، عمل تحت إمرة الخليفة الأمير عبد القادر كشيخ على سكان الزعاطشة، انظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 185.

[2] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص .564.

[3] بشير بلاح : المرجع السابق، ص به شهر زاد شلي ثورة واحة العمري وعلاقاتها بالمقامة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة لخضر باتنة، 2009 / 2008 م،ص 50

مر على الحصار شهر، وكانت معركة سيدي مرازي يوم 1849/11/12 م بداية المعارك الكبرى على واحة الزعاطشة فحاصروها بقوات عديدة فاقت عددها يوم 15 نوفمبر: 19.000 رجل بعضدهم آلاف الخونة وحاول الغزاة اقتحام الواحة، فواجهتهم مقاومة باسلة من آلاف المجاهدين، لم يتغلبوا عليها إلا بالقصف المدفعي الكثيف[1]،وقطع 10.000 ألاف نخلة، وافساد منابع المياه واحتلال القرية دارا يوم 26 نوفمبر وانتهت معركة الزعاطشة باستشهاد القادة المحليين وكل السكان والمجاهدين تقريبا، وتخريب الواحة وهدم دورها عن آخرها، وانتهاك حرمات أهلها وسط جثث الشهداء، وانسحاب بعض الزعاطشة إلى واحة نار الواقعة في قلب الجبل الأزرق على مسافة 5 كلم إلى الشرق من قرية منعت بوادي عبدي (غربي الاوراس) وتواصلت الثورة أسابيع أخرى بفضل صمود قرية نارة ورفضهم وصاية المتدخلين حتى سقوطها يوم 5 يناير 1950 م بعد استشهاد كافة المدافعين وصمود أولاد سلطان (غربي الاوراس) وغيرهم وخص الغزاة قرية نارة بمعاملة وحشية شبيهة بتلك التي لقيتها منهم واحة الزعاطشة[2]، ومن ضمن الأعمال البربرية التي اقترفها الفرنسيون : قطع رأس الشيخ بوزيان ونقله مع رؤوس أخرى من بينها رأس بوبغلة إلى فرنسا وحفظها هناك في المتحف الأنثروبولوجي بباريس لعشرات السنين، إمعانا في امتهان كرامة الإنسان، واشباعا لبعض الغرائز البدائية المتقنعة بقناع العلم.

وقد تكبد الفرنسيون وأعوانهم أثناء المواجهات 1500 إصابة بين قتيل وجريح.[3]

ثورة القبائل (1851–1857):

فقد قرر الفرنسيون إخضاع القبائل والشمال القسنطيني، فقد بقيت منطقة الجبال غير خاضعة للاحتلال، وهي الممتدة من متيجة غربا وحتى وادي الصفصاف، ومن البحر شمالا وحتى السهول المرتفعة لمجانة

وسطيف جنوبا في يوم 1851/05/09 توجه الجنرال سانترنو saint -Arnaud من ميلة على رأس جيش قوامه 8700 جندي فوصل جيجل يوم 16،وتقدم نحو القل، وأخضعت

[1] إبراهيم مياسي : المقاومة الشعبية، دار المدني، الجزائر،2009 م، ص50-51.

[2] العربي منور : تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشرة، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 245.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص127.

القبائل بين القل وجيجل (مايو- يوليو)[1]، ثم سلك طريق بجاية سطيف ودمر أحرق قرى أربعين قبيلة وكتب لزوجته يفتخر بأنه أحرق بنفسه 100 منزل مغطاة بالقرميد، وقطع أكثر من ألف شجرة زيتون، وتطور أنه أخضع المنطقة نهائيا لكنه ما أن عاد حتى عادت قبائل نواحي القل وجيجل للثورة، وقرر الجنرال هوتبول hautboul إخضاع القبائل الكبرى والقبائل الصغرى[2]، وبدأ بالكبرى حيث دشرات زواوة ووادي سباو، وقد ظهر الثائر الصلب الشريف محمد بن عبد الله المشهور ببوبغلة سنة 1851،فقد تقدم من صور الغزلان فهاجم الملازم بوبريط في بني منصور وفرق فلوله ثم اتجه إلى جبال جرجرة والبابور، قصد الثائر ناحية بني يني ودعا الناس إلى الجهاد فرفع شيوخ الزوايا سناجقهم وجندوا المتمردين، وبخاصة الزاوية الرحمانية[3]، وكانت لالة فاطمة نسومر [4] إلى جانب بوبغلة واجه الثوار جيشا بقيادة الجنرالين راندو وماكماهون وخاضوا معه معركة ضخمة هي هضبة تيمزغيدة، وفشل العقيد دوريل في محاضرته (مارس-آذار 1851) وفي أفريل نيسان سار جيش كبير في رأسه جنرالان هما كامو camou وبوسكيه bosquet غربي واد ساحل وعاقبا القرى التي استقبلت الشريف [5]، فدمرا 300 دشرة وقطعا بها بساتين الزيتون، وكتب صحيفة (مونيتور) « كل قرى أورلزقان نهبت وأحرقت وتركت شوارعها مزروعة بجثث الناس والمواشي » وخاض المجاهدون عددا من المعارك ضد المحتلين وأعوانهم وهاجموا مصالحهم في بوغني، وذراع النيران وغيرهما أظهرت خلالها لالة فاطمة شجاعة وبطولة نادرتين لكن الفرنسيين تمكنوا بفضل تتابع حملاتهم الكثيفة المدمرة على جزيرة [6]، وبلغ مجموع أفرادها في النهاية في سبتمبر 1856) التي قامت بأعمال التدمير والإبادة والمصادرة طوال النصف الثاني من ذلك الشهر، وحملة الحاكم العام الجنرال روندون في صيف عام 1857 تمكنوا بعد معارك عنيفة أبرزها معركة "إيشريظن" (قرب قرية الأربعاء ناث ايراثن) يوم 24 يونيو 1857 من أسر الحاج

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية المرجع السابق، ص336.

[2] الشيخ بوبغلة : ولد الشريف بوبغلة سنة 1810 واسمه الحقيقي هو محمد الأمجد بن عبد المالك، لقب بوبغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته، استقر سنة 1869 بدائرة مول الغزلان وعمره في حدود الأربعين، اشتغل معلما بعلم الأطفال القرآن الكريم، ويكتب التمائم ويداوي المرضى بالطرق التقليدية انظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 187. 3 - بشير بلاح: المرجع السابق، ص 128.

[3] لالة فاطمة نسومر: ولدت المجاهدة لالة فاطمة نسومر في عام 1830 بقرية ورجة بتيزي قرب عين الحمام بمنطقة القبائل، اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد، ولقبت بلالة فاطمة لتقواها وتدينها ونسبة إلى قرية سومر التي كانت تقيم فيها ... أنظر: بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 189.

[4] عثمان سعدي : المرجع السابق، ص567.

[5] تبشير بلاح : المرجع السابق، ص128.

[6] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص567.

عمر يوم 16 ذي القعدة 1273 هـ 8 يوليو1857 في بني عطاف، فنفوه إلى تونس، ثم التحق بالحجاز، وبعد ثلاثة أيام من اعتقال الحاج عمر أسر الفرنسيون البطلة المجاهدة لالة فاطمة بعد معركة تيرودة (غربي أقبو) فحبسوها بزاوية تابلاط إلى أن توفيت في ربيع الثاني 1280 / سبتمبر / 1863 عن عمر يناهز 33 سنة وشرع المحتلون بعد ذلك في بناء حصون دائمة لهم في المنطقة لخنق أنفاسها كان أكبرها "حصن نابليون "الذي أصبح "الحصن الوطني" المقام على أنقاض قرية إيشرعيون المدمرة بمنطقة الأربعاء ابراثن (27 كلم جنوب شرق تيزوزو) وحصن ذراع الميزان، وبعد النكسة العسكرية، التف السكان حول الدعاة والرجال الصالحين، أبرزهم الشيخ محمد أولحسين (1838-1901) الذين تصدوا بما في وسعهم للهجمة التخريبية – التنصيرية الشرسة التي تلت ذلك على بلاد القبائل.[1]

ثورة الشريف محمد بن عبد الله (1851-1895):

انطلقت من ورقة في النصف الثاني من عام 1851 بقيادة الشريف محمد بن عبد الله[2] الذي ينحدر من نواحي عين تيموشنت بالعمل على استقطاب قبائل وزعماء شمال شرق الصحراء، وامتدت إلى تقرت وأقسام من وادي ميزاب، وجبال عمور، وأولاد نايل، وزحف المجاهدون في السنة التالية على القبائل الموالية للفرنسيين في الأغواط والجلفة وتغلبوا على العديد منها وأخذوا مواشيها، ودخلوا مدينة الأغواط في نوفمبر 1852.

وحشد الفرنسيون قوت كبيرة في السنة التالية ضد الثورة قادها الجنرالات السفاحون يوسف وبليسي ومكماهون ودعمها كثير من الخونة، وقام الغزاة بمهاجمة المجاهدين والقبائل الموالية لهم، وارتكاب فضائع في منتهى الضراوة في حق السكان، خاصة في مدينة الأغواط التي انتهكوا بها الأعراض بالحدود وذبحوا الآدميين بالجملة لمدة ثمانية أيام "حيث حفيت السيوف "في ديسمبر 1852 "وظلت الغربان والنسور تحوم فوق المدينة مدة شهر تتعقب الحيف" .

واصل الشريف محمد وإخوانه تحدي القوات الفرنسية وأعوانها وتهديد المراكز الاستعمارية المتقدمة وعمدت فرنسا أمام عجزها عن القضاء على الثورة إلى حمل[3] القبائل الجزائرية المتعاونة منها

[1] شير بلاح، المرجع السابق، ص 129.

[2] يصل نسب محمد بن عبد الله إلى أولاد سيدي أحسن بن يوسف قرب تلمسان، واسمه حسب الوثائق الفرنسية إبراهيم بن أبي فارس، أتم تعليمه وحفظ القرآن الكريم في قبيلته ثم انتقل بعائلته إلى تلمسان حيث اشتغل معلما للقرآن الكريم في زاوية أولاد سيدي يعقوب، أنظر : بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 198.

[3] عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 568.

خاصة أولاد سيدي الشيخ بقيادة الباشا حمزة على بذل المزيد من الجهود لتطويق وضرب المجاهدين والقبائل الصامدة، وتمكنت بضربها الجزائريين يبعضهم من إجبار القبائل الثائرة على الاستسلام، فاضطر الشريف محمد بعد انكساره في معركة نفوسة شمالي ورقلة خريف عام 1853 إلى اللجوء إلى منطقة الجريد بتونس شهورا .

عاد الشريف إلى الجزائر في سبتمبر 1854 ليستأنف جهاده بمنطقتي ورقلة وتقرت، ولكنه لم يصمد طويلا أمام الغزاة وأعوانهم الذين تغلبوا عليه في معركة ماغارين (8 كم من توقرت) في نوفمبر التالي فانسحب ثانية تحت وطأة مظاهرات العملاء إلى الجريد التونسي لالتقاط أنفاسه حتى العام 1858.

ثم رجع مرة أخرى إلى الجزائر في تلك السنة مجددا نشاطه إلى أن أسره زعيم أولاد سيدي الشيخ الباشا سي بوبكر ولد حمزة في أواخر عام 1861 فسلمه إلى الفرنسيين الذين حبسوه بسجن عسكري جنوب فرنسا، ثم حولوه إلى عنابة التي أقام بها تحت الإقامة الجبرية زمنا.

لكن الشريف محمد تمكن من مغادرة عنابة، وانظم إلى ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت عام 1864،ثم إلى ثورة المقراني عام 1871 ولاذ بعدها ثالثة بتونس وقد واصل محمد بن عبد الله نشاطه المتقطع ضد فرنسا في كل من تونس وليبيا إلى أن توفي عام 1895 فيمكن لذلك تسميته "المجاهد الأبدي .

ولكن صفة المقاومة لم تطوي باعتقال شريف ورقلة أو غيره من الأشراف والقادة، فمقتل بوزيان وبوبغلة، واعتقال لالة فاطمة وشريف ورقلة لم يوقف عجلة التاريخ ولم يكبح جماعة المقاومة وسنرى أن عقد الستينات كان مثل عقد الأربعينيات والخمسينات سلسلة أيضا من المصادمات القوية مع العدو، ولكن هذه المرة كان ضد السياسة التي أتى بها نابليون الثالث[1] ومن بينها:

ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864 – 1881 م):

فجاءت ثورة أولاد سيدي الشيخ بسبب سياسة الحكومة والمكاتب العربية، فلم يكن الأهالي يجهلون النظريات حول معسكرات القبائل والمشاريع السلب التي ستكون ضحيتها، وكان الضباط الذين استدعوا إلى الخدمة في ايطاليا أوفي المكسيك مع أحسن الجيوش، غالبا ما يستخلفون بالأغبياء

[1] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 129.

وعديمي المهارة ولقد أثارت عمليات تعيين القادة في القبائل التي ينتمون إليها، احتجاجات عنيفة حيث أدان المستشارون العاملون بلهجة شديدة سوء أساس فرض الضريبة والتحصيل التعسفي للضرائب المفروضة إلى الأهالي وتجاوزات المكاتب العربية.[1]

كان يمكن الاعتقاد بأن الأقاليم الجنوب كانت تعيش في سلام طالما استطاع الخليفة الوافي حمزة وابنه بوبكر أن يخضعا إلى طاعتهما فرقة من قبيلة المرابطين الكبرى للبدو الرحل من أولاد سيدي الشيخ الشراقة الذين انتسبوا للجزائر بموجب معاهدة 1845 ولكن فور وفاة حمزة ورد في أوساط القبائل أن الفرنسيين هم الذين قاموا بتسميه[2]،وكتب الجنرال ديريكاقي بهذا الشأن أنه "منذ ثلاث أو أربعة سنوات والغضب والاستيلاء يتراكمان في صمت وفي ربيع 1864 طفح الكيل، وكان أنفه حدث كفيل بإشعال فتيل فتنة لا تحمد عقباها، ولتفادي ذلك كان التعامل بدبلوماسية دقيقة، واستعجلت السلطة العسكرية الأمر بإجراءات غير موفقة حيث قامت أولا بتعيين خلف لسي بوبكر بأخيه سليمان بن حمزة، في رتبة باش أغا وكان إذلال قائد من الأهالي لا يزال نفوذه قائما أمرا خطيرا، وارتأى[3] المكتب العربي لجيريفيل الذي ندد بتجاوزاته، ضرورة تأكيد نفوذه بأعمال تبرز السلطة، ففي يوم من الأيام، أمر بالقبض على خوجة الباشا أغا نفسه الذي احتج على موقف الصبايحية وأمر بضربه أمام الملأ، وكانت هذه العقوبة التي تعد تافهة في حد ذاتها باعتبارها ممارسة جارية "الحادث الصغير الذي تحدث عنه ديريكاقي، وفور ذلك قام سليمان الذي حرضه عمه الأعلى،بدعوة الأهالي التابعين لقيادته إلى التمرد (مارس 1864) وكان من الممكن إخماد الانتفاضة بسرعة، ولكن المارشال بيليسي رفض اتخاذ الإجراءات الفورية التي أمر بها مارتم براي، وقرر ترك التمرد يتطور[4]، وورد في أوساط العسكرية أنه كان يريد إثبات عجز سلفه روندون الذي كان ينتقد بشدة حين كان وزيرا للحرب، كما رفض إرسال الفيالق العسكرية وبعث في اتجاه جبل عمور رتلا صغيرا بقيادة العقيد بوبراترbeaupretr القائد الأعلى لدائرة تيارت، وباغت سي سليمان هذا الرتل في

[1] عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 568.

[2] أبو القاسم سعد الله المرجع السابق : المرجع السابق، ص 354.

[3] عثمان سعدي المرجع السابق، ص568.

[4] تبشير بلاح : المرجع السابق، ص130.

ليلة 7 أبريل في عوينة بوبكر (رتل بوبواتر على بعد 30 كلم شرق جيريفيل) وانظم الصباحية والقوم إلى صف المتمردين، وبعد أن أقام الباشا أغا بقتل العقيد بطلقة نار، قتل هو الآخر بموجب أمره.[1]

اهتزت الجزائر بأكملها لخبر فقدان الفصيلة العسكرية حيث لم يعد منهم إلى فرندة سوى ثلاثة أفراد وسلمت السلطة العسكرية مكرهة بتبليغ نشرية منتظمة عن العمليات إلى الجرائد وذلك نظرا إلى رداءة الوضع الذي ازداد خطورة[2]، وأخذ سي محمد الأخ الأصغر لسي سلمان، قيادة الانتفاضة التي امتدت إلى جبل عمور بالتيزي وبلغت بلاد فليته التي أثارها المرابط سي لزرق ووصلت الى الظهرة، وامتدت شرارتها إلى غاية منطقة القبائل الشرقية وكانت مسؤولية القمع تعود أولا للجنرال مارتمباري الذي أصبح يتمتع بكل المبادرات بعد مرض ووفاة بيليسي الذي خلفه بالنيابة (من 23 مايو إلى أول سبتمبر 1864) ثم أسندت المهمة إلى ماك ماهون[3] الذي وضع لها حدا بصفة مؤقتة وأرسل مارتم براي رتلا بقيادة يوسف إلى الأغواط، وكلف الجنرال ليبرت liberté بضمان الاتصال بين أسلاك الجزائر ووهران في السرسو[4]، واعتقدت ارتال مارتينوود يليني أنها قضت على التمرد في الجنوب بعد نجاح الطفيف المسجل في ضواحي جيريفيل وستيتن (25 كلم إلى الشمال الشرقي) والقصر الأحمر (30 كلم جنوبا)، وفي قبيلة فليتة يتم ضرب وقتل سي لزرق (3 يونيو1864) الذي سلب ونهب زمورة (19 كلم جنوب شرق غليزان) وأحرق عمي موسى وكان يعتقد أنه تم القضاء نهائيا على التمرد في أبريل 1965 غير أن الإحداث استمرت في الجنوب الوهراني حيث زاد تدخل أولاد سيدي الشيخ الشراقة الانفصاليين والذين لجئوا إلى المغرب، في تأزم الوضع وفي خلال عدة سنوات أثار المرابط بوعزة ولد العربي الفتنة في عمالة وجدة وفي ربيع سنة 1870م قاد الجنرال و يمفن Wimpffen حملة في منطقة وادي غير العلوي دون التمكن من الاستيلاء على قصر عين الشعير (77 كلم شمال غرب كولومب بشار) لقهر قبائل اتحادية زغدو الذين اهتموا بشن هدمات في الجزائر، واتهم المعمرين مرة أخرى المكاتب العربية بالتسبب في إثارة أحداث الشغب لمنح الإصلاحات

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 719، 720

[2] عبد القادر طالب: المرجع السابق، ص 221.

[3] العربي منور: المرجع السابق، ص .212.

[4] مالك بوحوص ثورة أولاد سيدي الشيخ، دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران،2009 م،ص 5

التي تضعف السلطة العسكرية، وألفت المعارضة على فشل "حملة جد داهية" التي كشفت طيش القيادة وعجزها.[1]

ثورة الزواغة وفرجيوة: 1864:

كانت منطقة فرجيوة تشتهر بعائلة بوعكاز بين عاشور التي نزحت إليها من وادي الزناتي خلال عهد الأتراك، ولعب زعماؤها دورا بارزا في أحداثها، وتولى الحاج بوعكاز بن عاشور مشيخة فرجيوة من طرف الحاج أحمد باي عام 1834 واشترك معه في حروبه ضد الفرنسيين، واتسع نفوذه حتى شمل كل مناطق[2] فرجيوة، وساحل البابور وبني فرغال، وأولاد عمران، وأولاد سيدي علي، والرواشد، وسواحل جيجل وبعد احتلال الفرنسيين لمدينة قسنطينة، عينه الماريشال فالي شيخا على فرجيوة تحت إمرة الخليفة بلحملاوي، واشترك في عملية استكشاف الطريقة بين قسنطينة وسطيف القافلة فالي التي ستعبر مضيق البيبان في أكتوبر[3] 1939،وتأمر على رئيسه بلحملاوي ولفق له تهمة فعزله الفرنسيون ونفوه مدة إلى تونس على أن يحل في مكانه وفي عام 1850،اقتيد إلى قسنطينة، ورافق سانت أرنوفي الحملة العسكرية الضخمة على بلاد البابور في العام الموالي بين قسنطينة والقل وجيجل، واستعمل كأداة لإخضاع السكان، ومنح نيشان الشرف بعد عودته، وأذن له بالذهاب إلى الحج لعدة شهور، وخلال السنوات التالية، اشترك مع الفرنسيين في كل العمليات العسكرية التي شنها الجيش الفرنسي على هذه المنطقة من عام 1861،ثم تغيرت الأوضاع عليه وأصدر الجنرال ديفوقرار في شهر نوفمبر بإبعاده من فرجيوة إلى قسنطينة، وقسمت ناحيته إلى منطقتين اثنين، فرجيوة، وعين على رأسها أحمد خوج والبابور والدهامشة وعين عليها سي أحمد بن الدارجي وكلاهما من أقاربه، وكان ذلك بداية الانهيار مركزه ونفوذه وضعف شخصيته، فأخذ يميل هو الآخر إلى الثورة[4]، أما الزواغة فقد اشتهرت بها عائلة أولاد ابن عز الذين كانوا يتولون مناصب في عهد الأتراك واشتهروا بعد الاحتلال الفرنسي بإثارة الاضطرابات، وعندما غزا الجنرال بيدو مناطق بني قايد وبني خطاب وأولاد

[1] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 721.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص355.

[3] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 721.

[4] إبراهيم مياسي، احتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية،1837-1934،دار هومة، الجزائر، 2009 م، ص 291.

عبدون عام 1847 م، تمهيدا للتوسع الاستعماري في البابور، وضع أولاد بن عز الدين أنفسهم تحت تصرف السلطات الفرنسية.[1]

وبرز بورنان كزعيم مشاغب، وحاول أن يستغل أحداث ثورة الزعاطشة لإثارة السكان فاقترح ابن عاشور على السلطات الفرنسية أن تعينه قائدا على المنطقة، فأخذت برأيه وأعدته مشروعا واسعا لاحتواء زعماء ابن عز الدين، فعين بولخراص قائدا على هوية وبني تليلان وبني إبراهيم، وعينت الشيخ محمد بن عز الدين قائدا على الزواغة وأولاد عسكر، وأولاد يحي وأولاد موات، وعينت بورنان قائدا على حوض الوادي الكبير واشترك بورنان بعد ذلك في حملة سانت أرنو الكبيرة عام[2] 1851، وبقي على إخلاص حتى عام 1858 ثم تغيرت الأحوال والأوضاع ضده فأتهم بإشعال الحرائق في غابات الفرنان، ومهاجمة الشيخ بوطمين في الضفة اليسرى للوادي الكبير، وبقطع الهاتف بين جيجل وقسنطينة وقتل العمال الثلاثة بالميلية، وتشجيع الناس على الثورة وحمل السلاح، كما ادعى فبرر ذلك، وقامت السلطات الفرنسية بإعداد ملف كبير ضده وصفت معه الحساب في ربيع عام 1860،إذا اتهمته الجنرال ديفو بتحريض الناس على عدم دفع الضرائب ومهاجمة قواته في سيدي معروف، وبادر باعتقاله هو وابن أخيه عز الدين بن الشيخ محمد وقام بتصفية نفوذ أسرته كلها ماعدا اثنين وهما: بولخراص، الذي أبقي قائدا على بني يدير في جيجل منذ عام 1859 م، فقد أبقى عليهما، وقد قدم بورنان وابن أخيه عز الدين الى مجلس حربي، ونفي إلى تونس حيث مات بورنان وسمح لولديه عادة بالعودة إلى الجزائر .[3]

لقد ساد الهدوء منطقة الزراعة وفرجيوة حتى مطلع عام 1864م[4]،ثم اندلعت فيها الأحداث وارتمى فيها كل أفراد أولاد بن عز الدين وأولاد ابن عاشور الذي استطاعوا أن يلحقوا بها ومن أهم هذه الثورة حسب رأي شارل فيرو:

---

[1] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص722.

[2] يحي بوعزيز :موضوعات من قضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، المرجع السابق، ص50.

[3] عبد الحميد زوزو : الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي، ج 1، المرجع السابق، ص 150.

[4] يحي بوعزيز :ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون،دار البعث، الجزائر،1980، ص 101.

– تأثير أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت بالبيض، وسنين بالجنوب الوهراني، وانتشرت أحداثها في معظم أنحاء الجزائر الغربية والوسطى، ووصل تأثرهما إلى شرق الجزائر القسنطيني .

– تأثير ثورة علي بن غذا هم بتونس التي اندلعت ضد الباي الذي كان ألعوبة في يد القناصل إلى جانب، ووصل تأثيرها إلى الشرق القسنطيني عبر الحدود الشرقية، خاصة مدينة الكاف التي كان يستقر بها عدد كبير من اللاجئين الجزائريين المنفيين، ويقومون بالدعاية الواسعة ضد الاستعمار الفرنسي ويبحثون على محاربتهم.[1]

– برز عدد رجال الدين والمتقدمين الرحمانيين بالمنطقة، قاموا بحث الناس على حمل السلاح والثورة ضد المستعمرين الفرنسيين وأعوانهم، ومن بين هؤلاء:

الشيخ حجوج بميلة: الذي ادعى للناس بأنه تلقى تعليمات بالحجاز في السنة الماضية من طرف نائب السلطان العثماني بأن يقوم بالثورة ضد الفرنسيين ويدعو السكان لها.[2]

– الشيخ مادي محمد مقدم بالطريقة الرحمانية بالزواغة، الذي كان له أنصار كثيرون في مدينة قسنطينة نفسها، فحثهم جميعا على الثورة وحمل السلاح في الاجتماع الذي عقد بمنزله يوم عيد الفطر لعام 1281هـ (10 مارس 1864)، وأكد لهم بأنه بعد ثمانية أيام ستندلع الثورة، ووفى بوعده، وانطلقت حوادث العنف فعلا يوم 18 مارس 1864، بالهجوم على برج القايد حموبقرية الزغاية، الذي خلف بورنان في منصبه، وعقد أولاد بن عز الدين وأولاد بن عاشور في قسنطينة، والقائد بولخراص في جيجل وعبودة وعلاوة، فان معظم أولاد ابن عز الدين القاطنين بقسنطينة التحقوا بالثورة، ولحق بهم إخوانهم المنفيون بتونس خلال شهر جوان وحدثوهم من أخبار ثورة بن عذاهم، وأشاعوا بينهم بأن سفنا حربية محملة بالسلاح هي في طريقها إلى تونس من القسطنطينية[3]،وأن السلطان العثماني عبد العزيز.

نفسه سيطل إلى الجزائر قريبا ليحررها من الغزاة الفرنسيين الأجانب، وقد تصدى الثوار القوات الجنرال بيرقو التي كانت تقدر بحوالي عشر آلاف جندي وهاجموه في برج القانون قرب وادي الحليب وأرغموه على نقل معسكره إلى أطرف الوادي الكبير ليدافع عن نفسه وعن قواته، ثم استدعى إلى

[1] يحي بوعزيز :موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، المرجع السابق، ص 51.

[2] نفسه، ص52.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص101

منطقة الحضنة وبوسعادة ليواجه أحداث ثورة أولاد سيدي الشيخ التي وصلت إلى هناك فاستخلف في مكانه القائد ابن حبيلس كبديل القائد حمو الدراجي صهر بوعكاز بن عاشور ولكنه واجه صعوبات كبيرة، لأن الناس رفضوا طاعته، وامتنعوا عن دفع الضرائب له وحاولوا اغتياله، وأرغموا عمال طريق شعبه الآخرة في عموشة على التوقف عن العمل، وخربوا محطة العمل وهاجموا زمالة قائد أولاد صالح بعموشة، وبرج تاقيطونت العسكري، وبرج القائد حمو أو عاشور والقائد أولاد سعيد بن عبيد في دراع القائد بني سليمان وساحل قبلي، ومعسكر أوقاس على ساحل بجاية، وخربوا قرية الدهامشة، واضطر الفرنسيون أن يجندوا قوات أخرى بقيادة الكولونيل أوجو والجنرال بيرقو الذي عاد مرة أخرى إلى البابور بعد أن سادت الأوضاع كثيرا ولم تنته حوادث الثورة هذه حتى صيف عام 1865 م.[1]

ثم ساد الهدوء مرة اخرى منطقة البابور لغاية 1871 م، حيث اندلعت الثورة مرة أخرى بأولاد عيدون في الميلة في شهر فيفري، ومعظم مناطق البابور بعد ذلك وحمل السكان السلاح بصورة جماعية بعد اندلا ع ثورة المقراني والحداد بمجانة وصدوق في مارس وأبريل.[2]

ثورة الصادق بلحاج: أخضع الفرنسيون بلاد القبائل لكن الثورات استمرت في سائر إنحاء عمالة قسنطينة وذلك في السنتين التاليتين 1858-1860 وبخاصة في منطقة الجنوب، فبعد إخضاع منطقة القبائل قرر الفرنسيون إخضاع بقية العمالة القسنطينية وذلك في السنتين التاليتين 1858-1860 م وبخاصة في منطقة الجنوب، فبعد إخضاع منطقة القبائل قرر الفرنسيون إخضاع بقية العمالة وتوجهوا بجيوشهم اللجنوب وتصدى لهم عدد كبير من رؤساء القبائل أهمهم الصادق بلحاج الذي ينتمي إلى أولاد سيدي منصور بلحاج الذي ينتمي إلى أولاد سيدي منصور شيخ أولاد أيوب في جبل أحمر خدو بسفوح الاوراس

الذي سبق له شارك في ثورة سكان الزعاطشة سنة 1849 م إلى جانب الشيخ عبد الحفيظ مقدم الطريقة الرحمانية بخنقه سيدي ناجي، مساندة للشيخ بوزيان وسكان الواحة استمرت ثورة الصادق بلحاج تعد في السير حتى نوفمبر 1858 م، حيث أدركت القيادة الفرنسية خطورتها فقررت ضربها قبل استفحالها فتحرك جيش بقيادة الجنرال فاستو والجنرال ديغو اللذين اجتمع جيشهما في بسكرة يوم 1858/0/12،وتوجه الجيش الفرنسي إلى مشونش حيث واجه الثوار بقيادة الصادق

[1] شهرزاد شلي : المرجع السابق، ص70

[2] يحي بوعزيز : ثورات في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص101.

بلحاج في معركة ضاربة غير متكافئ [1]، اضطر قائد الثورة الانسحاب نحو الجنوب بعد أن تمكن من فك الحصار، لكن قوات من المرتزقة الجزائريين العارفين بوديان ومسالك المنطقة بقيادة القايد موهوب بوشنوف تمكنت من اعتراض الثوار في واد العرب يوم 20 / 1 / 1859 فاعتقلت قائد الثوار وأكثر من ثمانين من رفاقه، وعلى اثر إخماد الثورة قام الفرنسيون كعادتهم بحرق القرى وقتل النساء والاطفال وكانت الثورة الصادق بلحاج في بسكرة والخنقة والاوراس تأثيرها الكبير على قبائل المنطقة، فبعد أشهر في مارس – آذار سنة 1860 ظهرت بالحضنة ثورة بوخنتاش.

ثورة محمد بوخنتاش البارکتي:

هومن أولاد رحاب داعيا الناس للثورة، فتجمع الناس حوله، وساعد الثائر في تجميع الناس أحمد باي المنصوري والعربي قايد أولاد سحنون وانظم اليهم أولاد زهيرة وأولاد منصور[2] وامتدت الثورة لتشمل المنطقة الجبلية الممتدة بين سطيف والحضنة[3]، تمكنت القادة من جمع 800 مقاتل وتمركزوا في واد ذراع – البيضاء، وقام الخائن الشيخ بيبي من أولاد عمر بإبلاغ الفرنسيين في باتنة بمواقع قوات بوخنتاش ورفاقه تحركت عدة جيوش فرنسية[4]، فتوجه الكولونيل بان إلى بريكة، وتوجه الجنرال نيس دوماريست من سطيف على رأس قوات أخرى عسكر بها في شجرة أو اذا، والتحام الفريقان في معركة كبيرة صباح يوم 1860/03/25 في خنق أم الحمام، وسقط من الطرفين العديد من القتلى والجرحى لكن الفرنسيين تمكنوا من تخريب معسكر بوخنتاش في نفس اليوم ومساعده أحمد باي المنصوري إلى الجنرال نيم دوما ريست، أما العربي فاستشهد في المعركة.

ونجد أيضا أن الشعب تصدى لاستغلال الفرنسيين لغابات الفيلين فثارت في سنة 1858 قبائل ميلة وأضرمت النار في عشرات الآلاف من هكتارات فيلين حتى تحرم شركة فرنسية قررت استغلالها أثارت قبائل زواغة بالوادي الكبير وامتدت ثورتها إلى شرقي جيجل فأرسل جيش فرنسي كبير دخل في معارك مع الثوار الذين لم يصمدوا أمام قوته وذلك سنة 1860 م.[5]

---

[1] شهرزاد شلي : المرجع نفسه، ص70

[2] عثمان سعدي : المرجع السابق، ص 571.

[3] شهرزاد شلي : المرجع نفسه، ص70.

[4] حيي بوعزيزة: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب 120، المرجع السابق، ص 53.

[5] عثمان سعدي : المرجع السابق، ص572.

ثورة بوشوشة:

ومن الثورات التي ظهرت في هذه الفترة ثورة محمد بن التومي بوشوشة، بحيث تمركز في بداية تحركاته بواحة عين صالح وبايعه قبيلة الشعانبة في بداية 1870 وامتدت حركته من ورقلة ومنها راح يهاجم المتعاونين مع الفرنسيين ويدعو القبائل لحمل السلاح والمقاومة، هاجم في أفريل مدينة الشيعة وفي 5 مايو استولى على مدينة متليلي بعد أن حاصرها عدة أيام، وصار يسيطر على الجنوب، هاجم ورقلة وهزم حاميتها العسكرية الفرنسية واستولى عليها وعين ابن ناصر بن شهرة خليفة عليها وجعل منها قاعدة[1] للثورة، هاجم قمار بوادي سوف وهزم القبائل المتعاونة مع الفرنسيين في 1871/3/0 وفي 13 مايو هاجم تقرت وهزم القبائل المتعاونة مع الفرنسيين، وعين بوشمال بن قبي آفا عليها، وعاد لعين صالح وكون قيادة ثلاثية لثورة تكونت منه ومن محمد بن عبد الله وابن ناصر بن شهرة، راحت تنظيم الثورة في المناطق التي تسيطر عليها والتي تمتد من عين صالح جنوبا وأولاد جلال شمالا ووادي سوف شرقا، إلى أن اتصل بهم الزبير من أولاد سيدي الشيخ فعينه بوشوشة مسؤولا على مدينة ورقلة، وتستمر المقاومة إلى غاية 1875 م حيث صدر عليه بالإعدام.[2]

إذن فمن خلال المقاومات المختلفة، والتي قادها مشايخ القبائل يتبين لنا أن سياسة نابليون الثالث والتي ترجمها في مشروع المملكة العربية عرفت ردود أفعال متباينة بين مكونات الشعب الجزائري خاصة بعد إصداره المرسوم سيناتوس كونسيلت الأول الذي هدف إلى تفتيت القبيلة والقضاء على وحدتها .

مصير نابليون الثالث ومصير سياسته

كان مؤتمر باريس في عام 1856 م هزيمة للسياسة الروسية وانتصار لنابليون الثالث الذي أصبح رجل أوروبا القوي بعد حرب القرم، لكن موقف إمبراطور فرنسا لن يلبث أن يتزعزع بسبب السياسة التوسعية والتنافسية التي حاول إتباعها في وجه الدول الأخرى، وقد برز هذا التراجع في وضع

[1] يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص103.

[2] – شهرزاد شلي : المرجع السابق، ص72.

فرنسا الدولي خلال حرب الانفصال الأمريكي وبرز بروسيا بقيادة بسمارك[1] التي عملت على توحيد الدول الألمانية.[2]

إن سياسة نابليون الثالث الخارجية التي أدت في النهاية إلى القضاء على حكمه فإنا نجزم بأنه كان متعاطفا مع الحركات القومية والتحررية في أوروبا ولكنه كان يفتقر إلى الاستمرار والتشبث بموقفه وخاصة في أيامه الأخيرة، ففي عام 1863 عند وقوع الثورة في بولندا اتخذ موقف المدافع عن البولنديين فأهانا روسيا وأغضبها بينما لم يساعد البولنديين وأخطر من ذلك أن نابليون لم يقدر أن نم والشعور القومي في ألمانيا جدير بأن يخلق منافسا قويا لفرنسا ولم يكن وحده في هذه العقلة بل أن الجميع قد استهانوا بروسيا وقوتها قبل عام 1866 م[3] في ذلك العام بعد هزيمة النمسا الفاتحة، اقتنع الإمبراطور بعد فوات الأوان بضرورة العمل على المحافظة على التوازن الدولي بعدم السماح لروسيا بمزيد من التوسع ولكن مستشاريه في باريس كانوا منقسمين إلى فريقين، ولم يوافق نابليون الثالث في القرار الذي توصل إليه ليرضي الطرفين فأثار غضب بسمارك باقتراحه التوسط في الأمر، وقد أدت المناقشات الخاصة بتعويضات على نهر الراين إلى أزمة لكسمبرج في عام 1868 م وكان لنشر المعاهدات السرية مع الولايات الألمانية الجنوبية أثرها في أنه بعد عام 1868 م لم يعد هناك احتمال لعودة التعاون الفرنسي البروسي، ومع ذلك لم يفطن نابليون الثالث إلى الاحتياط لهذا أمر باتخاذ موقف يقوي من مركزه إزاء موقف بروسيا العدائي[4]، سولم تلبث مصيبة المكسيك الفادحة أن جعلت نوره يخبو، فقد أعادت فرنسا تنظيم مستعمراتها في الخارج بل وزادت من رقعتها، كان يؤمن بحرية التجارة فأفادت فرنسا اقتصاديا من هذا الاتجاه كما اخذ وحكم أسرة اورليان في متابعة تثبيت أقدام فرنسا في الجزائر فأتم ذلك، وقد أعلن في إحدى خطبه في عام 1852 م أن فرنسا لن تتنازل عن

[1] بسمارك: سياسي برسي كبير ومن أهم العاملين على توحيد ألمانيا،تولى منصب المستشرية من عام 1871 م حتى عام 1890 وتعتبر أهم منجزاته تحقيق الحلف الداخلي واقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية ثم وضع بعض التشريعات الاشتراكية،أما في نقل السياسة الخارجية فقد كان أعظم ما أنجزه هو تأمين مكانة كبرى في السياسة الأوروبية لروسيا ثم فيما بعد لألمانيا الموحدة وذلك بعد سلسلة من الحروب الناجحة ضد الدنمرك عام 1864 والنمسا عام 1866 م وفرنسا عام 1870 م-1871 أنظر: عبد الوهاب الكيلالي، المرجع السابق، ص 543

[2] رعد مجيد العاني: المرجع السابق، ص 95.

[3] زينب عصمت راشد : المرجع السابق، ص325.

[4] رعد مجيد العاني : المرجع السابق، ص114.

هذا الفتح وفعلا لم يحدث ذلك إلا بعد مضي ما يزيد على مائة عام ولكن استمرار قيام الثورات بالجزائر وانتشار الطاعون بها يجعل من الصعب على فرنسا إدانتها بل والاستفادة منها.[1]

ففي ظل هذه الظروف نجد الإمبراطور قد قام في سبيل تهدئة مخاوف الرأي العام بتكليف الكونت لوهون (le hen) بمهمة استطلاعية، وهومن المقربين إليه والمستشار في الهيئة التشريعية الذي جاب المستعرة من 29 أبريل إلى 17 يوليو1868 م، ولقد كان مكلفا بدراسة أسباب المجاعة والتغيرات التي يجب إدخالها على الإدارة ومن خلال الظروف التي باشر فيها التحقيق نال تعاطف المعمرين الذين قدموا له مخططات الاندماج والاستقلال، ولكنهم أدانوا النظام العسكري بالإجماع، ودافع الضباط والعرب المقيمون في مقاطعة قسنطينة عن نظام السيف وأعلن لوهون أنه من أنصار الإعلان بأن كل إقليم قبائلي تطبق عليه العمليتان الأولى والثانية لقرار مجلس الشيوخ لسنة 1863.[2]

يعتبر إقليما مدنيا وأنه يسند مهمة تحديد وعطاء وتحصيل ضرائب الأهالي فقط لأعوان المالية وسيوظف أعضاء المجالس العامة للانتخاب ولأول مرة، وخلال المناقشة التشريعية التي جرت يومي 13 و14 أبريل 1869 م، ساند نائب من اليمين ورجل يحظى بثقة الإمبراطور التعديل الذي اقترحه اليسار في موضوع الملكية الفردية، وهي على الرغم من رفض المعارضة، فإنه كان يجب أخذ انتقادات الخطباء نظام السيف، وبعين الاعتبار.[3]

وشجع ذلك المارشال نيل على قيامه في 5 مايو1869 م بإنشاء لجنة الدراسات برئاسة المارشال روندون حيث تحصلت شخصيات فرنسية سامية وجنرالات موالين للعرب على أغلبية واسعة، ولم يكن المعمرون ممثلين فيها، سوى فرديناند بارو(Ferdinand barrot) أما لوهون لم يكن ممثلا فيها واستدعيت اللجنة المناقشة دستور للجزائر، يشرف مجلس الشيوخ على تسويته وفقا لمخطط دقيق أعده وزير الحرب، وكان المشروع النهائي من تحرير عضوم جلس الشيوخ أرمان بيهيك.[4]

أبدت اللجنة تأييدها للإبقاء على صنفين من الأقاليم، الإقليم المدني الذي أصبح مندمجا ويضم 800.000 نسمة بدلا من 478.000 وهكذا حكمت اللجنة على الممكلة العربية المنفصلة عن المنظمة المدنية بمؤسسات ثابتة ووافقت على التوسيع اللامتناهي لإقليم المدني ولضمان

[1] رعد مجيد العاني: المرجع السابق، ص 115.
[2] شارل أمدري جوليان: المرجع السابق، ص 742.
[3] جمال خرشي : المرجع السابق،، ص 265.
[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص، 742

وحدة المسؤوليات والرؤى والعمل فقد تم إنشاء حكومة عامة بدرجة وزير وستكون مصالح العدالة والديانات والتعليم العمومي والجيش والبحرية ومصالح ملحقة فقط وهكذا يتم استحداث اللامركزية واسعة وقوية[1] ولم يتمكن المعمرون من إنجاح المشروع الاندماج التام وكانوا يخشون توسع سلطات الحاكم الذي قد يكون عسكريا، وينفصل ولاة المقاطعة المدنية الثلاث عن الوصايا العسكرية ويتم انتخاب المستشارين العامين الذي ارتفع عددهم ليصبح ضعف عدد ممثلي الأهالي، ويتمثل الشيء الجديد الذي جاء به المشروع في إنشاء مقاطعات للأهالي تحت إشراف الضباط[2]، وعارض الجنرالات الاقتراحات التي قدمها المدنيون والقاضية بفصل المهام العسكرية من مهام الإدارية، وكان المندوبون العرب، حسن بن بريهمات بالنسبة للجزائر والمكي بن باديس، النسبة لقسنطينة وأحمد ولد القاضي بالنسبة لوهران، الذي اختارتهم اللجنة في كل مجلس عام ينحدرون خصوصا من الطبقة الأرستقراطية الأهلية، وكانت ردودهم على الأسئلة التي طرحتها عليهم اللجنة متماثلة حيث لم يرجعوا سبب المجاعة على نمط الزراعة الذي كان مكيفا للأرضية بصفة تقليدية وانما للكوارث المتوالية، وكانوا يشتكون من السلبيات التي أفرزتها مجاوزة الأوروبيين خاصة من خلال الاحتجاجات التي كانت تبررها البهائم الضالة، كما احتجوا على محاكمات بشأن ابتزاز الإقطاعية العربية.[3]

وفي مجال المزارع أكدوا أنه لم يعد هناك أي تقسيم وأنه يتعين على حل عائلة "لا يهمنا سوى المصالح الفرد الواحد "أن تحتفظ بقطعة أرضها وأن تبقى المراعي على الشيوع كانوا يرتأون ضرورة إعادة فرض الضريبة على العرب على أساس قواعدها الشاقة، ولم يكن التنظيم البلدي يخدم سوى مصالح الأوروبي بين أن الجزائريين كانوا يمونون جميع الموارد وكان من شأن تعيين الأهالي في منصب نائب رئيس البلدية التخفيف من حدة ذلك الظلم كما أن التنظيم العام للجماعات كان يسهل توظيف الضرائب المفروضة على الدوائر لصالح هذه الدواوير[4]،وفي الأخير أثنوا كثيرا على إدارة المكاتب العربية وتعارضت وجهات نظر المندوبين مع وجهات نظر المعرين حول القضايا الجوهرية كالملكية والجباية وكانت تتطابق وتصورات الضباط الذين قيل أنهم لقنوا درسا، قد يكون الأمر واردا، ولكن ما لا شك فيه أن العرب يدركون بوضوح أن الضباط كانوا يحمون مصالحهم الحيوية من أطماع

[1] جمال خرشي : المرجع السابق، ص265.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص، 743

[3] جمال خرشي : المرجع السابق، ص 266. – شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص 743.

[4] جمال خرشي : المرجع السابق، ص266.

المعرين الذين كانوا يحظون بدعم الإدارة المدنية، أماني المجال المالي[1]، فلقد اقترحت اللجنة وضع مصاريف الوزارات الخاصة على عاتق الدولة وانشاء ميزانية محلية يصوت عليها مجلس أعلى يختار المستشارون العامون أعضاءه، ولم يتأثر النظام القضائي كثيرا بالتعديلات التي كان من أهمها عدم قابلية عزل القضاة وكان من نتائج عملية توسيع سلطات الهيئة التشريعية التي منحها كلا مجلس الشيوخ الصادر في 6 سبتمبر 1869 المبادرة بالقوانين أنها جعلت اللجنة تخصص لها قوانين مدنية وإجرامية وسياسية بالإضافة إلى التصويت على الضرائب الدولة، وفي كل دائرة، كان ينتخب المواطنون الفرنسيون نائبا واحدا بيد أن الأهالي والأجانب سيشاركون في تعيين أعضاء الجمعيات المحلية، وقام مجلس الوزراء بتعديل مشروع قرار مجلس الشيوخ[2]، وفقد الحاكم منصبه كوزير، وفيما يخص انتخاب النواب في الإقليم المدني، فقد أجل الأمر إلى قانون يتولى تحديد النسبة والطريقة التي يساهم بهما المعمرون الفرنسيون والمعمرون الأجانب والأهالي في انتخاب هؤلاء النواب، وهذا أدى إلى استفتاء الشعبي في سنة 1870 م الذي ينتظر منه كسب ثقة الشعب الفرنسي مرة ثانية وابعاد التهديد الجمهوري نهائيا، أما الجزائريون فيعبرون عن معارضتهم الشديدة للإمبراطورية فمنذ صدور الرسالة الماريشال بيليس في 1863 م التي استعمل فيها كلمتي الجنسية العربية، والمملكة العربية، أصبح الكولون يمثلون أعداء للإمبراطورية، ويعلنون انضوائهم جميعهم تقريبا تحت راية الجمهوريين لا يحق الانتخاب في القطاعات الثلاثة الجزائر ووهران وقسنطينة إلا للمواطنين الفرنسيين وأعطت النتائج 11.080 صوتا بنعم و13.816 صوتا بلا، ولا يمكن قلب موازين هذا الاقتراع إلا بالتصويت عناصر الجيش والبحرية، مع أن حكومة نابليون الثالث ستزول فجأة عقب النزاع الفرنسي الألماني، وهكذا بعد إقناع نابليون الثالث أخذ أفراد أسرة الهوهنزلن في يوليو بالدخول في حرب ضد روسيا على الرغم من سوء حالة جيش فرنسا، من ضعف وخاصة عندما قارنوه بجيش بروسيا المدرب أحسن تدريب، ورؤى ضرورة استخدم التجنيد الإلزامي كما فعلت بروسيا لإعداد الجيش وقد ناد الإمبراطور بذلك ولكن المقامة والمعارضة كانت إزاء هذا الإجراء قد أعلن جميع المسؤولين عن خشيتهم من عواقب التجنيد الإجباري لعدم شعبيته كما كانت المعارضة من جانب الأحرار في البرلمان شديدة إزاء العمل على زيادة سلطات الإمبراطور عسكريا في الداخل[3]، وقد رأى نابليون إزاء ذلك أن يعهد إلى

[1] شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 744.

[2] نفسه، ص 744.

[3] جمال خرشي : المرجع السابق، ص267.

القائد نيل Niel بأن يقوم بالإصلاحات الضرورية في الجيش بمساعدة الهيئة التشريعية ولكن نيل لم ينجح في تحقيق ذلك، وهكذا كانت السياسة الليبرالية التي اتبعها الإمبراطور قد حدت من الحكم الديمقراطي في الداخل ولكنها أضعفت منه في الخارج أي في مواجهة أعدائها وهكذا سقطت الإمبراطورية نتيجة لخطأ الدبلوماسية وخطا في تقدير قوة صوتها بروسيا التي استهانت بها فرنسا ولم تعد العدة لمواجهتها ولذلك لا تعجب إذا قيل أن سياسة نابليون الخارجية كانت الفاعل الأساسي في سقوط حكمه والقضاء على الإمبراطورية الثانية.[1]

فلم يتمكن إذا نابليون من رؤية مشروعه للمكلمة العربية يتجسد أمامه ومن جانب آخر فقد كان هذا الإمبراطور لا يثق في الأقلية الكولونيالية التي تقد دائما للحيلولة دون مشاركة الأهالي في إدارة المستعمرة وفي الأخير أمل يكن نابليون الثالث يمثل في الحقيقة هذه الشخصية التي يصفها فيكتور هيغو (victor Hugo) بقسوة في العبارات التالية «أن هذا الرجل يكذب مثلما يتنفس الناس، فإذا أعلن أن نيته خالصة فخدروا وإذا أكد على شيء ما فلا تؤمنوه، وإذا خطب فافزعوا...».[2]

[1] شارل أندي جوليان : المرجع السابق، ص744.

[2] نفسه، ص 744.

خاتمة

وفي الأخير يمكن استخلاص النتائج التالية:

حاولنا أن نقف عند بعض المواقف التي ميزت سياسة نابليون الثالث هذه السياسية التي امتدت طيلة فترة حكمه 1852- 1870م وتوصلنا إلى العديد من النتائج أهمها : سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر كانت متقطعة في الكثير من المواقف مثلا عند قوله لأول مرة كان رافضا لفكرة الادماج والاستيطان ثم تراجع ليشجع ذلك بمختلف الوسائل.

سياسته لم تحقق في كثير من الأحيان نتيجة ايجابية بالنسبة للشعب الجزائري، إلا أن المشروع الذي أقامه الأمير عبد القادر ونابليون المملكة العربية" بقي فقط في ذهن نابليون ولم يحقق.

ظهور العديد من الشخصيات والنخب الجزائرية التي تبنت النضال العسكري ثم السياسة الدفاع عن حقوق الجزائريين وبروز المقاومات الرافضة لسياسة القهر والحرمان المتبعة من إدارة نابليون الثالث مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ، الشريف بوبغلة، ثورة لالا فاطمة نسومر.

سياسة ادماج الجزائر بفرنسا والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات لم تتجسد أبدا على أرض الواقع وذلك بسبب الكولون رغم الرسائل التي بعث بها نابليون الثالث مثل رسالته إلى بليسي.

زيادة قوة الكولون على حساب الأهالي خاصة مع تدعيم نزع ملكية الأراضي الصالحة للزراعة بواسطة العديد من القوانين والمراسيم منها قانون أول أكتوبر 1844، 21 جويلية 1846، 16 جويلية 1851، 30 أكتوبر 1858 التي تخدم الأوربيين وتسمح لهم بالاستيلاء على أراضي الجزائريين مساعدته للمعمرين في تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدالها بالمؤسسات الإدارية في جميع الميادين مثل تحويل المساجد إلى كنائس.

تمليك الفرنسيين مؤسسات جزائرية بعد نزعها من أصحابها وبناء العديد من القرى الاستيطانية خاصة في الغرب الجزائري مثل وهران وعين تيموشنت.

قيام الجزائريين بتشكيل نخب سياسية تدافع عنهم في الوقت الذي ملأت الجزائر بمستوطنين من مختلف أنحاء أوربا خاصة المالطيين والإسبانيين من ذوي السوابق العدلية والمتشردين والسجناء.

موت العديد من الجزائريين جراء المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر أثناء حكم نابليون الثالث، إضافة إلى تشجيع التبشير على يد الكردينال لا فيجري الذي أتى بالأطفال المشردين ووضعهم في مراكز خاصة ثم أتي بهم إلى الجزائر.

هذه السياسية التي امتدت طيلة فترة حكمه 1852 – 1870 تميزت بالتناقض الذي يظهر في ممارساته وفيما عرف بإصلاحاته ورغم دعم نابليون للكولون إلا أنهم هم أول من قاموا بالانقلاب وبد نقاط امبراطورية نابليون الثالث في 1870م.

قائمة المصادر والمراجع

1) مياسي إبراهيم ، **احتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية،1837–1934**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

2) مياسي إبراهيم: **المقاومة الشعبية**، دار المدني، الجزائر،2009 م.

3) الخطيب أحمد ، **حزب الشعب الجزائري**، ج 1 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

4) المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع.

5) أبوجزر أحمد شفيق ، **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف وأسرار**، دار هومة.

6) شقرون أحمد ، **تدور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر**، مجلة المصادر، ع17 (السداسي الأول 2008 م).

7) اكوست إيف وأخرون: **الجزائيين بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطنبول ومنصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية والجزائر،1984.

8) بحوص مالك، **ثورة أولاد سيدي الشيخ**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003

9) بلاح بشير: **نكرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000**، الطبعة 1، برج الكفان، الجزائر، 2013.

10) بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 –1989**، ج1، دار هومة عاصمة الثقافة العربية.

11) خرشي جمال: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر في 1830م، 1963**، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

12) خرشي جمال ، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830–1962)**، دار القصبة للنشر 2009.

13) قنان جمال: **مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882 –1914**، مجلة المصادر، ع التاسع، مارس 2004.

14) قنان جمال: **نصوص سياسة الجزائرية في القرن التاسع عشر 1830–1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

15) خوجة حمدان بن عثمان: **المرءآة**، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

16) سيدي صالح حياة: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871م.1895م)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م.

17) سيدي صالح حياة: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871–1895**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2012.

18) قطاس خديجة: **الحركة التشريعية الفرنسية في الجزائر 1830 –1871**، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، بحلب الجزائر.

19) قطاس خديجة: **الحركة التبشيرية في الجزائر**، 1830، 1871، المؤسسة الوطنية للفنون الطبعية، الجزائر، 2009م.

20) خضر خضر: **تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى 1789 – 1914**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998.

21) عصمت راشيد زينب: **تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر**، ج 1، دار الفكر العربي، (د. س . ن).

22) سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط.خ. ج1،دار الرائد، الجزائر 2009.

23) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية**، طخ ج 2، دار العرب الإسلامي بيروت لبنان.

24) سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية (1830–1900)**، ج1، ط1، دار البصائر، بيروت، 2007.

25) سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830، 1954**، ج4، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت.

26) سعد الله أبو القاسم: **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، 1830م، 1962**، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2007.

27) سماعيل زوليخة المولودة علوش: **تاريخ الجزائر في الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط1، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر،2013.

28) فركوس صالح: **المكتبة العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844–1871**، منشورات باجي مختار، عنابة.

29) فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، أبوبكر رحال، منشورات الجزائر للكتب، 2011.

30) الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، ج 1، دار الأمة للطباعة، 2009.

31) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين: **تاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، 1999، مصر .

32) عبد العظيم رمضان: **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**، ج 2، الهيئة البصرية العامة للكتاب، مصر، 1997 م.

33) بوطالب عبد القادر: **الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حلب التحرير**، منشورات حلب، الجزائر.

34) شلالي عبد الوهاب:**نظريات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن التاسع عشر**، دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية، دار الهدى الجزائر، 2006 .

35) زقب عثمان: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914 م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

36) بن داهية عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، 1962م**، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، 2008م.

37) بخوش عمار: **سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية المغربية**، تونس، ع 12، جويلية 1978، ص. 225.

38) عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2001م.

39) عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج 01، دار المعرفة.

40) عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815 – 1919 م)**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000 م.

41) طهبوب فائق وحمدان محمد سعيد: **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية، القاهرة، 2007.

42) فرنسوا جورج دريفوس ورد أن ماركس وريمون بودفان: **موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا**، ج 3، تر: حسين حيدر، منشورات بيروت، باريس، (د، س، ن).

43) ل . ج . شيني: **تاريخ العالم الغربي**، تر مجد الدين صفا ناطق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 م.

44) بوحوص مالك: **ثورة أولاد سيدي الشيخ**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009م

45) بن شوش محمد: **الغزو الفكري في الجزائر 1830 –1870**، مجلة المصادر، ع 18، السداسي الثاني (2008).

46) جودة محمد غريب: **موسوعة المعلومات الأساسية موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث**، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة،(د، س، ن) .

47) العربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشرة**، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

48) سعيدوني ناصر الدين: **عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود الباطني للإبداع الشعري**، الكويت، 2000م.

49) عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفتح الاقتصادي والاجتماعي، 1960، 1830م**، تر، جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، 1983م.

50) بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، دار البعث، الجزائر،1980.

51) بوعزيز يحي: **سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852–1870**، مجلة الثقافة، ع 50، السنة التاسعة، أفريل،1979

52) بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا في التاريخ الجزائر والعرب**، ج 1، دار الهدى الجزائر، 2004.

53) بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 – 1954**، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

1) WARNIER: **l'Algérie devant l'empereur**, challamel libraire; librairie éditeur, paris ;1865

2) Emerit marcel les méthodes coloniales de la France sous le second Empir revue africaine N 87 Ajourdan - 2 libaire edteur 1943.

3) CHARLETY SEIGNOBS.HISTOIRE DE France CONTEMPORAINE.DEPUIS LA REVOLUTION JUSQUA ALA PAIX DE 1919.TON 6=eme PARIS.

الملاحق

الملحق رقم01: نابليون الثالث

الملحق رقم02: معركة الزعاطشة

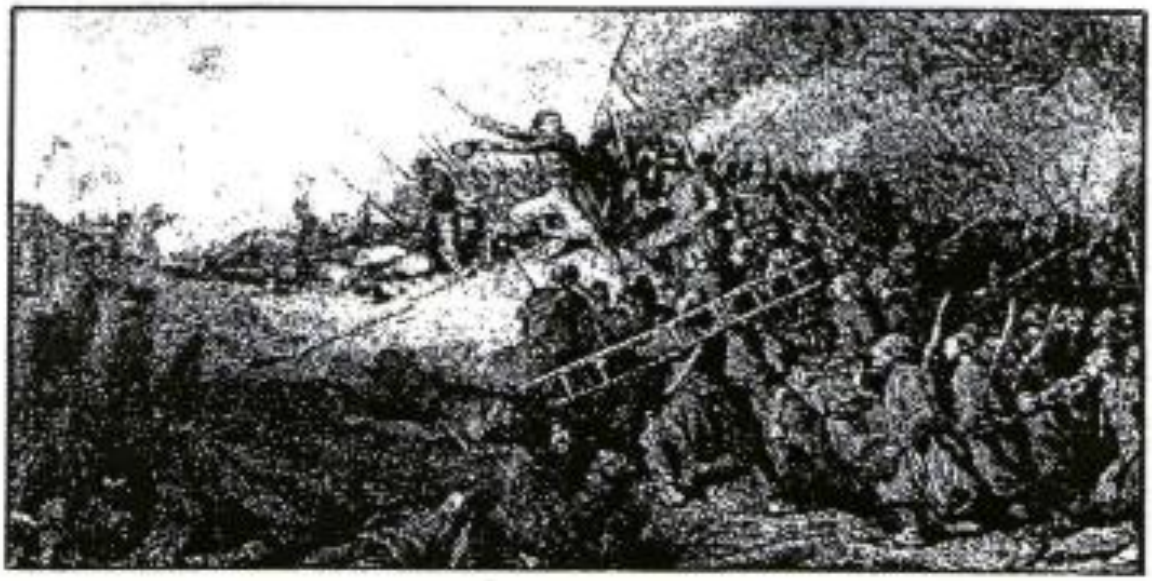

تفوق عددي كاسح للعدو في معركة الزعاطشة التي كانت من أشد المحن التي عاناها الجزائريون على يد فرنسا

أنظر: بشير بلاح، مرجع سابق، ص137

الملحق رقم 03 : تمثل مقتطف من نص سيناتوس كونسيليت الثاني 14 جويلية 1865 م.

SENATUS CONSULTE DU 14 JUILLET 1865

Etat des personnes et naturalisation en Algérie

Article premier — L'indigène musulman est français, néanmoins, il continuera d'être régi par la loi musulmane. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie. Il peut sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par les lois civile et politique de la France.

Article 2. — L'indigène israélite est français; néanmoins, il continue à être régi par son statut personnel. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer, il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Article 3. — L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Article 4. — La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de 21 ans accomplis; elle est Conférée par décret impérial rendu en conseil d'Etat.

Article 5. — Un réglement d'administration publique déterminera:

1°) Les conditions d'admission de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer;

2°) Les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie;

3°) Les formes dans lesquelles seront instruites ses demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.

عبد الحميد زوزو : تاريخ .....، المرجع السابق ، ص9

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	
تشكر	
مقدمـة	أ-ب
الفصل التمهيدي: أوضاع فرنسا في ضل الجمهورية الثانية	
1- ظروف قيام الجمهورية الثانية	07
2- سياسة الجمهورية الثانية	11
3- ثورة 1848 وإنعكاستها	18
الفصل الأول: واقع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر	
1- التعريف بشخصية نابليون الثالث	25
2- الواقع السياسي	27
أ- زيارة نابليون للجزائر	30
ب- مشروع المملكة العربية	30
3- الواقع الإقتصادي	31
4- الواقع الإجتماعي	35
الفصل الثاني: سياسة نابليون اتجاه الجزائر	
1- أوضاع الجزائر قبل سياسية المملكة العربية	47
2- المملكة العربية	59
3- مظاهرها وانعكساتها	65
الفصل الثالث: مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية	
1- سياسة الإدماج	79
2- سيناتوس كونست	88
أ- قانون سيناتوس كونست 22 أفريل 1863	88
ب- قانون سيناتوس كونست لسنة 1865	90

3- المملكة العربية	92
الفصل الرابع: ردود الأفعال المختلفة على سياسة نابليون الثالث	
1- الردود الفعلية للسلطات الفرنسية والكولون اتجاه سياسة نابليون	99
2- رد فعل الجزائري	103
3- مصير نابليون الثالث ومصير سياسته	116
خاتمــة	123
قائمة المصادر والمراجع	126
الملاحق	130